الرهانات الطاقوية في منطقة غرب المتوسط

"الغاز الجزائري: الفرص والتحديات"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

آية الرحمان غرزولي

إشراف الأستاذ:

حميد رامي

لجنة المناقشة

الرتبة العلمية: الاسم واللقب	الصفة	مؤسسة الانتماء
ب. كريم محمد خيدر	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. حميد رامي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. جارش عادل	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية

2025_2024

وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ
Then he will be recompensed for it with the fullest recompense
instagram : kheireddinerouji

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكره الله"

الحمد لله الذي أنشأ وبرا وخلق الماء والثرى وأبدع كل شيء وذرا، الرحمان على العرش استوى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير خلق الله

أسمى عبارات الشكر والعرفان لا بد أن تسبق حروفنا وتنهي سطورنا معبرة عن صدق المعاني النابعة من قلوبنا.

بداية، أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف الفاضل الدكتور "حميد رامي" على دعمه اللامتناهي وعطائه الدائم منذ أن درسني، له الفضل الكبير بعد الله عز وجل لما أنا عليه اليوم، لطالما عزز ثقتي في نفسي وآمن بقدراتي وشجعني لأواصل مشواري، وكان مصدر إلهام لي. فبصريح العبارة، لم تكن هذه الدراسة لتكتمل لولا توجيهاته القيمة ونصائحه البناءة. وأشهد أنه لم يدخر يوما جهدا في تقديم يد العون. دمت منارة للعلم ومشعلا ينير دروب الخير، جعلك الله ممن قال عنهم: "ورفعناه مكانا عليا".

أوّد أن أعبر عن خالص امتناني للبروفيسور "كريم خيدر" الذي أبى إلا أن يكون جزءا قيما من هذه الدراسة من خلال إرشاداته، لم أقصده يوما وردني كان خير أستاذ لي.

أتقدم بكل معاني الاحترام والتقدير لطاقم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، كل باسمه ومقامه، وأشدد امتناني لأعضاء هيئة التدريس الذين قدموا لي المعرفة والإرشاد طيلة مشواري الجامعي.

أشكر الأستاذ "عادل جارش" وأجدد شكري للأستاذ "كريم خيدر" لقبولهما مناقشة هذا العمل.

كما أعرب عن تقديري وامتناني لكل من ساهم في دعمي أثناء إعداد هذا البحث، ولم تسعني هذه الورقة لشكرهم.

الحمد لله ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله.

آية الرحمن

الإهداء

[وَآخِرُ دَعْوَاهمْ أَنِ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ]

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين، اللهم انفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا.

أهدي بكل حب ثمرة تخرجي الى نفسي الطموحة التي تحملت كل العثرات رغم الصعوبات. وقالت أنا لها فنالتها.

إلى أسمى آيات العطاء البشري، إلى من لا يضاهيها أحد في الكون، إلى من كانت النور في عتمتي ومن كان دعاؤها ورفعة كفيها دبر كل صلاة وقيام سر نجاحي، الى من حصدت الأشواك عن دربي وغرست فيّ قيم الطموح والصبر، من رافقتني في كل أوقاتي السعيدة والحزينة، الى كتفي الذي لا يميل أمي جنّتي، عزّتي وثقتي.

الى من لا ينفصل اسمي عن اسمه، الى من زيّن اسمي الجميل، الى من خاض الحياة لأجلي وساند خطاي المتعثرة، الى من غرس في قلبي الحلم وسقاه بالدعاء، الى من كان ظلي حين أثقلتني الأيام، ذاك الرجل العظيم الذي بذل كل ما بوسعه ولم يبخل، أماني ومأمني، أبي الغالي تاج رأسي الذي أرى انعكاس نجاحي في عينيه.

أهديكما تخرجي، هذا النجاح لكما، أنا كنت فقط الوسيلة وأنتما الغاية التي سعيت لها بكل قلبي، كل لحظة شقاء عشتها كانت تهون حين أذكر أنكما في حياتي.

أزّف لكما شهادتي، يا سر فرحتي.

الى من شد الله عضدي بهما، الى سندي ومسندي، هديتي من الله، الى شريكتي في كل لحظة، نبع المحبة والحنان، يدي اليمين في هذه الرحلة وضلعي الثابت الذي لا يميل "أختي" هبة وتوأم روحي. الى صغيري وأمان أيامي، قرة عيني، الى خيرة أيامي وصفوتها، الى من ساندني بكل حب عند ضعفي رغم صغر سنه "أخي" يحي مهجة قلبي.

الى رفيقات الدرب الوفيات، أصحاب الشدائد والأزمات، الى: أميمة، سعاد، هبة، آية وابنة الخالة الصديقة الصدوقة ملاك.

الى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، الى الأقارب قلبا ودما، الى كل من دعا لي بالنجاح.

الى من أسميها أمي الثانية خالتي وحبيبتي "صبيرة"، أدامك الله خير خالة لا توفي فضلها عليّ كل كلمات الشكر.

والى روح جدّتي "ميمة" الطاهرة أحن قلب، تمنيت أن تكون حاضرة لتفخر بنجاح حفيدتها.

شكرا لأنكم كنتم وستظلون دوما أعظم انتصار

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الرهانات الطاقوية في منطقة غرب المتوسط، مركّزة على أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في سوق الطاقة الإقليمي والدولي، ليس فقط كوسيلة لتمويل الاقتصاد الوطني، بل كركيزة من ركائز السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة تجاه منطقة غرب المتوسط، في ظل التحولات الجيوسياسية التي فرضتها الأزمات الدولية مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والتي دفعت الدول الأوروبية لإعادة ترتيب أولوياتها في مجال أمن الطاقة والبحث عن بدائل موثوقة بعيدة عن الغاز الروسي، مما عزز من موقع الجزائر كمصدر رئيسي ومجاور .تكتسي منطقة غرب المتوسط أهمية متزايدة بفعل موقعها الاستراتيجي، حيث تمثل مركّبًا أمنيًا تتقاطع فيه المصالح الأوروبية، المغاربية والمتوسطية، كما تعدّ حلقة وصل حيوية بين أفريقيا وأوروبا، وتضم دولاً ذات ثقل اقتصادي وسياسي، مما يضعها في قلب التحولات الطاقوية العالمية، خاصة وأن الطاقة أصبحت تتصدر أجندات السياسات الإقليمية والدولية، وتشكل إحدى أبرز محددات التنافس أو التقارب الجيوسياسي بين الفاعلين الدوليين، حيث يُعتبر الغاز الطبيعي المورد الأمثل لتحقيق الانتقال الطاقوي السلس وفق أغلب خبراء الطاقة. في هذا السياق، تبرز الجزائر كفاعل طاقوي محوري، نظراً لاحتياطاتها الكبيرة من الغاز الطبيعي، وبنيتها التحتية المتطورة التي تربطها مباشرة بالأسواق الأوروبية، والتي تناسب أيضًا نقل الهيدروجين الأخضر، الذي أصبح في صلب الاهتمام العالمي. ومع ذلك، يواجه هذا الدور تحديات استراتيجية متزايدة، مثل ظهور منافسين جدد في السوق المتوسطية على غرار الغاز المسال الأمريكي والقطري، وسعي الدول الأوروبية لتنويع مصادر الإمداد، إضافة إلى التهديدات الأمنية للبنية التحتية الطاقوية، والتحديات الداخلية المتعلقة بارتفاع الاستهلاك المحلي وتراجع الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الغاز الجزائري، الرهانات الطاقوية، الأمن الطاقوي، السوق الطاقوية الأوروبية.

Abstract:

This study examines the evolving energy landscape and strategic energy challenges in the Western Mediterranean region, emphasizing Algeria's strategic role as a key natural gas supplier. Amid geopolitical shifts—particularly the Russia–Ukraine war—European states have redefined their energy priorities, seeking secure, nearby alternatives to Russian gas. Algeria has emerged as a pivotal partner, owing to its geographic proximity, sizable reserves, and developed export infrastructure.

The Western Mediterranean is increasingly viewed as a geostrategic hub, where European, Maghreb, and African interests intersect. As energy security gains prominence, natural gas is seen as a vital transition fuel. While Algeria holds competitive advantages, it faces growing challenges from international LNG competition, domestic consumption pressures, and Europe's shift toward renewable energy. Sustaining its regional role will require comprehensive, forward-looking energy strategies.

Key Words : Algerian gas, Energy stakes, Energy security, European energy market.

مقدمة

المقدمة

تُعد الطاقة أحد المحاور الجوهرية في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تحولت من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة جيوسياسية تُعيد رسم خرائط النفوذ والتحالفات، وفي ظل الاضطرابات الدولية المتسارعة، باتت الرهانات الطاقوية تشكّل مركز ثقل استراتيجيًا في تفاعلات النظام الدولي، لاسيما في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية مثل منطقة "غرب المتوسط"، التي تشهد تداخلاً متزايدًا بين المصالح الأوروبية، الإفريقية، والمغاربية، باعتبارها فضاءً استراتيجيًا مركّبًا يتموضع في مفترق الطرق بين شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا؛ وتزداد أهمية هذه الأخيرة في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية، خصوصًا بعد أزمة أوكرانيا وما نجم عنها من تحوّل جذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أمنه الطاقوي، عبر تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، والبحث عن بدائل قريبة وآمنة، لاسيما أن الغاز الطبيعي يمثل اليوم أحد أبرز مكونات مزيج الطاقة العالمي.

في هذا السياق؛ تبرز الجزائر كفاعل طاقوي إقليمي يمتلك قدرات تصديرية مهمة، لا سيما في مجال الغاز الطبيعي الذي يمثل حجر الأساس في بنيتها الاقتصادية وركيزة من ركائز سياستها الخارجية، بشكل خاص تجاه دول غرب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا بفضل موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، واحتياطاتها الضخمة فضلا عن البنية التحتية المتقدمة في نقل الغاز عبر الأنابيب البحرية، والتي عززت موقع الجزائر كشريك موثوق في سوق الطاقة المتوسطية.

إن الموقع الاستراتيجي الذي تزخر به الجزائر لا يخلو من رهانات وتحديات متزايدة، سواء بفعل التنافس الدولي على الموارد، أو نتيجة تحولات السوق الطاقوية العالمية، التي شهدت بروز فاعلين جدد كمصدّرين للغاز ناهيك عن تحول الدول الأوروبية نحو التركيز على الطاقات المتجددة، يضاف لها التحديات الداخلية التي تواجه الجزائر المرتبطة بارتفاع الاستهلاك المحلي للغاز، مع تباطؤ وتيرة الاكتشافات الجديدة وتراجع الاحتياطات المؤكدة، علاوة على ضعف الاستثمارات في مجال التنقيب عن الغاز ، وهذا ما يجعل استدامة دورها الإقليمي محل تساؤل.

تنطلق هذه الدراسة من رؤية جيوسياسية تحليلية لبحث موقع الغاز الجزائري في المعادلة الطاقوية غرب المتوسط، من خلال تحليل ديناميات العرض والطلب، تقييم الشراكة الجزائرية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة، واستشراف مستقبل الغاز الطبيعي الجزائري في المنطقة. وتهدف إلى تقديم قراءة معمّقة للعلاقات الطاقوية في المنطقة خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وتداعياته على المنطقة، من منظور يتقاطع فيه الاقتصادي بالجيوسياسي، ويركّز على تفاعلات القوة والتأثير في بيئة متغيرة.

1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تعتبر الدراسة ذات أهمية كبيرة في سياق العلاقات الدولية والأمن الطاقوي.

- تعكس هذه الدراسة أهمية فهم ديناميات السوق الطاقوية وتأثيرها على العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية الغربية، مما يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي.
- كما تسلط الدراسة الضوء على الفرص المتاحة للجزائر لتبرز دورها في السوق الأوروبية، بما في ذلك الاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية.

الأهمية العملية: تنطلق الأهمية العملية لهذه الدراسة من مجموعة اعتبارات رئيسية ذات طابع عملي، تتلخص في:

- تتسم هذه الدراسة بكونها تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في آن واحد، فهي تركز على إمكانية تعزيز دور الجزائر الطاقوي (الغازي) في منطقة غرب المتوسط لتعالج الهشاشة الطاقوية الأوروبية، وبالتالي تحتل مكانة مهمة في السوق الغازية.
- من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم رؤى مستقبلية استراتيجية لصانعي السياسات حول كيفية تعزيز مكانة الجزائر كمصدر طاقوي موثوق، الى جانب توفير توصيات عملية لصانعي القرار حول كيفية تحسين إدارة الموارد الطاقوية وتعزيز الأمن الطاقوي في المنطقة.

2. دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- شغف الباحثة بمجال الطاقة كونه أحد محاور اللعبة الدولية، وأحد محددات الصراع والقوة الاقتصادية للدول، ما أدى الى الرغبة في معرفة كيفية تأثير الغاز الجزائري على السوق الطاقوية.
- الديناميات الإقليمية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الجزائري، هو ما جذبني للتعمق أكثر في دراسة هذا الموضوع.
- ميول الباحثة لكل ما يخص الجزائر في علاقاتها الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي خاصة قطاع الطاقة لما فيه من حيوية دائمة بين تعاون، صراع وشراكة.
- تعزز اهتمام الباحثة بهذا المجال بعد تقديم بحث بخصوص "أنابيب نقل الغاز الروسية الى أوروبا " وتوتر العلاقات بين الطرفين منذ الحرب الروسية الأوكرانية، وهذا كان دافعا لي لفهم التحديات التي يمكن أن تواجه الجزائر في هذا السياق والفرص المتاحة لها.

الدوافع الموضوعية:

- تتعلق بالواقع الحالي والتحديات التي تواجه السوق الطاقوية العالمية، ما يستدعي ضرورة فهم التحولات الجيوسياسية التي كان لها أثر على إمدادات الطاقة، خاصة التوترات بين روسيا والغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وتقييم أثر كل هذه العوامل على مكانة الجزائر ودورها الطاقوي.
- كما يعتبر مجال الطاقة من أكثر المجالات تأثيرا على العلاقات الدولية (سيما بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي) خاصة وأنه يشهد تحولات ديناميكية بالموازاة مع ما يحدث في الساحة الدولية.
- رهانات موضوع الدراسة لازالت قائمة بل وتخضع لتطورات دائمة، وهو ما يجعله محركا للعلاقات الدولية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لنا.

3. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة أولا، لفهم الأمن الطاقوي في المنطقة، وكيف يمكن تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال الاعتماد على الغاز الجزائري. كما تسعى الى تحليل القدرات الإنتاجية والتصديرية للغاز الجزائري التي قد تكون عائقا في وصولها لهدفها في أن تكون بديلا موثوقا دائما، أي تقييم مدى قدرة الجزائر على تلبية احتياجات السوق الأوروبية.
- كما تسعى الدراسة الى معرفة وجهة نظر الدول الأوروبية حيال الجزائر كبديل وتأثيرها على الاقتصاديات المحلية، خاصة وأنها لا تريد تعويض تبعية(روسيا) بتبعية أخرى، لذلك تسعى لتنويع مصادر الإمداد ومصادر الطاقة بالاتجاه نحو الطاقات المتجددة، وهذا قد يشكل عائقا لوصول الجزائر لغاياتها.
- ومن خلال هذه الدراسة، سيتم اكتشاف دور الابتكار والتكنولوجيا في تحسين كفاءة إنتاج الغاز وتصديره، مما يعكس أهمية الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للجزائر في السوق الطاقوية الأوروبية وإمكانية التعاون مع هذه الدول واستثمار الجزائر في الطاقة المتجددة كفرصة لها.
- أخيرا، تسعى الدراسة الى تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية تأثير التحولات الجيوسياسية على ديناميات السوق الطاقوية في المنطقة، مما يساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات استراتيجية تمكن من تعزيز دور الجزائر في غرب المتوسط، وبالتالي تحقيق الأمن الطاقوي المستدام.

4. حدود الدراسة:

فيما يخص **الحدود المكانية**، تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها محور البحث، الى جانب دول غرب المتوسط والتركيز على الدول الأوروبية المطلة على الضفة الشمالية للمتوسط. أما **الحدود الزمانية**، فهي مرتبطة بالتحولات الجيوسياسية منذ بداية الأزمة الاوكرانية 2007 ثم التصعيد ما بين 2013 و2014 بعد ضم شبه جزيرة القرم، تأثير جائحة كوفيد-19، نهاية عند الحرب الروسية الاخيرة على اوكرانيا في العام 2022. وهي فترة عرفت تحولات بارزة في أسواق الطاقة العالمية، وما تبعها من تحوّلات في خريطة التزويد الطاقوي إلى غاية اليوم ما أعاد تسليط الضوء على الجزائر كمصدر بديل وموثوق. فهذه الفترة تسمح بفهم التحولات الحديثة في رهانات الغاز. والحدود الموضوعية للدراسة تركز على الجانب الجيوسياسي- الطاقوي للغاز الجزائري في سياق إقليمي متوسطي.

5. إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية، أصبحت الطاقة أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوى، خاصة في الفضاء المتوسطي الذي يشهد تنافسًا متزايدًا على الموارد.

ومن هذا المنطلق، تُطرح إشكالية موقع الغاز الجزائري في معادلة الرهانات الطاقوية غرب المتوسط.

كيف يمكن للجزائر أن تعزز من موقعها كمورّد أساسي للغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط، في ظل الرهانات والتحديات التي تطرحها التحولات الجيوسياسية الراهنة؟

التساؤلات الفرعية:

- ما أهمية موقع منطقة غرب المتوسط في المعادلات الجيوسياسية والطاقوية الدولية؟
- ما هي الإمكانيات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في مجال الغاز الطبيعي؟
- ما مدى قدرة الجزائر على التكيّف مع التحولات الطاقوية العالمية، في ظل تزايد الاعتماد على
- الطاقات المتجددة؟

6. الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تعزيز الجزائر لموقعها كمورّد أساسي للغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط، يرتبط بمدى قدرتها على تكييف سياساتها الطاقوية مع التحولات الجيوسياسية الراهنة، من خلال استغلال إمكانياتها الإنتاجية، تطوير بنيتها التحتية، التحكم في الاستهلاك المحلي، الى جانب الانخراط الفعّال في مسار الانتقال الطاقوي، ما يمكّنها من تجاوز التحديات الجيوسياسية.

- تتزايد أهمية منطقة غرب المتوسط بتزايد الرهانات الجيوسياسية الطاقوية التي تطرحها التحولات الدولية في مجال الطاقة.
- تمتلك الجزائر قدرات إنتاجية وبنية تحتية في قطاع الغاز الطبيعي تؤهلها لتبوء مكانة أساسية ضمن الأسواق الأوروبية، وتلعب دورًا محوريًا في معادلة الطاقة بغرب المتوسط بفضل موقعها ومواردها الغازية.
- الرهانات الجيوسياسية والتحولات الأوروبية تشكل ضغوطًا على الدور الطاقوي الجزائري وتقلص مكانتها إن لم تُطوِّر استراتيجيات بديلة.

7. الدراسات السابقة:

اهتم بعض الدارسين بمنطقة "غرب المتوسط" على مستوى أبعاد مختلفة بداية بالبعد الأمني، فالبعد الطاقوي، لما للمنطقة من أهمية استراتيجية، اقتصادية، جيوطاقوية وجيوسياسية. ومن بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها وساهمت في إثراء هذه الدراسة:

الدراسة الأولى:

كتاب: "غرب المتوسط مركبا أمنيا، مبادرة 5+5دفاع وديناميات الأمن والهجرات"، للكاتب (مركز الجزيرة للدراسات، 20ديسمبر 2023): قدم هذا الكتاب مقاربة إقليم غرب المتوسط (الفضاء الإقليمي لمجموعة 5+5: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال) بوصفه مركب أمن إقليمي حسب نظرية باري بوزان. ويرى الكاتب في عملية إعادة تفعيل مجموعة 5+5 وتوجهها الدفاعي والأمني يعكس خيبة أمل للجانبين حيال الشراكة الأورومتوسطية، واختيارهما بديلا عن ذلك إطارا تعاونيا يكون أضيق جغرافيا.

ركز الكاتب على الجانب الأمني في دراسته للمنطقة كمركب أمني إقليمي، خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة على رأسها الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب والتي بدورها أثرت على العلاقات بين الطرفين. في حين لم يتطرق بشكل واضح للبعد الطاقوي الذي انطلقت منه في دراستي كأهم عامل لا طالما أثر على سياق تطور العلاقات المغاربية الأوروبية خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية التي فرضت رهانات طاقوية (غازية) جديدة في منطقة غرب المتوسط.

الدراسة الثانية:

مقال للكاتب بمراح محمد جواد: "**تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،م8،ع1،(27جوان 2021): من بين الدراسات القليلة التي خدمت متغيرات موضوعي، تناولت دور الغاز الجزائري في تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية الأوروبية خاصة

أثناء الأزمات نظرا لاعتماد الاتحاد الأوروبي الشبه كلي على الغاز الروسي باعتباره الممون الرئيسي لأوروبا، مما استوجب عليها اعتماد استراتيجية لتنويع مصادر إمداداتها بالاعتماد على ممونين آخرين على رأسهم الجزائر لما لها من معطيات جيوسياسية تجعلها مرشح موثوق في تمويل السوق الأوروبية بالغاز الطبيعية.

لكن، الدراسة أغفلت التحديات التي تواجه الجزائر اليوم والتي تشكل عائق أمامها، على رأسها ضعف قدراتها الإنتاجية مقارنة بالدول المنافسة لها في المنطقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، كما أن الجزائر تفتقر بشدة للعامل التكنولوجي ما يجعلها في تبعية دائمة، وهذا ما تم التعمق فيه في دراستي.

- **الدراسة الثالثة:**

مقال لكل من عويشة أمينة قهواجي، أحمد مشري، "**دور الجزائر في مجال إمدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة: مقاربة جيوسياسية**"، مجلة السياسة العالمية، م 8، ع 2، (2024): تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث التي تناولت بُعدًا مهمًا في مسألة أمن الطاقة، حيث ركّزت على موقع الجزائر في خارطة إمدادات الغاز الطبيعي، خاصة نحو السوق الأوروبية، في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية. وقد أبرزت الدراسة أهمية الغاز الطبيعي كسلعة استراتيجية تتزايد أهميتها في ظل الأزمات الطاقوية، مع التركيز على موقع الجزائر كمورد موثوق وشريك مفضل لأوروبا، نظرًا لقربها الجغرافي وامتلاكها بنية تحتية متقدمة. كما سلطت الضوء على قدرة الجزائر على تحقيق توازن بين الطلب الداخلي والتزاماتها التصديرية، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

على الرغم من الإسهامات القيّمة لهذه الدراسة، إلا أنها تبقى ذات طابع وصفي عام، وتركّز أساسًا على البعد الجيوسياسي التقليدي دون التعمق في الأبعاد الاقتصادية التحليلية أو في أدوات التموقع الاستراتيجي الجزائري ضمن المنافسة الأوروبية المتزايدة، لا سيما في ظل توسع بدائل الغاز (كالغاز المسال والهيدروجين) وسياسات الحياد الكربوني.

- **الدراسة الرابعة:**

عدنان بوزيدي، "الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأورومتوسطي: الرهانات والاستراتيجيات"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاستراتيجية، 2019/2018).

سعت هذه الأطروحة إلى إبراز أهمية الجزائر في المنظومة الطاقوية الأورومتوسطية وموقعها الاستراتيجي كفاعل رئيسي في سوق الغاز الطبيعي، وذلك باعتبارها أحد أبرز المنتجين الإقليميين،

ومصدرًا محوريًا في تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل بين ضفتي المتوسط لضمان الأمن الطاقوي. وقد تميزت الدراسة باستخدامها لأسلوب التحليل الاستراتيجي (SWOT) لتشخيص واقع قطاع الغاز الجزائري، عبر تحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجه هذا القطاع، كما قدمت تصورًا أوليًا لاستراتيجية وطنية تهدف إلى تدعيم أمن الطاقة في المنطقة، ترتكز أساسًا على تطوير أداء شركة سوناطراك وتحويلها إلى فاعل عالمي في السوق الغازية.

على الرغم من إسهام الدراسة في تشخيص الواقع الاستراتيجي لقطاع الغاز الجزائري، إلا أن التحليل اقتصر على الغاز كبديل تقليدي، دون استشراف تأثير التوجُّه العالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، كما أنها لم تُناقش التحديات الداخلية (كالبيروقراطية، أو نقص الاستثمار في التكنولوجيا).

من مجمل الدراسات السابقة، استفادت الدراسة الحالية بصفة كبيرة وسنحاول التركيز على النقاط التي يتم التطرق لها سابقا لتكون دراسة محكمة تنطلق من الرهانات الطاقوية وما فرضته من تحديات وما أتاحته من فرص للغاز الجزائري في منطقة غرب المتوسط.

8. السياق النظري والمفاهيمي:

- **النظريات والمقاربات المفسرة للدراسة:**

للإجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، اعتمدت الدراسة على توظيف النظريات الآتية:

- **نظرية الريع:**

هي نظرية في الاقتصاد السياسي توصف حالة الاقتصاديات التي تعتمد على الدخل الصافي المتأتي من المصادر الخام دون بذل مجهود لإنتاجها، وقد استعمله "ديفيد ريكاردو" لوصف الصافي الذي يتم الحصول عليه من طرف الدول أو الأشخاص بدون تقديم جهد إنتاجي ولا عناصر إنتاج من رأس مال أو استثمار أو اختراع يبرر الحصول عليه. أما الدولة الريعية فهي التي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات (العملة الصعبة) المتأتية من بيع هذا الريع دون تطوير قطاع إنتاجي متنوع.

وهو الأمر الذي ينطبق على الجزائر فهي تعتمد بشكل شبه كلي على ريع المحروقات (لا سيما الغاز الطبيعي)، الذي يمثل أكثر من 90% من مداخيل الصادرات. وهذا الريع ليس نتيجة مجهود اقتصادي إنتاجي، بل هو تابع لعوامل خارجية (أسعار، طلب أوروبي، استقرار أسواق). فقد مثّلت صادرات الغاز الطبيعي للجزائر خلال العقدين الأخيرين ركيزة أساسية لميزانية الدولة، إلا أن هذا الاعتماد المفرط على ريع الغاز جعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات السوق الدولية، دون أن

يرافق ذلك إصلاح هيكلي في البنية الاقتصادية وولد "عقدًا ريعيًا" غير منتج (الشعب لا يطالب بالإصلاحات ما دامت الدولة توفر الدعم.)

إن تأخر الجزائر في الانخراط الفعلي في ديناميكية الانتقال الطاقوي يعكس مظاهر الدولة الريعية التي تؤثر على اتخاذ القرار، حيث يُنظر إلى الاحتياطات الطاقوية كضمان سياسي واجتماعي بدل أن تكون رافعة للإقلاع الاقتصادي.

- **نظرية المرض الهولندي*:**

تُعدّ نظرية المرض الهولندي من أهم الأطر التفسيرية لفهم تأثير الريوع الطاقوية على بنية الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي الوفرة المفاجئة في الموارد الطبيعية إلى خلق اختلالات هيكلية من خلال تراجع القطاعات غير الريعية، إذ ينتج عن ذلك تدفق عائدات مالية كبيرة وهذا ما يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، كل هذا يتعكس على قطاعها الزراعي والصناعي بحيث تنخفض مردوديته. (بشكل مختصر فهذه النظرية تعالج العلاقة بين الريع وزيادة التسلط).

أُطلق المفهوم لوصف الانعكاسات السلبية التي شهدها الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف الغاز وما حققه من إيرادات ضخمة ساعدت في زيادة إنفاق الحكومة دون مراعاة التوازن بين القطاعات. ينطبق هذا النموذج بشكل كبير على الحالة الجزائرية، التي تشهد منذ عقود اعتمادًا مفرطًا على صادرات الغاز الطبيعي، مع إهمال القطاعات الفلاحية والصناعية، فقد أثبتت التجربة الجزائرية أن الاعتماد على الريوع الغازية قد ساهم في ترسيخ ملامح 'المرض الهولندي'، حيث تراجعت القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي، وضعفت الصادرات خارج المحروقات، في وقت شهدت فيه العملة الوطنية ضغوطات بسبب ضعف التصدير وتضخم الاستيراد. هذا الواقع الاقتصادي الهش يجعل الأمن الطاقوي رهين تقلبات السوق الأوروبية، ويقلّص هامش المناورة الاستراتيجية للدولة الجزائرية.

- **المقاربة الجيوسياسية:**

يُعد التحليل الجيوسياسي من بين أهم المقاربات المعتمدة لفهم الديناميكيات الدولية والإقليمية التي تحكم التفاعلات حول الموارد الطاقوية، فالموارد لا تُستغل فقط اقتصاديًا، بل تُوظف كأدوات قوة ونفوذ ضمن حسابات موازين القوى. في هذا السياق، تكتسب الجزائر أهمية متزايدة باعتبارها فاعلًا طاقويًا في منطقة غرب المتوسط، ما يفرض تحليل موقعها وعلاقاتها من زاوية جيوسياسية تربط الطاقة بالتحالفات، خطوط الأنابيب، والرهانات الأمنية.

فالغاز الطبيعي الجزائري ليس مجرد سلعة اقتصادية بل أداة استراتيجية تستخدمها الجزائر لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، وتوسيع شراكاتها مع الدول الأوروبية في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية، خصوصاً بعد أزمة الغاز نتيجة الحرب في أوكرانيا.

- **تحديد المفاهيم:**

- **السياسة الطاقوية:** يعرفها أندريا برونتيرا «Andrea Prontera» بأنها: "استراتيجية وضعت بوضوح من قبل الحكومة، لتحكم بها التوازن الطاقوي الحالي والمستقبلي، ويعني هذا في كثير من الحالات الالتزام بمجموعة محددة من الاستثمارات والخيارات التكنولوجية، وتحقيق التنسيق بين أنشطة مختلف القطاعات المنتجة للطاقة."

كما تعتبر على أنها نتاج تفاعل العوامل المادية والتكنولوجية مع العوامل المؤسسية السياسية، أي أنها ليست فقط ثمرة ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل يتم تحديدها أيضا من خلال التفاعل بين الجهات الفاعلة، المشاركة في صنع سياسة الطاقة، وانطلاقا من ذلك فإن سياسات الطاقة لا تقتصر فقط على تلبية الأهداف السياسية والاقتصادية، بل هي نتاج تفاعل مجموعة عوامل مادية وغير مادية في مجالات عدة مختلفة.[1]

ضف الى ذلك، السياسة الطاقوية تهدف الى إتاحة الخدمات الطاقوية على نطاق واسع لاسيما في المناطق النائية، وكذا التخفيف من تكاليفها الاقتصادية وتشجيع الاستخدام العقلاني لها، الى جانب تنمية استخدام الطاقات المتجددة وتخفيف الاعتماد على الطاقات الأحفورية.[2]

- **الرهانات:** لغويا، من راهن بمعنى قامر أي فيه ربح أو خسارة، أما اصطلاحا فيقصد بالرهان اقتناص فرصة من الفرص المتاحة لتحقيق حاجات معينة.[3]

ويُقصد بها والاستحقاقات المرتبطة بمجال معين، والتي تنطوي على مخاطر وفرص في آنٍ واحد. في سياق الطاقة، تعبر الرهانات عن مجموعة المصالح المتضاربة والتحديات التي تواجه الدول في تأمين مواردها، تعزيز مكانتها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وسط تنافس دولي وجيوسياسي متصاعد.

---

[1] Andrea Prontera, "**Energy Policy: concepts, actors, instruments and recent developments**", World political science review, Vol5, Issue1, (January 2009), p.30.

[2] Michael Jefferson, **Energy policies for Sustainable Development, World Energy Assessment: Energy and the challenge of Sustainability**, (New York: United Nations Development program), 2015, P418.

[3] معجم المعاني الجامع، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني (بيروت: دار الكاتب العلمية، 2003)، "الرهان"، ص98.

• **أمـن الإمـدادات:** يـرتبط مفهـوم أمـن الإمـدادات بالمسـائل المتعلقـة بـالتموين ثـم تطـور المفهـوم حسـب البيئـة الجيوبوليتيكيـة الدوليـة إلى مفهـوم متعـدد الأقطـاب حيـث أصـبح يغطـي مجـالات متعـددة كمشـكلة تقلـب الأسـعار، مشـكلة الفعاليـة الطاقويـة وسياسـات البحـث والتطـوير، مشـكلة تـوافر الطاقـة والوصول إليها، المشاكل البيئية وضرورة الانتقال الطاقوي.[4]

كمـا يعـرف أمـن الإمـدادات الطاقويـة على أنـه قـدرة الدولـة أو التكتـل الإقليمي على ضـمان اسـتمرار تـدفق الطاقـة بكميـات كافيـة وأسـعار معقولـة، مـع تقليـل مخـاطر الانقطاعـات أو الاعتمـاد على مصادر غير موثوقة، ويعد من ركائز السياسات الاستراتيجية الطاقوية للدول الأوروبية.

• **الانتقـال الطـاقوي/التحول الطـاقوي:** يقصـد بـه الانتقـال مـن نمـط معـين لإنتـاج واسـتهلاك الطاقـة الى مزيج استهلاك طاقوي أكثر نجاعة وفعالية بكثافة كربونية أقل ونسبة نامية للطاقات المتجددة. [5]

أمـا التحـول الطـاقوي مـن المصـادر غيـر المتجـددة الـى المتجـددة يحتـاج الـى عقـود، زد علـى ذلـك، أن التحـول سـيتطلب في أحسـن الأحـوال نقـلا ضـخما للاسـتثمارات مـن قطاعـات أخـرى، وسيسـتلزم إعـادة تصميم المجتمعات الصناعية بشكل كلي.[6]

9. المناهج والأدوات المستخدمة:

➢ منهجية الدراسة:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

تـم الاعتمـاد علـى المـنهج الوصـفي التحليلـي كمـنهج رئيسـي في هـذه الدراسـة، وذلـك بهـدف تقـديم تصـور شـامل حـول الرهانـات الطاقويـة في منطقـة غـرب المتوسـط، وتحديـد دور الغـاز الجزائـري ضـمن هـذه المعادلـة. يقتضـي هـذا المـنهج جمـع المعطيـات والحقـائق المتعلقـة بموضـوع الدراسـة، ثـم تحليلهـا واسـتنتاج علاقـات التـرابط والتـأثير بينهـا، لاسـيما مـا يتصـل بمحـددات أمـن الطاقـة، والتحـولات في السياسـة الطاقويـة الأوروبيـة، والتنـافس الإقليمي على المـوارد. وقـد مكّـن هـذا المـنهج مـن الـربط بـين المعطيـات الجغرافيـة، الاقتصـادية، والسياسـية، وتحليلهـا في إطـار نظـري يعكـس التفاعلات الجيوسياسية وسيناريوهات السوق الطاقوي.

- **منهج دراسة الحالة:**

---

[4] Hache, E, **Géopolitique des energies**, Paris, France : Eyrolles (2022), P.23.

[5] عبـد القـادر روشـو، "**البعـد التنمـوي المحلي للتحـول الطـاقوي في الجزائـر: دراسـة في إطـار المخطـط الطـاقوي 2011-2030**"، مجلـة الاقتصـاد والتنميـة البشـرية، م9، ع3(سبتمبر2018)، ص.131.

[6] ريتشارد، **غروب الطاقة "الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول"**(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص24،23.

تم توظيف منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة باعتبار أن الغاز الجزائري يشكل نموذجًا تحليليًا ملائمًا لفهم الرهانات الطاقوية في منطقة غرب المتوسط كبلدٍ يمتلك موارد طاقوية استراتيجية (الغاز الطبيعي تحديدًا)، حيث توظفها الجزائر كأداة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية، لاسيما في علاقاتها مع الدول الأوروبية، وقد أتاح لنا هذا المنهج تحليلًا معمقًا للديناميات المرتبطة بإنتاج وتصدير الغاز الجزائري، وتتبّع تطورات علاقاته الطاقوية مع شركائه في غرب أوروبا في سياق التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، كالأزمة الأوكرانية وتغير سياسات أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، كما مكّننا هذا المنهج من الربط بين المحددات الداخلية (الاقتصادية، الإنتاجية، البنية التحتية) والخارجية (الطلب الأوروبي، المنافسة، التوترات الجيوسياسية)، وساعدنا على تقديم قراءة شاملة لحالة الغاز الجزائري في بعدها الجيوسياسي الطاقوي.

- **الأدوات البحثية:**

- **المقابلة:** حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع مجموعة من المختصين في مجال الطاقات المتجددة على مستوى مركز تنمية الطاقات المتجددة، ومع البروفيسورة "**إسمهان تامغارت**" المختصة في الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي في دول الاتحاد الأوروبي. وكان للمردود القيم من هذه المقابلات دور في إثراء الدراسة.
- **تقنية SWOT:** في إطار المنهج التحليلي المعتمد في هذه الدراسة، تم توظيف أداة التحليل الاستراتيجي SWOT (Strengths – Weaknesses – Opportunities – Threats) كإحدى الأدوات التفسيرية المساندة لفهم ديناميات قطاع الغاز الجزائري، وذلك من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية للقطاع، مقابل الفرص والتهديدات الخارجية في البيئة الجيوسياسية الإقليمية.

وتم توظيف هذه التقنية في الفصل الثاني ثم بشكل أعمق في الفصل الثالث من الدراسة، قصد استجلاء مواقع القوة والضعف في الأداء الغازي الجزائري، وتحليل الفرص الجيوسياسية والاقتصادية المتاحة في منطقة غرب المتوسط، بالإضافة إلى تشخيص التهديدات والتحديات الاستراتيجية التي قد تعيق تطوير دور الجزائر كمصدر طاقوي فاعل. يعكس تحليل SWOT أن الجزائر تملك مقومات استراتيجية مهمة في السوق الغازية لغرب المتوسط، غير أن تحقيق مكاسب دائمة يتطلب معالجة نقاط الضعف، واستثمار الفرص بفعالية، مع وضع استراتيجية استباقية لمواجهة التهديدات الهيكلية والظرفية.

10. هيكلة الدراسة:

تتناول هذه المذكرة الرهانات الطاقوية في منطقة غرب المتوسط من خلال ثلاث محطات رئيسية. في الفصل الأول، تم تحليل البعد الجيوطاقوي للمنطقة، تضمّن بدوره ثلاث مباحث، يدرس الأول التحديد الجيوسياسي للمنطقة من خلال دراسة موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية في ميزان القوى الإقليمي والدولي، واعتبار المنطقة مركبًا أمنيًا معقدًا تتداخل فيه التهديدات والمصالح الأمنية أما المبحث الثاني فتناول هندسة أمن الطاقة في غرب المتوسط من خلال مناقشة واقع أمن الطاقة والتحديات المرتبطة بتأمين الإمدادات، كما تم التركيز على الديناميات الجديدة لأمن الطاقة خاصةً ما يتعلق بالسياسات الطاقوية والتحالفات الإقليمية، ثم إشكالية الهشاشة والتبعية الطاقوية، فيما عالج المبحث الأخير وضعية الغاز الطبيعي في المنطقة وخريطته والرهانات المرتبطة به. أما الفصل الثاني فعالج واقع قطاع الغاز في الجزائر في ثلاث مباحث، من خلال استعراض خريطته في المبحث الأول احتياطاته، وبنيته التحتية، ثم المبحث الثاني الذي خصّص لديناميكيات الإنتاج، الاستهلاك والتصدير مع تقييم الاستراتيجية الغازية الجزائرية، وموقع الجزائر في السوق العالمية وكذا انعكاسات التحولات الجيوسياسية العالمية على قطاع الغاز الجزائري. في حين تطرق الفصل الثالث والأخير، إلى الفرص المتاحة للغاز الجزائري، كتصاعد وتيرة الاكتشافات والعقود الأوروبية طويلة الأمد الى جانب الاستثمار في الطاقات المتجددة كرافد داعم لصادرات الجزائر الطاقوية، مقابل التحديات التي تواجه الغاز الجزائري والمرتبطة بتزايد التنافسية الدولية وارتفاع الاستهلاك الداخلي وآثاره على التصدير إضافة الى القيود المالية والتكنولوجية التي تعيق تطوير القطاع، ليُختتم الفصل برؤية استشرافية لآفاق القطاع مستقبلاً.

الفصل الأول:

ديناميات الجيوطاقة في غرب المتوسط: بين التحولات الجيوسياسية ومعادلات الطاقة الإقليمية

الفصل الأول: ديناميات الجيوطاقة في غرب المتوسط: بين التحولات الجيوسياسية ومعادلات الطاقة الإقليمية

تمهيد:

تعتبر منطقة غرب المتوسط فضاء جيواستراتيجيا حيويا، أين تلتقي القارة الأوروبية والإفريقية، وتتشابك فيها مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية معقدة، فهذه المنطقة هي بمثابة قلب الخريطة الطاقوية العالمية، نظرا لغناها بالموارد الطاقوية في شمال إفريقيا، ومسارات نقل حيوية إضافة لمشاريع الطاقات المتجددة، إلا أن هذه الأهمية تعقبها رهانات وتحديات طاقوية جيوسياسية تفرضها طبيعة التفاعلات الإقليمية وحتى الدولية خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة على غرار أزمة كوفيد19، تليها الأزمة الأوكرانية التي أقلبت الموازين، وآخرها الحرب على غزة. كلها رهانات أعادت تشكيل أولويات أوروبا الطاقوية تزامنا مع التحول الطاقوي، وأصبحت هذه المنطقة ساحة صراع للقوى الإقليمية والدولية فهي تمثل نقطة التقاء مصالحها.

ومن هنا برزت الرهانات الطاقوية كمرآة عاكسة للتحولات الجيوسياسية العالمية، من أزمات الأمن التقليدي العسكري الى تحديات التحول الأخضر على الصعيد العالمي، إلى جانب الصراع الروسي الأوروبي الغربي.

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لمنطقة غرب المتوسط

قبل تناول منطقة غرب المتوسط، لا بد أولا من التطرق إلى أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. يعتبر البحر الأبيض المتوسط أهم بحار العالم، نظرا لموقعه الاستراتيجي الذي يتوسط به العالم، مما يكسبه أهمية جيواستراتيجية كبيرة.

يعود اسم البحر المتوسط إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس -قارات العالم الثلاث-: إفريقيا، أوروبا وآسيا، وأهم ما يميزه هو ربطه بين هذه القارات.[1]

وتقدر مساحته بحوالي 3 ملايين كلم، على شريط ساحلي يقدر بحوالي 46,000 كلم، يمتد من الشرق إلى الغرب، متصلا بالمحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق، إلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور، والى المحيط الهندي بواسطة قناة السويس، وتشارك في الساحل المتوسطي 19 دولة إضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا. [2]

يتميز البحر الأبيض المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيواستراتيجية وتتمثل هذه الخاصية في وجود "نقاط الخناق" المتمثلة في مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس، إضافة الى مضيق صقلية، مضيق مسينا ومضيق أوترانتو، التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية.

كما تمتاز المنطقة بغياب التوازن الديموغرافي والاقتصادي بين دول شمال وجنوب المتوسط، إضافة الى الانشقاقات السياسية بسبب اختلاف أنظمة الحكم بين شمال المنطقة وجنوبها، وتشهد اختلال ثقافي بانعدام التكافؤ في تحصيل المعرفة في الضفتين.[3]

---

[1] ايمان مختاري، **"حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"**، مجلة دفاتر المتوسط، ع.6(2016-12-31)، ص271.

[2] مهدي بوكعومة، **واقع الأمن الإقليمي في غرب المتوسط بعد 2011 -دراسة حالة مبادرة 5+5 دفاع-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2022/2021)، ص 64.

[3] ايمان مختاري، مرجع سابق، ص 274

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط

شكل حيز غرب المتوسط ثلث مساحة البحر الأبيض المتوسط، يضم مجموعة بلدان حوض غرب المتوسط في جهتيه الشمالية والجنوبية معا (دول ما يُعرف ب: "القوس اللاتيني" + مجموعة دول المغرب العربي)[1].

تدعى دول غرب المتوسط بدول القوس اللاتيني (وهي وفقا للمنطق الاستراتيجي الأمني: فرنسا، إيطاليا إسبانيا، البرتغال، مالطا). فأوروبا تمثل شبه جزيرة كبيرة تتفرع منها أشباه جزر، يحدها من الغرب والشمال المحيطان الأطلسي والمتجمد الشمالي، ومن الجنوب البحر المتوسط، أما من الشرق فتندمج أوروبا بكتلة أوراسيا القارية، أما أقطار أوروبا الإقليمية، يمكن تقسيمها إلى عدد من المجموعات الإقليمية المتميزة، هي أوروبا الوسطى الغربية، أوربا الشمالية، وأوروبا الجنوبية.

أما دول جنوب غرب المتوسط، فيرجع أصلها الى "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، وتشير هذه التسمية إلى المنطقة المحدودة من الجهة الشمالية بالبحر المتوسط، ومن الجهة الجنوبية بالصحراء الكبرى، ومن الغرب بالمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالصحراء الممتدة على مسافة 300 ميل والتي تفصلها عن السودان ومصر.

يعد الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية ميزة أساسية لها لأنها محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية هي: البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا، والبعد الأطلسي غربا. وتتشكل بلدان جنوب غرب المتوسط من الجزائر المغرب، تونس وليبيا، فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، بساحل يمتد طوله إلى 1200 كلم، يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا، أما ليبيا فيحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم ومن الجنوب النيجر والتشاد أما تونس فتقع شمال شرق المغرب العربي ، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم، ومن الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر أما المملكة المغربية، تقع شمال غرب المغرب العربي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537كلم، والممتد

[1] بوزيد اعمر، **البُعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص80.

على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446كلم، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية.[1]

يتصل الحوض الغربي بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل افريقيا عن أوروبا، ويضيق في نواحي مدينة طنجة المغربية إلى ان تصبح المسافة بين الساحلين المغربي والإسباني لا تكاد تتجاوز 14كيلومتر، يتصل الحوض الغربي شمالا على البحر التيراني المحصور بين البلقان وجزر كورسيكا وسردينيا، وتنتصب في هذه المنطقة سلسلة جبال بركان تتميز بعمق مياهها الذي يصل إلى أكثر من 3700متر، في حين يقل عمق المياه غربا باتجاه جزر البليار الإسبانية ليكون في حدود 2800 كلم.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط

يعدّ المتوسط منذ أقدم العصور المحور الذي دارت حوله أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى بهدف السيطرة، مما جعل منه جبهة انكشاف استراتيجي، وتجدر الاشارة إلى أنّ نهاية الحرب الباردة سمحت ببروز تقسيم استراتيجي جديد للمجال المتوسطي، هو التقسيم من شرق غرب الى شمال جنوب، وقد اعتبر «**ماكيندر**» أنّ السيطرة على المتوسط تمكن من التحكم في مختلف التفاعلات عبر العالم، تعبيرا عن حيوية المنطقة استراتيجيا.

اكتسبت منطقة غرب المتوسط أهمية استراتيجية جديدة بعد نهاية الحرب الباردة بسبب التحولات الجيوسياسية بما في ذلك الحروب والاشتباكات الداخلية والهجرة، وكانت بمثابة مركز محوري للوساطة السياسية والأنثروبولوجية بين الثقافات المتنوعة، وتربط بين مختلف المناطق الجيواستراتيجية، ومع ذلك كان دورها مهدد بالأزمات والمصالح المتنافسة، مما استلزم استراتيجية تعزز الأمن والتعاون بين الجهات الفاعلة المعنية بدلا من نهج المحصلة الصفرية، للتكيف مع ديناميكيات المنطقة التي تتأثر بالأحداث التاريخية مثل حرب الخليج[3]

أهمية منطقة المتوسط من الناحية الاستراتيجية تكمن في التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، والتي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة، بالإضافة الى ما تعرفه المنطقة من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بالمتوسط كمنطقة جيواستراتيجية تتمركز فيها المصالح والاستراتيجيات. ورغم الأهمية التي يعكسها المتوسط في امتداده

[1] أمال ترغيني، منى زنودة، **"السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها"**، مجلة الفكر، م.17، ع.1(2022)، ص 35,36

[2] سمير حمياز، **"دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م.7، ع.1(2022-06-01)، ص1086.

[3] Riccardo Redaelli, "**A Geo-Historical Compass for the « New Mediterranean** », 1-1-2021. https://www.researchgate.net/publication/354706529_A_Geo-Historical_Compass_for_the_'New_Mediterranean (2024-12-12).

الجيوسياسي، فهو يعبر في المقابل عن فضاء مختل الموازين، ليس فقط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، بل داخل الضفة الواحدة وهناك عدة مؤشرات تدل على ذلك على رأسها التنافسية المغاربية (المحور الثنائي الجزائري\المغربي)، المحور الثلاثي التعاوني (الجزائر، تونس، ليبيا)، الى جانب التنافسية الأوروبية التي لم تكن أحسن حالا من نظيرتها المغاربية حيث واجهت صعوبة صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة.[1]

يصنف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الاستراتيجية في العالم، أين ترتكز نزاعات وضغوطات، وله مكانة جيواستراتيجية، بما يحتويه من رصيد استراتيجي ضخم (نفط، غاز، قواعد عسكرية، مضائق وممرات مائية)، وكذا الرهانات التي ينطوي عليها بالنسبة لوحداته من جهة، وللقوى الكبرى المعنية به من جهة ثانية. يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، لما تكتسيه المنطقة من أهمية اقتصادية كونها معبرا أساسيا للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط وتسهل عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع.

يعمل غرب البحر الأبيض المتوسط الى جانب كونه نقطة تقاطع والتقاء معا للقارات الثلاث كممر استراتيجي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط عبر "مضيق جبل طارق"(الذي يعد من أكثر المضائق ازدحاما في العالم) مما يسهل التجارة البحرية العالمية، وتزداد الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بسبب قربها من قناة السويس، وهي نقطة بحرية مهمة للتجارة العالمية[2].

كما تحظى الممرات المائية في المنطقة بأهمية استراتيجية (مضيق صقلية الذي يفصل بين تونس وإيطاليا ويقسم حوض البحر الأبيض المتوسط الى حوضين فرعيين: شرق المتوسط وغرب المتوسط وسردينيا وكورسيكا وجبل طارق وميسينا)، لأنها تحكم الحركة الرئيسية في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط. تؤثر هذه التيارات والتيارات المضادة بشكل كبير على الملاحة البحرية وطرق التجارة والديناميكيات البيئية في المنطقة. يعد فهم هذه التدفقات أمرًا بالغ الأهمية لإدارة الأنشطة البحرية ومواجهة التحديات المتعلقة بالتدفقات غير الخطية.[3]

المطلب الثالث: منطقة غرب المتوسط كمركب أمني

[1] جميلة علاق، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من ردّ الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م.19، ع.2(2022)، ص ص 103،104.

[2] Dejan Hribar, Laris Gaiser, "**Euro-Mediterranean Region: Resurged Geopolitical Importance**", International Journal of Euro-Mediterranean Studies, V5(9-11-2012), P.P 59,60.

[3] M. Colacino, S. Garzeli and others, « **Currents and countercurrents in the West Mediterranean straits** », Nuovo Cimento C, V4 (1-3_1990), P 125.

يمكن النظر لمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط من منظور شبه إقليمي كمجمع أو مركّب أمني، من خلال تسليط الضوء على ترابط التهديدات الأمنية بين دولها، وتفاعل ديناميكيات الأمن بين غرب أوروبا والمغرب العربي والساحل. يركز هذا المجمع، الذي طوره "باري بوزان" و "أولي ويفر" على الدور المركزي للمغرب العربي في التفاعلات الأمنية الإقليمية، إذ يشير هذا المفهوم إلى أن القضايا الأمنية في بلد ما يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الدول المجاورة، مما يستلزم اتخاذ تدابير أمنية تعاونية لفهم هذه الديناميكيات داخل المنطقة الأورومتوسطية الأوسع، حيث يمكن للتهديدات أن تتصاعد بسرعة وتؤثر على الاتحاد الأوروبي ككل، وخاصة دول غرب أوروبا.[1]

سعى الاتحاد الأوروبي باعتباره هوية وكتلة جغرافية واحدة لتعظيم مصلحته تجاه المرجعية الأمنية المتوسطية، لبلورة ترتيبات أمنية جديدة وإبراز خطابات وممارسات تلغي ترسيم الحدود الوظيفية بين الأمن الداخلي والخارجي، للوصول الى فضاء أورو-مغاربي جامع لمفارقة الدمج\التفرقة في الوقت نفسه.[2]

يتميز غرب البحر الأبيض المتوسط كمجمع أمني إقليمي بتفاعل المخاوف الأمنية بين غرب أوروبا والمغرب العربي ومناطق الساحل، ما يستدعي ضرورة تنسيق السياسات الأمنية والتعاون الإقليمي بين هذه الدول لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والهجرات، يأتي ذلك في سياق تحولات جذرية تهز استقرار المنطقة، مما يتطلب نهجًا متكاملًا لخلق فضاء آمن ومستقر للجميع، فالأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا الهجرة والتنمية الاقتصادية.[3]

فالمتغيرات مثل الهجرات غير الشرعية والجماعات الإرهابية تفرض تحديات كبيرة على الدول الأعضاء في مبادرة "5+5 دفاع" التي تضم خمس دول أوروبية وخمس دول شمال إفريقية والتي تم إطلاقها في عام 2004 وتهدف إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول الشمال (إيطاليا، مالطا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) ودول الجنوب (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا). وتهدف إلى تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة، مثل الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وبالتالي فهي إطار تعاوني يضم بلدانًا من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ويهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون الأمني.[4]

---

[1] Abdennour Benantar, « **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration** » Open Edition Journal (24Oct. 2013), P57.

[2] سمير البح، "**المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10 (جانفي 2017)، ص145.

[3] Abdennour Benantar, « **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration** ». مرجع سابق

[4] Juan Pons, « The 5+5 Initiative, a bridge between the two shores of the Mediterranean », Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit (29-02-2024). https://www.freiheit.org/spain-italy-portugal-and-mediterranean-dialogue/55-initiative-bridge-between-two-shores

كل هذا يؤثر على ديناميكيات الأمن الإقليمي والتصورات المجتمعية، لذلك من الضروري النظر في السياق المتوسطي الأوسع، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا كفاعل أمني تتشكل مشاركته في الأمن الإقليمي من خلال المخاوف الأمنية المشتركة والهوية المتوسطية المشتركة، والتي تؤثر على سياساته الخارجية والدفاعية.[1]

يختلف غرب المتوسط عن الحوض الشرقي ويبدو فضاء مستقرا نسبيا في ظل غياب التهديدات الرئيسية (مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل)، أو بؤر التوتر المركزية (مثل الصراع العربي-الإسرائيلي)، حتى وإن كانت تداعيات الأزمة الليبية وآثار عدم الاستقرار في إقليم الساحل تبدل المشهد الأمني في المنطقة المغاربية. توصف "التوترات" في غرب المتوسط، بين مكونيه الجنوب أوروبي والمغاربي، بأنها ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي، ومرتبطة بالهجرة خاصة. يضاف إليها الخلاف الحدودي المغربي-الإسباني والقضايا الاقتصادية، فضلا عن القضية ذات الأهمية الأمنية الحيوية بالنسبة للدول الأوروبية "الطاقة". إذ يشهد المتوسط اتجاهين رئيسين متناقضين الى حد ما، لكنهما مكملين أحدهما للآخر. يقوم الاتجاه الأول على مقاربة شاملة تهدف للتعامل مع الإقليم كله (المتوسط الجيوسياسي)، كما في حالة الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية. ويقوم الثاني، على إعادة التركيز على فضاء أضيق مع عدد محدود من الفاعلين. وغرب المتوسط هو المثال الحق على ذلك. أفضى هذان الاتجاهان الى دينامية التوسيع التي يكشف عنها مثال غرب المتوسط. ويعود هذان الاتجاهان الى عاملين: أحدهما هو وضوح الاختلافات ما بين حوضي المتوسط، إذ يختلف الحوض الغربي عن الحوض الشرقي من الناحية الأمنية، في بعديه شمال-جنوب وجنوب-جنوب على حد سواء، فلا يشكل منطقة عدم استقرار بخلاف الحوض الشرقي، ويعرف البعد الثاني فيه درجة أعلى من التماسك مقارنة بالحوض الشرقي لأسباب تاريخية وجغرافية. ويتمثل العامل الثاني في أن استراتيجيات الفاعلين هي التي تدفعهم وفق مصالح اللحظة، الى اختيار إحدى المقاربتين الشاملة أو المحدودة.[2]

وتشارك الدول المغاربية في المبادرات الإقليمية الأوروبية وفق رؤية أوروبية صرفه للمنطقة الغرب-متوسطية، انطلاقا من أن الدول المغاربية هي المحفز للمبادرات الأوروبية، فالجوار الجغرافي القريب وكثافة التداخلات، بالإضافة الى المدركات الأوروبية لمفهوم التهديد (الدول المغاربية المنقسمة على بعضها ينظر إليها من منظار أمني أوروبي كمجموعة واحدة)، وهو ما يظهر الواقع الإقليمي بإلحاح في منطقة غرب المتوسط. أين تصبح فيه الدول المغاربية مرئية كموضوع

[1] Telmo Vieira, **Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security**, Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies (the University of Exeter: March 2009), p165.

[2] عبد النور بن عنتر، **غرب المتوسط مركبا أمنيا مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات** (مركز الجزيرة للدراسات، دار لارماتان، 2021)، ص ص141،142.

إقليمي فرعي محدد بذاته، هذه المركزية في المنظومة الإقليمية لأوروبية تجعل منه منطقة اختبار لجميع المبادرات الأوروبية.[1]

إن فكرة التماس الجغرافي كعامل محفز للتفاعلات البينية على المستوى الأمني مقارنة بالمستوى الاقتصادي، وإن كان يوحي بأنه لا ينطبق على غرب المتوسط جراء كثافة التفاعلات الاقتصادية بين ضفتي غرب المتوسط، غير أن هذه التفاعلات في المقابل لم تدفع بالضفتين الى تفعيل عملية اندماج ولم تستطع توقيف عملية الأمننة التي تطبع العلاقة الأورو-مغربية. فالفضاء المغاربي يمكن اعتباره مركبا أمنيا فرعيا، ويقع تحت تأثير الاتحاد الأوروبي. وعليه، فاستخدام النموذج العلائقي(صداقة-عداوة) لا يقدم قراءة صحيحة للتفاعلات البينية بين طرفي غرب المتوسط، إذ يبنى مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي على نمط آخر هو نمط المنتمين\ غير المنتمين، فالاتحاد الأوروبي سعى دائما الى بناء حدوده الجغرافية كجماعة أمنية تعددية وفق هندسة "داخل\خارج"، تنطلق الأساس من مدركاتها التذتانية وممارستها الأمنية. وبالتالي صناعة أوروبية للحدود مصحوبة بمشروع هوياتي يتمثل في السياسة الأوروبية للجوار، موجهة لجيران ليسوا بالأعداء لمن لا يرقون لمرتبة الصديق، أي ينظرون إليهم على أساس تباعد استراتيجي ومجتمعي.[2]

وهنا تكمن خصوصية مركّب الأمن الإقليمي الغرب المتوسطي على المستوى الاقتصادي فأغلب دول الإقليم منخرطة في اعتماد متبادل وان كان غير متوازن، إذ توجد البلدان المغاربية في حالة تبعية للدول الأوروبية في مجال استيراد السلع المصنعة وتصدير المنتجات الزراعية والمنسوجات، بينما الأخيرة في حالة تبعية للأولى في مجال الطاقة. ولكن مهما كان العامل الاقتصادي كثيفا، قد يطغى عليه الأمن في النهاية، فالقطاع الاقتصادي ربما يهيمن على المركب الأمني المتوسطي على سبيل المثال، لكن ثمة أيضا توجسات أمنية تتجاوز الآثار التي تخترقه، فالاهتمام الذي توليه دول جنوب أوروبا لجوارها المغاربي تحركه اعتبارات أكثر من المسائل الاقتصادية، مع منظار مزدوج قوامه الهجرة والإرهاب.[3]

تجدر الإشارة الى أن أوروبا تنظر الى الفضاء المتوسطي على أنه مجموعة حدود جغرافية ما بين إقليمية، وبالتالي فإنّ العلاقة مع الدول المغاربية لا تخرج من هذا السياق، أي من منظار أمني مبني على عملية أمننة للمنطقة المغاربية" عملية أمننة الجوار". هذا الى جانب أن الأمن المجتمعي يخلق نوع من الربط الأفقي بين المركبات الأمنية المتجاورة، كما هو الحال في غرب المتوسط أين

[1] سمير البح، المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع10، جانفي 2017، ص 147

[2] سمير البح، **مرجع سابق**، ص ص152،151.

[3] عبد النور بن عنتر، **غرب المتوسط مركبا أمنيا مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات**، مرجع سابق ص157.

يتلاحم فيه البعد المجتمعي مع البعد العسكري، ما يجعل منه مركّبا أمنيا ذو بعد" مجتمعي-أمني" ينطلق من قاعدة مجتمعية لكنه وبعملية ربط خطابية بين الهجرة/الإرهاب يصبح أمنيا صلبا، أي أنه في ظاهره مجتمعي، كون المجتمع أصبح مرجعية أمنية بفضل إسهامات مدرسة كوبنهاجن، غير أن دور الدولة في أمننة الظاهرة الأمنية، يبقى محوريا، لأنها من تسيطر على مسار عملية الأمننة.[1]

يمكننا القول أنّ الفرادة التي يتميز بها المتوسط في مجموعه، والناجمة من موقعه بوصفه واجهة للتفاعل يتداخل فيها مركّبا الأمن الإقليمي، الأوروبي والشرق أوسطي؛ تُضاف إليها فرادة أخرى هي غرب المتوسط الذي يشكل مركَبا أمنيا ينتج من التفاعلات المكثفة بين منطقتَين تنتميان إلى المركبَين المذكورَين، والذي يتسم بأنه غير متجانس الى حدّ كبير وهذا راجع الى خصوصياته الإقليمية فهو يتباين مع المجموعات الأخرى باتخاذه صفة الأمن المجتمعي على نحو متزايد. وأخيرا، زيادة الاعتماد الأمني المتبادل والطبيعة المنتشرة للتهديدات تجعل التحديد الوظيفي لمركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي أمرا صعبا الى حد ما.[2]

المبحث الثاني: هندسة أمن الطاقة في غرب المتوسط

قطاع الطاقة وضمان أمن الطاقة أضحى مصلحة استراتيجية لأي موقع قوة في العالم، وتُعتبر منطقة غرب المتوسط واحدة من المناطق الاستراتيجية التي تلعب دورًا حيويًا في ديناميات الطاقة العالمية، حيث شغل أمن إمدادات الطاقة ضرورة هامة في أجندة أولويات الدول الأوروبية بالخصوص وأصبح موضوع أمن الطاقة يشكل مصدر قلق لها، وهذا راجع للتأثر بانقطاع الإمدادات وعدم الاستقرار السياسي وزيادة الطلب على الطاقة، والتنافس الإقليمي والدولي.

لقد أصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات المهمة التي تشكل مضمون الأمن الوطني للدول، وذلك راجع للمكانة التي تحتلها الطاقة في تفاعلات العلاقات الدولية كونها العمود الفقري للاقتصاد، ومنه ظهرت أهمية الأمن الطاقوي في الأجندة الدولية خاصة بعد الأزمات السياسية والأمنية التي شهدتها عديد الدول، وتغيرات الخارطة الطاقوية الناتج عن تزايد التحديات الجيوسياسية.

المطلب الأول: واقع أمن الطاقة في منطقة غرب المتوسط

تأكدت أهمية الطاقة استنادا لعدة أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، وذلك من منطلق الوزن التأثيري لمتغير الطاقة. تواجه دول غرب المتوسط تحديات كبيرة فيما يتعلق بأمن الطاقة

[1] سمير البح، المركب الأمني في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص153.

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص165.

خاصة في ظل التوترات والتحولات الجيوسياسية العالمية، على غرار الأزمة الأوكرانية الروسية. في ظل تزايد الطلب على الطاقة في أوروبا، تبرز أهمية أمن الطاقة كعنصر أساسي في العلاقات الدولية.

أولا: مفهوم أمن الطاقة/الأمن الطاقوي

يعود استخدام مصطلح أمن الطاقة الى وقت الحظر الأمريكي في الستينات، وقد نمى الاهتمام الأكاديمي بهذا المصطلح وبشكل كبير بعد أزمة النفط في السبعينات، ليتراجع فيما بعد في أواخر الثمانينات والتسعينات بعد استقرار أسعار النفط وتراجع التهديد بالحظر السياسي، وعاد الاهتمام من جديد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعا بالطلب المتزايد على الطاقة من قبل آسيا وأوروبا بعد أزمات الغاز بين روسيا وأوكرانيا، والضغط لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة.[1]

بدايةً، تواجه محاولة إيجاد تعريف محدد وموحد لمفهوم **"أمن الطاقة"** عددا من الإشكاليات أولها صعوبة إيجاد تعريفا متفقا عليه من قبل الباحثين والدارسين والدول المصدرة والمستهلكة وذلك راجع بالأساس لتعدد المقاربات والمنظورات التي تتناول قضية أمن الطاقة.[2] والأكثر من ذلك أن الدولة الواحدة قد تأخذ مفهومها وسياستها الخاصة بأمن الطاقة أشكالا وأبعادا مختلفة ومتغيرة من فترة الى أخرى، فبالنسبة للدول المصدرة للطاقة تركز على مبدأ وطنية الطاقة، بالتركيز على أمن الاحتياطات باعتباره جزء أساسيا من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، في المقابل ورغم تبني الدول المستهلكة هي الأخرى مبدأ وطنية الطاقة لكن بشكل مغاير، حيث يقوم هذا المبدأ عند الدول المستوردة على فكرتين أساسيتين، أولها الاقتصاد في استخدام الطاقة، وثانيها كفاية الطاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء مخزون استراتيجي مع التركيز على الطاقة البديلة.[3]

عموما يمكن إجمال إشكاليات ضبط مفهوم **"أمن الطاقة"** في ثلاث إشكاليات رئيسية:

1. لا يوجد تعريف شامل لمفهوم الأمن مع اختلاف منظور كل دولة لمفهوم الأمن الطاقوي حسب مكانتها في السوق هل هي دولة منتجة أو مستهلكة.
2. قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية بالأساس إلا أن لها أبعادا لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي كالأبعاد السياسية خاصة، والأمنية والبيئية، ما يضفي تعقيدا على قضية أمن الطاقة في ظل هذا التداخل والتشابك بين الأبعاد.

[1] رفيقة بن عيشوبة، "**مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية**"، مجلة أبحاث، م7، ع2(2022)، ص453.
[2] فهيم رملي، خولة بوناب، "**الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي**"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع3(2018)، ص178.
[3] رفيقة بن عيشوبة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، مرجع سابق، ص453.

3. على الرغم من كون مصادر الطاقة-خاصة النفط والغاز- هي سلع اقتصادية تخضع لقانون السوق العرض والطلب، إلا أنها تخضع لاعتبارات أخرى بعيدة عن السوق أهمها الاعتبارات السياسية والمصلحية.[1]

أول من طرح تعريفا لأمن الطاقة هو رئيس وزراء بريطانيا "ونستون تشرشل" الذي وضح بأن: "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط"، أي أن الأمن الطاقوي لأي دولة لا يتحقق إلا في حالة امتلاكها للموارد الطاقوية الآمنة والكافية، وهذا الطرح هو الأقرب للواقع باعتبار أن عامل الطاقة كان من أسباب ظهور عديد التحولات الجيوسياسية في مجال الطاقة بعد الحرب الباردة، بمعنى أنه مفهوم يحكمه تنوع الموارد الطاقوية. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لا يزال التنوع هو المبدأ الحاكم في قضية أمن الطاقة.[2]

ارتكز المقترب التقليدي في مفهوم أمن الطاقة على "أمن العرض Security of supply "، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة لكل الدول، والذي يرى أن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة ما إذا توفر لديها مورد للطاقة بطريقة آمنة وكافية، وهذا المفهوم دعمه تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان التدفق المستمر. وركز هذا المقترب على أمن العرض سعيا منه لتجنب أزمات الطاقة التي يقصد بها (ذلك الموقف الذي تعاني فيه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع للأسعار بشكل يهدد الأمن الاقتصادي والقومي)[3].

تختلف التعريفات الخاصة بمفهوم أمن الطاقة بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة أو مستهلكة؛ فبالنسبة للدول المصدرة يقوم الجزء الأكبر من المفهوم على أمن الطلب على مصادر الطاقة لديها، أي يركز على أمن العائدات من سوق الطاقة مع مشروطية العائد المالي لتحقيق أمنها الاقتصادي والذي ينطوي تحته أمن الطاقة لديها. أما الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجياتها الطاقوية على الخارج، فتولي أهمية الى خطر عرقلة إمداداتها وبناء على ذلك تسعى لتنويع مصادر الطاقة، فتعرف بذلك أمن الطاقة بأنه "أمن الإمدادات وتنوع المصادر واستقرار الأسواق العالمية".[4]

ومن بين الإشكاليات التي لا بد من معالجتها من أجل ضبط مفهوم أمن الطاقة:

---

[1] فؤاد جدو، "**الأمن الطاقوي كمدخل لهندسة الصراع والتعاون في المتوسط**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م8، ع1(جانفي 2021)، ص 178.

[2] دنيا لموشي، دور التنويع الطاقوي في تعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر واقع وآفاق خلال الفترة الممتدة من 2015الى2050، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، ص25.

[3] نبيل بن حمزة، "**الأمن الطاقوي الجزائري-تأصيل نظري ايتيمولوجي-**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع3(جويلية2021)، ص84

[4] فؤاد جدو، **مرجع سابق**، (2021)، ص ص180،179.

- **تنويع مصادر الطاقة** الذي يعد أمر ضروري لأمن الطاقة لأنها سلع تخضع لقوى السوق التي يمكن أن تؤدي الى انقطاع في الإمداد أو ارتفاع باهظ في الأسعار، إضافة الى أنها أكثر عرضة للصدمات قصيرة المدى الناتجة عن الأحداث الجيوسياسية، أي أن التنويع يسمح للمجتمع بامتصاص تلك الصدمات فمثلا استخدام الطاقة النووية أو الشمسية الى جانب الفحم، أو الاعتماد على احتياطي استراتيجي أو خطوط أنابيب غاز متعددة بدلا من الاعتماد على خط أنابيب واحد في المنطقة. الخ.
- **الاستثمار:** الاستثمارات ضرورية فيما يتعلق بالبنى التحتية التي تعتمد عليها إمدادات الطاقة، خطوط الأنابيب والنقل والسدود الكهرومائية والموانئ وغيرها، الى جانب الاستثمار في تطوير الطاقات الأحفورية التي تحتاج باستمرار لاكتشافها واستخراجها بغرض الحفاظ على استقرار العرض وانخفاض الأسعار، كما يلعب الاستثمار دورا هاما في تطوير التقنيات الحديثة التي تجعل إنتاج الطاقة أكثر كفاءة.[1]

قبل التطرق لمختلف تعريفات أمن الطاقة\الأمن الطاقوي، تجدر الإشارة لضرورة فهم الفروقات الدقيقة بين المفهومين رغم تداخلهما:

- **أمن الطاقة:** يشير الى قدرة الدول على تأمين إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية احتياجاتها، ويتضمن ذلك ضمان توفر مصادر الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة. يركز كذلك على التوترات الجيوسياسية التي تؤثر على إمدادات الطاقة.
- **الأمن الطاقوي**: يشير الى قدرة الدول على تأمين مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، هو مفهوم أوسع لا يشمل فقط تأمين الإمدادات، بل أيضا تحقيق استدامة استخدام الطاقة وفعاليتها، كما يركز على كيفية إدارة الموارد الطاقوية بطريقة تضمن عدم استنزافها، ومن جهة أخرى تطوير الطاقات المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

باختصار، أمن الطاقة يركز بشكل أكبر على تأمين الإمدادات، بينما الأمن الطاقوي يمتد ليشمل التنوع في مصادر الطاقة واستدامة هذه الموارد وتأثيراتها البيئية.

بدأ مفهوم الطاقة يتطور من خلال الأزمات التي عرفها العالم حيث تطور هذا المفهوم من خلال ارتباطه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية حينما حصلت الدول المنتجة على استقلالها السياسي الى مفهوم آخر يتعلق بأمن العرض والطلب نتيجة لكبرى الأزمات الاقتصادية في مجال الطاقة وبعدها الى أمن المنشأة الطاقوية بعد أحداث 11سبتمبر 2001.[2]

[1] نابد بلقاسم، "**الأمن الطاقوي العالمي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة**"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، م7، ع1(جوان 2024)، ص ص280،279.
[2] **المرجع نفسه**، ص179.

- تعرف **وكالة الطاقة الدولية** أمن الطاقة بأنه "توافر مصادر الطاقة دون انقطاع بأسعار معقولة"
- تعريف **الأمم المتحدة** لأمن الطاقة: الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات بأشكال متعددة وبكميات كافية وأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات والأسعار المناسبة.
- تعريف **المفوضية الأوروبية**: هو القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية الكافية والتي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا، أو إبقائها كاحتياطات استراتيجية، وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة الوصول إليها وزيادة المخزونات الاستراتيجية.

نجد أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاث عناصر أساسية: الوفرة، الموثوقية، القدرة على تحمل التكاليف.

يحتوي الأمن الطاقوي على جوانب عديدة يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين:

أولا: الأمن الطاقوي طويل الأمد، والذي يتعلق بالاستثمار في قطاع الطاقة بطرق تتوافق مع التطورات الاقتصادية وحاجيات البيئة.

ثانيا: أمن الطاقة على المدى القصير، وهذا بالتركيز على مجال الطاقة في بلد ما للتكيف السريع مع أي تغيرات مفاجئة خاصة في جانبي العرض والطلب.[1]

- **الأمن الطاقوي الأوروبي**: يعتبر أمن الطاقة موضوعا ذا أولوية في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك من الصعب تنفيذ سياسة مشتركة للطاقة، حيث يوجد اختلاف في سياسة الطاقة الخاصة بالدول الأعضاء هو ما يمنعها من الاتفاق على الأولويات المشتركة، وأصبح موضوع أمن الطاقة يشكل مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي، بسبب تزايد احتياجات الطاقة العالمية وانخفاض إنتاج الطاقة في أوروبا والشكوك حول موثوقية تسليم الطاقة الروسية وارتفاع أسعار الطاقة. ويقوم هذا المفهوم لدى الاتحاد الأوروبي -باعتباره زبونا مستوردا- على ضرورة تحرير أسواق الطاقة، كما يركز على الحاجة الملحة لاستمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة بأسعار معقولة وبشكل لا يضر البيئة. وقد ارتبط أمن الطاقة الأوروبي نوعا ما بأمن إمدادات الغاز بعد أزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، حيث زادت حصة الغاز الطبيعي في المزيج الطاقوي الأوروبي، وتم التوجه لاستعمال

[1] دنيا لموشي، دور التنويع الطاقوي في تعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص26.

الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، حيث تم توليد أكثر من 41 من الكهرباء سنة 2020 من مصادر غازية.[1]

ثانيا: محددات الأمن الطاقوي

يرتبط مفهوم الأمن الطاقوي بجملة من المحددات التي تؤثر في استراتيجية الطاقة الوطنية للدولة، والتي تجعل من الدول ملزمة على تبني استراتيجيات مختلفة على الصعيدين المحلي والعالمي. وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1) **اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية**: حيث ارتفاع الطلب على الطاقة ومصادرها بوتيرة متزايدة، يفسره تزايد معدلات النمو في الدول النامية والصاعدة، وهو ما أدى لارتفاع أسعار الطاقة وعدم كفاية الإنتاج العالمي لتلبية الطلب على الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي.
2) **القيود المفروضة على إمدادات الطاقة**: ميز "ريتشارد أولمان" في دراسته عن (إعادة تعريف الأمن) بين نوعين من القيود: الأول عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي والثاني عندما تفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة.[2]

من جانبه، فصل "بول هورسنل" بين القيود على إمدادات الطاقة، حيث ميز بين التقلبات في الأسعار نتيجة انقطاع الإمدادات من قبل المنتجين بسبب أن المعروض غير قادر على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وحدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات، متمثلة في:

- إعاقة لأسباب قهرية: تنشأ نتيجة عدم قدرة الدول المنتجة على التصدير لظروف داخلية أو خارجية كالحرب مثلا.
- إعاقة من خلال قيود على الصادرات: تكون نتيجة فرض الدول المنتجة قيود على صادراتها لعوامل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية.
- إعاقة الحظر: تنشأ عندما تقرر دولة مستهلكة منع الاستيراد من دولة مصدرة بعينها.

هناك محددات أخرى لأمن الطاقة غير رسمية، من بينها:

[1] رفيقة بن عيشوبة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، مرجع سابق، ص ص454،453.

[2] إدريس عطية، عز الدين عطية، "**الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي: رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع1(جانفي 2021)، ص3.

- **تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة:** يعد الطلب والعرض على الطاقة من الناحية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في التصورات الخاصة بأمن الطاقة للدول، وترجع الهواجس الأمنية والاقتصادية للدول الى الارتفاع المتزايد للطلب على الطاقة، في حين أن الإنتاج العالمي للطاقة لا يزال غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد خصوصا في ظل ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاديات العالمية لا سيما الصين والهند. هذا الاستهلاك المتزايد للطاقة يهدد الأمن الطاقوي المستدام.
- **التهديد الإرهابي لمصادر إنتاج ونقل الطاقة في العالم:** ارتفعت الهجمات الإرهابية ارتفاعا مطردا على ابنية الأساسية لإمدادات الطاقة لاسيما أنابيب النفط والغاز، وهذا النوع من الهجمات خطر، لما يخلفه من أضرار جسيمة تدوم آثارها لفترات طويلة، وتعد مهاجمة المضائق المهمة تكتيكا قد يستخدمه الإرهابيون للتأثير في إمدادات الطاقة العالمية.
- **عدم الاستقرار السياسي والأمني في عديد مناطق إنتاج الطاقة في العالم:** يعد عامل الاستقرار السياسي أحد أبرز المؤثرات في الأمن الطاقوي العالمي، حيث أن غياب الاستقرار السياسي يؤدي الى تهديد مباشر لمصادر الطاقة وكذلك شبكات نقلها وتخزينها في مختلف أرجاء العالم.[1]
- **الحوكمة الطاقوية:** تشكل قضايا الطاقة متغيرا هاما في قضايا الحوكمة الأمنية العالمية، ومتغيرا حساسا وهاجسا لكل من الدول المنتجة والمستوردة على حد سواء، وتعتبر الحوكمة الطاقوية من المفاهيم لأساسية في إدارة الموارد الطاقوية، حيث تهدف الى تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة. وحوكمة الموارد الطاقوية إجرائيا تستند الى الإدارة الرشيدة والآمنة للموارد الطاقوية الناضبة، وتبادل أفضل الممارسات المستدامة ضمن تجارب الدول للاستثمار في الطاقات المتجددة، ترتكز على المحاور التالية:
- **الشفافية والمساءلة:** يجب أن تكون القرارات المتعلقة بالاستثمار في قطاع الطاقة، سواء كانت فب البنية التحتية أو مشاريع الطاقة المتجددة مبنية على أسس شفافة وخاضعة للمساءلة.
- **الكفاءة والاستدامة:** تطبيق الحوكمة يعزز من كفاءة استخدام الموارد الطاقوية ويحفز على التحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة وإدماجها ضمن المزيج الطاقوي، فحوكمة هذا القطاع ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة اقتصادية وبيئية.
- **تعزيز المنافسة:** تساهم الحوكمة الفعالة في فتح السوق أمام المزيد من المنافسة، ما يؤدي الى تحسين الخدمات، كما تدفع الشركات الى تقديم حلول مبتكرة وفعالة تلبي احتياجات السوق وتساهم في تطوير القطاع.
- **تشجيع الاستثمارات:** أحد الأهداف الأساسية للحوكمة الطاقوية هو توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مستقرة تشجع الاستثمارات طويلة الأجل.[1]

[1] إدريس عطية، عز الدين عطية، الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي، مرجع سابق، ص4.

تعد حوكمة الموارد الطاقوية التي تمثل الشريان الرئيسي لدعم الانتقال الآمن نحو حقبة التنمية المستدامة، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطاقوية التقليدية باعتماد سياسة طاقوية تكرس الأنماط السلوكية الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة، إدماج الطاقات المتجددة ضمن توليفة الإمداد والمضي قدما في تطوير التكنولوجيات النظيفة وتطبيقات الطاقات المتجددة، واعتماد استراتيجية ابتكارية بعيدة المدى للاستثمار الاستخلافي للعوائد الطاقوية بما يحقق الفعالية البيئية، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، مما يؤسس لتنمية اقتصادية متوازنة قطاعيا.[2]

هذا ما يستلزم الإدارة الجيدة للموارد الطاقوية غير المتجددة كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، التي تسهم في التنمية المستدامة، فتطوير الطاقات المتجددة على سبيل المثال يخفض من تكلفة استيراد الطاقة مستقبلا، ويمكن اعتبار الاستثمار فيها تعويض عن التقليل من آثار التغير المناخي الناجم عن إحراق الوقود الأحفوري، وينبغي لهذا الاستثمار أن يولد عائد اقتصادي للدولة وفي الوقت نفسه حماية البيئة. والسبيل الى ذلك يكون من خلال الحوكمة الجيدة، التي تعتمد على صنع القرار على أساس الشفافية، ومشاركة كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

فغياب حوكمة المصادر الطاقوية، يؤدي الى خلق آثار جمة على الإنسان والبيئة، وخاصة على الاقتصاد والتي يمكن أن تتشعب الى آثار اجتماعية، وسياسية، كتفشي الفساد، والاعتماد المفرط على قطاع المحروقات دون البحث عن بدائل أخرى لتنويع الاقتصاد. وعليه لا بد من الحد من الاستهلاك غير العقلاني والتركيز على زيادة كفاءة الطاقة، وتوجيه العوائد نحو الاستثمار في تنويع الطاقات وتطوير الطاقات المتجددة.[3]

وفي هذا السياق يسعى الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية للمساهمة في حوكمة الأمن الطاقوي الذي أصبح يشكل مصدر تهديد للعالم بأكمله خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أكبر المتضررين لما يعانيه من ندرة في الموارد الأولية مما يجعله في تبعية دائمة لموردي الطاقة، والتي أصبحت تشكل ضغط عليه خاصة من قبل روسيا بالإضافة الى عدم استقرار مختلف مناطق العالم بسبب الصراعات الطاقوية، ما يعني عدم ضمان الإمدادات الطاقوية، هذا ما دفع الدول الأوروبية للمساهمة في الحوكمة الطاقوية عبر صياغة استراتيجيات والدخول في شراكات مع مختلف الفواعل الدولية، والعمل على الاستثمار وتمويل مختلف المشاريع خاصة في الدول النامية

---

[1] قصي الجمال، الحوكمة بقطاع الطاقة في الأردن: مفتاح لتحقيق التنمية المستدامة، صحيفة الرأي (12-10-2024)، تاريخ الاطلاع: 11جانفي2025.https://2u.pw/U6HCL

[2] صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(جامعة سطيف: 2012\2013)، ص144.

[3] راضية أونيس، "**حوكمة الطاقات الأحفورية بين الكفاءة والاستدامة البيئية لمواجهة تغير المناخ**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م8، ع1(2021)، ص488.

من أجل إنتاج الطاقة، وضمان الحصول عليها من مصادر متنوعة حتى لا تقع في تبعية لمورد واحد كما هو الحال في علاقتها الطاقوية مع روسيا.[1]

ثالثا: استراتيجيات تعزيز الأمن الطاقوي

يعد تعزيز أمن الطاقة تحديا متعدد الأوجه يتطلب نهجا استراتيجيا يدمج مصادر الطاقة المتنوعة والاعتبارات الجيوسياسية والتقدم التكنولوجي، وهذا يتطلب تنسيقا وتعاونا بين الدول من خلال تطوير سياسات فعالة لضمان استدامة إمدادات الطاقة. وتشمل استراتيجيات تعزيز الأمن الطاقوي، تنويع مزيج الطاقة، والالتزام بضمان انتقال طاقوي مستدام، هذا الى جانب ضرورة التعاون الدولي الاستراتيجي وتحسين القدرات التكنولوجية.[2] وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- **تنويع مصادر الطاقة:** حيث تشمل استراتيجيات تعزيز أمن الطاقة تنويع مزيج الطاقة لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وتنفيذ حلول الطاقة النظيفة واعتماد تقنيات الطاقة البديلة الجديدة، من خلال توسيع قاعدة الإنتاج من خلال استغلال الموارد المحلية المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة الى النفط والغاز الطبيعي.
- **تحسين البنية التحتية:** تطوير بنية تحتية مرنة من خلال الاستثمار في تحديث شبكات نقل وتوزيع الطاقة لضمان نقل بشكل آمن وفعال. بالإضافة الى إقامة مشاريع ربط كهربائي بين الدول لتعزيز تبادل مصادر الطاقة وتوفير إمدادات احتياطية في حالات الطوارئ [3]
- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** من خلال عقد اتفاقيات وشراكات دولية استراتيجية لتعزيز التعاون في مجالات البحث وتطوير تكنولوجيا الطاقة، وكذلك لمواجهة التحديات المشتركة، وضمان نهج متوازن للاعتبارات الاقتصادية والبيئية والأمنية من خلال اتفاقيات المناخ والطاقة المستدامة.[4]
- **استثمار التكنولوجيا والابتكار:** العمل على تطوير تقنيات جديدة والاستثمار في تطوير القدرات التكنولوجية للطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- **تحقيق الاستدامة البيئية:** ضمان إدارة الطاقة المستدامة، من خلال التحول نحو الطاقات المتجددة وتشجيع استخدامها، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، فالتركيز حسن وكفاءة استغلال الطاقة الأحفورية والكهرباء وتطوير الطاقات المتجددة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق

[1] يسرى قرام، الحوكمة العالمية للأمن الطاقوي ورهانات الطاقة المتجددة -دور الاتحاد الأوروبي في حوكمة الأمن الطاقوي-،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (2020\2021)، ص116.

[2] Dafina Buçah, Energy transition strategies to implement energy security of natural resources: Albania case study(5-6-2023).

[3] عبد الجليل علي عباس، دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي (دار النور للنشر: 14جوان 2017)، ص65.

[4] Kenneth Ifeanyi Ibekwe, Energy security in the global context: a comprehensive review of geopolitical dynamics and policies(24-1-2024).

الاستدامة. أما اليوم ومع تفاقم الوضع، ظهرت الحاجة لتطبيق سياسات بيئية صارمة تهدف لحماية البيئة وتقليل انبعاثات الكربون.[1]

رابعا: موقع أمن الطاقة في خارطة التحولات الجيوسياسية: يرتبط أمن الطاقة بمدى توافر الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة، وكونه يتأثر بمحددات اقتصادية وجيوسياسية وإيكولوجية ومؤسسية، ويصنف الى مستويات تحليلية متعددة عالمية وإقليمية ووطنية، تجعل منه مسألة معقدة. وقد شكلت المنافسة على موارد الطاقة ومحاولات تأمين إيصالها على مدار العقود عاملا للتوترات والصراعات بين الدول، وفي سياق التدخل الروسي في أوكرانيا أصبحت الطاقة تمثل ورقة ضغط وسلاحا دبلوماسيا في آن واحد، خاصة بالنسبة للدول الغازية على غرار الجزائر.

حيث أن التحولات الراهنة أثارت جدلا واسعا حول الشكل الذي ستبدو عليه خريطة الطاقة خلال ثلاثين عاما المقبلة. من قبل كان الحصول على النفط والغاز محدد جيوسياسي للطاقة، ولكن مع التكنولوجيات المتجددة التي من المحتمل أن تهيمن على أنظمة إمدادات الطاقة سيتغير نمط العلاقات الطاقوية بين الدول وتخضع الاقتصادات لتحولات هيكلية. وذروة الطلب على الطاقات الأحفورية ستؤثر على القوى الجيوسياسية التي تشكل العلاقات بين المنتجين والمستهلكين.[2]

يتزايد الاعتراف بأمن الطاقة كعنصر حاسم في التحولات الجيوسياسية، حيث تسلط الأبحاث الضوء على ارتباطه المعقد بالديناميكيات الجيوسياسية وعمليات انتقال الطاقة مع تزايد الوعي بالتغير المناخي، مما يعكس تحولا كبيرا في التركيز نحو الاستقرار البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب أمن الطاقة رؤية استراتيجية تشمل تأمين مصادر الطاقة، حماية البنية التحتية، والتعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة.[3]

كما تتسم التحولات الجيوسياسية بتغيرات ملحوظة في سوق الطاقة وهو ما يؤثر على قوة الدولة ومكانتها الدولية، فالتنافس على الموارد الطاقوية وسط زيادة الطلب والاستهلاك العالمي

[1] Sergio Fuentes, Transition to a green power sector: Four different scopes on energy security (1-6-2020), p.p 23,24.

[2] حروري الزهرة، زياني زيدان، الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م8، ع1(جانفي 2023)، ص ص852،851.

[3] Qiang Wang, Fengyu Ren, Rongrong Li, Geopolitics and energy security: acomprehensive exploration of evolution, collaborations, and future directions(22 aug 2024), p35.

أدى الى اختلال توازن النظام الدولي، وهذا ما يؤكد على حيوية المصادر الطاقوية للاستقرار الاقتصادي والنفوذ الإقليمي.[1]

بالإضافة الى أن التركيز العالمي على أمن الطاقة رفع بشكل كبير الأهمية الاستراتيجية للمناطق الجغرافية التي تحتوي على احتياطات من النفط والغاز بما فيها شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ما جذب الانتباه المستمر لها كمناطق توتر وصراع، ولذلك تغيرت معادلة التعامل مع التحديات التي تواجه أمن الطاقة.

وقد شكل التدخل الروسي في أوكرانيا نقطة تحول في سياسة الطاقة العالمية إذ زاد النقاش والجدال حول إن كانت الأزمة ستزيد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، أم أن صانعي السياسات سيضاعفون من أمن الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة، وما إذا كان التحول نحو الطاقة النظيفة سيؤدي الى أسواق طاقة أكثر أمانا واستقرارا.[2]

وقد طرحت الأحداث العالمية الراهنة، في ظل الصدام بين القوى الكبرى، تحديات أمنية عابرة للحدود، فإلى جانب المخاطر المناخية وموجات الهجرة وانتشار الجماعات المتطرفة والتهديدات السيبرانية، أعاد التدخل الروسي في أوكرانيا أمن الطاقة الى صدارة الأحداث كمحرك للصراع وأوضح أنه بقدر ما يعد امتلاك مصادر الطاقة مصدر قوة للدولة، فهو يشكل مصدر تهديد بالقدر نفسه أو أكثر، خاصة في ظل الحروب، وهذا ما يجعل من الدول التي تحتل موقعا جيواستراتيجيا مع توفرها على مصادر الطاقة المنافسة ضمن المناطق الأكثر عرضة للخطر جيوبوليتيكيا.[3]

المطلب الثاني: ديناميات أمن الطاقة في غرب المتوسط

تعتبر منطقة المتوسط مسرحا للتعاون والشراكة من جهة وللصراع والتنافس من جهة أخرى، حيث عرفت مجالات عديدة للتعاون بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما عرفت في فترات زمنية صراعا بين ضفتيها كما حدث بين اليونان وتركيا أو من خلال التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011، في المقابل شهدت المنطقة أيضا محاولة بناء آليات للتعاون كالشراكة الأورومتوسطية وسياسات الجوار الأوروبية ومجموعة 5+5 وغيرها، إلا أن محور التعاون

[1] Djamel ben Merar, « Features of the energy geopolitical transformation in International Relations: backgrounds and contexts », international journal of humanities and social sciences, V3, I6(1-3-2023), p19.

[2] حروري الزهرة، زياني زيدان، "**الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر**"، م8، ع1(2022)، ص853.

[3] المرجع نفسه، ص 857.

الاقتصادي بين ضفتي المتوسط قائم على الشق الاقتصادي والتجاري بين الطرفين وميل الطرف الأوروبي للاعتماد أكثر على دول الجنوب في مجال الطاقة واعتبارها سوقا للدول الأوروبية.[1]

ولذلك، الإقليم المتوسطي يمثل أهمية جيوسياسية واقتصادية جعلت منه ساحة لجذب أطماع قوى أجنبية، مما أدى إلى تحوله لإقليم مضطرب يعج ببؤر التوتر في أبعاده ومستوياته المختلفة.

ويشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية، فبقدر ما هو مميز جغرافيا فهو أيضا مميز جيوسياسيا، فهو يمنح مجالا واسعا للمناورة بين ضفتيه (جنوب غرب أوروبا وشمال إفريقيا)، إذ أنّ دول غرب المتوسط الأوروبية لديها اهتمام خاص بالمنطقة وبكل أحداثها وتطوراتها التي تفرزها المصالح والتداعيات، فأمن أوروبا واستقرارها ومصالحها تستند أساساً على أمن واستقرار المنطقة، لذلك تسعى دائما لأن تكون المبادرة في تحريك تفاعلات المنطقة وتلعب دور المحور حرصًا منها على عدم تدخل قوى أخرى في ترتيب أولويات المنطقة. بينما تشكل دول شمال إفريقيا الطرف الرئيسي في المعادلة، والحلقة الاقتصادية المهمة لما تفرضه من وزن جيوسياسي يمكنها من تحويله لورقة ضغط فهي منطقة غنية بالثروات المعدنية والنفطية إنتاجاً وتصديراً خاصة نحو الأوربيين، كما تشكل فضاء خصباً للاستثمار والتوسع الاقتصادي والتجاري بأكثر من 90 مليون مستهلك[2]

يصعب الفصل بين المتوسط الشرقي والمتوسط الغربي عن البحر المتوسط في مفهومه الشامل، لا من حيث الجانب الجغرافي والطبيعي ولا من حيث الجانب الجيوسياسي والاستراتيجي، لأن حوض المتوسط حوض متصل وليس منفصل أي أن هناك تداخل وتفاعل بين ضفتيه الشرقية والغربية فديناميات كل منهما تؤثر على الآخر.[3]

تخلق ديناميات شرق المتوسط تأثيرات متشابكة على أمن الطاقة في غرب المتوسط، فبعد الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط والتي ولّدت صراع إقليمي أثر على غرب حوض المتوسط، حيث أصبحت مشاريع نقل الغاز من حقول شرق المتوسط الى أوروبا مثل خط أنابيب East Med الذي يربط إسرائيل وقبرص باليونان وإيطاليا، محورا للتنافس بين الدول، فالخلافات الإقليمية بين تركيا واليونان وقبرص تعرقل تنفيذ هذه المشاريع، ما يهدد استقرار الإمدادات الغازية.[4]

---

[1] فؤاد جدو، الأمن الطاقوي كمدخل لهندسة الصراع والتعاون في المتوسط، **مرجع سابق**، ص181.

[2] رابح زاوي، **الحوض الغربي للمتوسط بين الرهانات الأمنية والقوى الفاعلة**، مركز المتوسط للدراسات لاستراتيجية، 22 مايو 2023، https://mediterraneancss.uk/2023/05/22/west-mediterranean/ ، تم الاطلاع يوم 5 فيفري2025

[3] المرجع نفسه.

[4] فضيلة عيسات، "**خطوط نقل الطاقة ودورها في تشكيل التحالفات الإقليمية شرق المتوسط**"، مجلة السياسة العالمية، م7، ع3(2023)، ص ص31،32.

تعتمد إسبانيا وإيطاليا جزئيا على واردات الغاز من شرق المتوسط، خاصة بعد اكتشاف الحقول الكبيرة في مصر وقبرص، لكن اضطراب الإنتاج والنقل بسبب الصراعات أدى الى تقلبات في الأسعار وتقص الإمدادات. كما أن تدخل الاتحاد الأوروبي الذي يدعم تحالف "المثلث الاستراتيجي"(إسرائيل- قبرص- اليونان) بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، يزيد من توتر العلاقات مع تركيا، ما يعطل التعاون الإقليمي لضمان تدفق الطاقة لغرب المتوسط.[1]

وحتى ما يحدث في ليبيا يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحوض الغربي عبر تداعيات متشابكة تشمل الجوانب الأمنية والطاقوية والجيوسياسية، إذ تعد ليبيا نقطة انطلاق رئيسية للهجرة نحو أوروبا عبر البحر المتوسط، ومرتعا لنشاط الجماعات الإرهابية والمسلحة خاصة بعد سقوط نظام القذافي 2011، الأمر الذي أدّى الى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ومنطقة الساحل (على غرار مالي والنيجر)، وزيادة تدفق المهاجرين الى الجزائر وهذا راجع لانكشاف حدودها ومن ثَمّ الى أوروبا، مما يشكل ضغطا على دول غرب المتوسط في إدارة الحدود والموارد.[2] أما من **الناحية الجيوسياسية**، أصبحت ليبيا ساحة لصراع القوى الإقليمية والدولية في إطار التنافس الدولي على النفوذ، أين تتنافس تركيا التي تدعم حكومة الوفاق في طرابلس عبر قواعد عسكرية وروسيا الداعمة لخليفة حفتر في الشرق عبر مرتزقة فاغنر، مما يخلق انقساما يعيق توحيد الجهود في قطاع الطاقة ويهدد أمن المتوسط.[3]

هذا الى جانب التنافس الأوروبي على النفوذ بين إيطاليا وفرنسا، إيطاليا تركز على مشاريع الغاز مع حكومة طرابلس، بينما تدعم فرنسا مصر وحفتر، مما يعقد التعاون الإقليمي ويزيد من خطر تصاعد النزاعات المسلحة.[4]

تؤثر هذه الديناميات الجيوسياسية والأمنية في ليبيا على أمن الطاقة في منطقة غرب المتوسط عبر عدة قنوات رئيسية، تشمل تعطيل الإنتاج، حيث أن ليبيا تمتلك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا (46،4مليار برميل) وتعد مصدرا حيويا للنفط الخفيف العالي الجودة لأوروبا، خاصة إيطاليا التي تعتمد على 79%من صادرات النفط الليبي لكن الصراعات الداخلية منذ 2011 أدت الى:

---

[1] حكيمة عباد، **واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: 2018-2019)، ص ص 67،68.

[2] سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2011)، ص122.

[3] **ليبيا والطاقة في البحر الأبيض المتوسط، مركز السياسة العالمية، دراسات استراتيجية**،13-9-2021، موقع https://worldpolicyhub.com/ar / ،تم الاطلاع يوم 6فيفري 2025.

[4] عبد المجيد الفرجي، **مساع لإعادة إحياء قطاع الطاقة في ليبيا، ما دور إيطاليا؟** مركز الجزيرة، 26-9-2024، موقع https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/26 ، تم الاطلاع يوم 6 فيفري 2025.

- انتشار عدم الاستقرار الى جيران الساحل على غرار نيجيريا والجزائر التي تعد مصدرا رئيسيا للغاز لأوروبا عبر الأنابيب، وهذا من خلال امتداد نشاط الجماعات الإرهابية الى حدودها مما يهدد إمدادات الغاز.
- إغلاق متكرر للموانئ والحقول النفطية.
- تقلبات في أسواق الطاقة، حيث أدَّت الاضطرابات في ليبيا إلى خسارة 1.5 مليون برميل نفط يوميًا عام 2022، ما أثر على استقرار الأسعار العالمية وزيادة اعتماد أوروبا على الغاز الجزائري.[1]
- تهديد الاستثمارات الأجنبية، إذ يعرقل عدم الاستقرار خطط مضاعفة الإنتاج.
- بالإضافة الى أنّ هذه الأحداث تهدد البنية التحتية للطاقة، حيث تستهدف الجماعات المسلحة المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب العابرة للصحراء خاصة مع ضعف الأمن في دول مثل النيجر ومالي.[2]

ولكن تبقى قضية الصحراء الغربية أكثر القضايا الجيوسياسية تأثيرا في ديناميات المنطقة حسب المنظور الاستراتيجي الجزائري، فهي تمثل مصدر توتر رئيسي بين المغرب والجزائر، حيث تدعم الجزائر جبهة البوليساريو المطالبة بالاستقلال سياسيا ولوجيستيا، بينما تؤكد المغرب على سيادتها على الإقليم منذ 1975. وأوضحت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية الاستعمار، وأن ما تقوم به لا يجعلها طرفا في النزاع كما يدعي ملك المغرب.[3]

تعتبر الصحراء الغربية غنية بالمعادن خاصة الفوسفات حيث تمتلك 70%من الاحتياطات العالمية، وتحتوي على إمكانات كبيرة للطاقة المتجددة والغاز الطبيعي في المناطق البحرية المتنازع عليها. وتسعى المغرب لتعزيز سيطرتها على هذه الموارد عبر مشاريع مثل "العرض المغربي" للهيدروجين الأخضر، الذي يخطط لتطويره في مليون هكتار من الأراضي، 80%منها تقع في الصحراء الغربية وكرد فعل على هذا تعترض الجزائر وجبهة البوليساريو على استغلال المغرب لهذه الموارد دون موافقة السكان الأصليين، مما يزيد التوترات الإقليمية.[4]

---

[1] **تقرير حول إعادة تشغيل حقول دمرتها الجماعات المتطرفة، مصادر الطاقة الرئيسية في ليبيا تستعيد بريقها**، بوابة الوسط، 5-11-2024، موقع https://alwasat.ly/news/libya/456714 تم الاطلاع يوم 6فيفري 2025.

[2] سمير باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، **مرجع سابق**، ص130.

[3] زهرة مناصري، "سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية: دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 07 (أكتوبر 2022)، ص114.

[4] بسمة أنور، قضية الصحراء الغربية "صراع مستعص رافض للحلول التوافقية.. تحكمه الأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم"، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، موقع https://shafcenter.org/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9- تم الاطلاع يوم 6فيفري 2025.

المواجهة الجزائرية-المغربية في هذا الصدد أثرت على العلاقات بين البلدين وكانت هذه القضية أحد أهم الأسباب لقطع الجزائر لعلاقاتها مع المغرب، فقد ساهمت في تصعيد النزاع بين الطرفين مع تداعيات مباشرة على أمن الطاقة وعلى إثرها قامت الجزائر بقطع إمدادات الغاز في 2021، حيث أوقفت تصدير الغاز عبر خط "مغرب-أوروبا" الذي يمر بالمغرب، مما أثر على إسبانيا التي تعتمد على هذا الخط لتلبية 20% من احتياجاتها، كما يؤثر النزاع حول الصحراء الغربية على تطوير خط أنابيب غاز بين المغرب ونيجيريا المار عبر الصحراء.

وتبعا لذلك تحاول الجزائر تعويض تأثير النزاع عبر تعزيز تحالفاتها مع روسيا والصين، بينما تعتمد المغرب على دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد اعتراف "ترامب" سنة 2020 بسيادة المغرب على الصحراء، وحتى الناتو بعد حصوله على وضع حليف رئيسي خارج الناتو عام 2024، وهذا خلق انقسامات في سياسات الطاقة الإقليمية.[1]

ومن ناحية أخرى أصبحت قضية الصحراء الغربية ورقة ضغط في المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ففي إطار الميثاق الأوروبي للهجرة و اللجوء تعزّز تعاون الاتحاد الأوروبي مع المغرب لمراقبة الحدود، مقابل دعم مطالب الرباط بالصحراء، لكن مع اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الجزائري خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية كونه البديل الأنسب، تحاول الجزائر استخدام الغاز كورقة ضغط على الدول الأوروبية لعدم دعم المغرب في النزاع، ومع تغيير إسبانيا لموقفها لصالح الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية وهو ما يتعارض مع موقف الجزائر أدّى الى تعليق معاهدة الصداقة واتفاقية الشراكة الخاصة بين الجزائر وإسبانيا وسحب السفراء قبل إرجاعهم ونتج عنه تأثّر العلاقات الاقتصادية والتجارية وحتى الطاقوية. [2]

ونفس الأمر يسري على العلاقات الجزائرية-الفرنسية التي تشهد اليوم ذروة التوتر، ولعلّ تردي العلاقة بين الطرفين ناتج عن تغيير فرنسا كذلك لموقفها تجاه القضية الصحراوية بما يتوافق مع ما اقترحه المغرب من حلول ترمي في منحى الحكم الذاتي.

أي أن كل هذه الصراعات الجيوسياسية في شرق المتوسط، ليبيا ومنطقة الساحل وحتى الصحراء الغربية تلقي بظلالها على منطقة غرب المتوسط وتجعل منها ساحة لتنافس محلي، إقليمي ودولي، حيث تتداخل المصادر الاقتصادية الطاقوية مع المصالح السياسية والأمن القومي.

[1] Ricardo Fabini, « The Western Sahara conflict: A fragile path to negociations », Atlantic Council, august3,2023, https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-

[2] Yasmine Mendes Raouf, EU and Morocco cozy up on migration, green energy, and western sahara, FPIF Foreign Policy in Focus (institute for policy studies) (October15,2024).

المطلب الثالث: جدلية الهشاشة/التبعية في أمن الطاقة

تعتبر منطقة غرب المتوسط منطقة جيوسياسية هامة، حيث تتلاقى مصالح الدول المنتجة والمصدرة للطاقة مع مصالح الدول المستوردة، ومع ذلك يشوب هذه العلاقة جدلية معقدة بين الهشاشة والتبعية الطاقوية. تتشكل هذه الجدلية في منطقة غرب المتوسط من التفاعل المعقد بين الدول المنتجة للمحروقات التي تعاني من هشاشة اقتصادية نتيجة الاعتماد الأحادي كحال الجزائر والدول المستوردة التي تواجه تبعية لإمدادات الطاقة، مع تداخل العوامل الجيوسياسية والمناخية.

تعتمد دول مثل الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات والغاز بالخصوص، حيث تشكل 95% من إيرادات العملة الصعبة و40% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل اقتصادها عرضة لانهيار وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية كما حدث في أزمة 2014 التي قلصت احتياطاتها النقدية من 194 مليار دولار الى 108مليارات.[1]

وبالتالي تذبذب أسعار الطاقة أدى الى تراجع الإنتاج بشكل مبالغ، مما تسبب في تدهور ميزان المدفوعات وعدم استقرار السياسة المالية وخلق فجوة مالية بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.[2]

كما أن إنتاج الجزائر من الغاز قد تراجع بنسبة 7% سنويا ويعزى ذلك الى عوامل عدة من بينها نقص الاستثمارات في تطوير البنى التحتية لقطاع الطاقة، مع تقلص احتياطاتها بنسبة 40%ما يهدد قدراتها التصديرية وتحولها الى دولة مستوردة بحلول عام 2040 إذا لم تعالج مشكلة زيادة الاستهلاك الداخلي وخاصة إذا تعطلت أكثر في تنفيذ استراتيجيات الانتقال الطاقوي. فالاستهلاك المحلي للطاقة، خاصة في توليد الكهرباء في الجزائر يشهد نموا مطردا مما يؤثر على كميات الطاقة الموجهة للتصدير، وخير دليل على ذلك هو انخفاض صادرات الغاز الجزائري الى أوروبا خلال الربع الأول من سنة 2024 بسبب الطلب الداخلي المتزايد. ورغم إطلاق برامج لتحقيق 27%من الكهرباء من مصادر متجددة في إطار استراتيجية التحول نحو الطاقات المتجددة بحلول عام 2030، غير أن الإنتاج الفعلي لا يتجاوز% 10 من المستهدف بسبب نقص التمويل والتكنولوجيا كعائق كبير تسبب في الهشاشة الطاقوية [3]

---

[1] كفاية أولير، عدم اليقين الجيوسياسي يكشف عن هشاشة نظام الطاقة العالمي، تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية، موقع Interdependentعربية (17-10-2024). https://2u.pw/beupO

[2] عواطف مومن، **"الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع3(جويلية 2021)، ص130.

[3] Sabina Henneberg, Noam Raydan, "**How the EU's Plan to Replace Russian Gas Exposes Challenges in Algeria's Energy Sector**", The Washington Institute (4-8-2024) in: https://2u.pw/xuBR6

إضافة الى أن الجزائر ونظرا لموقعها الجيوسياسي المنكشف تشهد توترات جيوسياسية مما يزيد من المخاطر التي تواجهها في إنتاج وتصدير الطاقة، حيث يشكل الوضع الأمني تحديا بارزا على الأمن الطاقوي الجزائري جراء عديد الحوادث التي بينت هشاشته، من بينها اعتداء الميليشيات المسلحة على مجمع غاز عين أميناس (تيقنتورين 2013) والذي أثر على صورة الجزائر الدولية بخصوص إمدادات الطاقة والخوف من سيطرة المنظمات الإرهابية على مصادر إمدادات الطاقة.[1]

أما ليبيا التي تعد من أهم الدول المنتجة، فعلى الرغم من غنى مواردها النفطية، فإنّ الوضع الأمني فيها وعدم الاستقرار السياسي يعيق الاستثمار في هذه الإمكانات الهائلة وتطوير البنى التحتية مما يفاقم هشاشة اقتصادها الطاقوي، حيث أدت الصراعات المسلحة منذ 2011 إلى تدهور البنية التحتية النفطية وتعطيل مشاريع الطاقة المتجددة، مثل محطة الطاقة الشمسية في غريان(62ميغاواط) ومزرعة الرياح في درنة (60 ميغاواط). ووسط هذه الاضطرابات تبرز إمكانات غير مستغلة للطاقة المتجددة لا سيما طاقة الشمس والرياح التي ممكن أن تساعد البلاد على خفض اعتمادها على مصادر الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء المنخفضة التكلفة، حيث تمتلك ليبيا وفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" إمكانات لتوليد 5,3تيراواط\ساعة من الطاقة الشمسية 2,9تيراواط\ساعة من الرياح سنويا، أي أكثر من ضعف الاستهلاك الحالي، لكن غياب الإطار التنظيمي والأمني خاصة يعيق الاستثمار فيها، أين تبرز البنية التحتية للطاقة المتجددة مثل أي بنية تحتية أخرى، عرضة للتخريب في بيئة تمزقها الصراعات المسلحة.[2]

من جانب آخر، تعاني الدول الأوروبية من هشاشة طاقوية نظرا لعدم توازن بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، فبينما تمتاز دول الجنوب الغربي للمتوسط بإمكانياتها المعتبرة في مجال الغاز والبترول على رأسها ليبيا والجزائر اللتان تحتلان المرتبة 14 و15 عالميا في إنتاجها، نجد في المقابل أكبر الدول المستوردة على المستوى العالمي كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والتي تستورد، فالاتحاد الأوروبي يشكل أحد أكبر الأسواق العالمية المستهلكة، حيث يستهلك 1\5 من الطاقة المنتجة في العالم.[3]

[1] مومن عواطف، **الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات**، مرجع سابق، ص129.

[2] محمد عبد السند، طاقة الشمس والرياح في ليبيا.. هل تخرجها من نفق الصراعات المظلم؟، منصة الطاقة، 04-09-2023 https://2u.pw/AO02e

[3] نوح غريب، "**الأمن الطاقوي الأوروبي بين مطرقة روسيا وسندان شمال إفريقيا**"، مجلة الحوار المتوسطي، م12، ع1(أبريل 2021)، ص537.

إذ تعد الطاقة محورا للأمن الأوروبي، تحظى باهتمام كبير وهذا راجع لمشكلة الندرة الطاقوية للوحدات السياسية الأوروبية وما تبعها من هشاشة في أمن الطاقة نتيجة للتبعية نحو الموردين خاصة لروسيا باعتبارها أكبر مورد للطاقة لأوروبا.[1]

ورغم أن أمن الطاقة موضوع ذو أولوية في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من الصعب تصميم وتنفيذ سياسة مشتركة للطاقة، وهذا يعود لاختلاف سياسة الطاقة الخاصة بالدول الأعضاء مما يمنعها من الاتفاق على الأولويات المشتركة، ما أدى إلى ما يسمى بمعضلة الطاقة والتي تعني أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى.

فالاتحاد الأوروبي يعاني من هشاشة طاقوية بسبب التبعية العالية للواردات، إضافة للمخاوف المتزايدة حول موثوقية الدول المونة التي تعاني من عدم الاستقرار المستمر، أهمها روسيا، النرويج، الشرق الأوسط، دول الخليج وشمال إفريقيا.

حيث تستهلك دول أوروبا الغربية لوحدها ما يقارب 18% من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك عالميا، ومازاد الوضع تعقيدا هو تخوف دول أوروبا من طموح روسيا الذي يهدف إلى إنشاء كارتل للغاز مع الدول الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي، على غرار دول الأوبك بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران والجزائر وتأخذ على عاتقها تحقيق أمن الطلب وخدمة مصالح الدول المنتجة، هذه الوضعية الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي تلزمها بوضع استراتيجية طاقوية مستدامة بغرض مواجهة رهانات المستقبل من أجل ضمان إمدادها بالطاقة بعيدا عن الصدمات.[2]

ونظرا للثّقل الكبير الذي تشكله إمدادات روسيا من الطاقة إلى أوروبا، شكلت الحرب الروسية الأوكرانية فجوة كبيرة في الإمدادات بحيث لا يمكن لأوروبا استبدالها بسرعة من مصادر أخرى خاصة الغاز الطبيعي، وبالتالي هذه الأزمة بينت العجز الأوروبي في مواجهة الطموح الروسي للهيمنة بواسطة الطاقة من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية تعوض ما لم تحققه عسكريا، وهذا ما يؤكد أهمية الموارد الطاقوية كأداة استراتيجية.[3]

وتعد دول أوروبا الغربية من بين أهم الدول التي تكبدت خسائر كبيرة من تداعيات التبعية والتهديدات الروسية بقطع الإمداد بالغاز، وفي مقابل ذلك اتجهت دول مثل إيطاليا إلى جنوب المتوسط تحديدا الجزائر لضمان أمنها الطاقوي وهو ما تجلى في الاتفاقيات التي أبرمت بين

[1] بلال ضياء الدين قراب، هادية يحياوي، "**رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م8، ع2(12-7-2023)، ص333.

[2] محمد جواد بمراح،" **تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م8، ع1(2021)، ص36.

[3] ستيتي الزازية، "**إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، م8، ع 1(30-3-2023)، ص13.

الجانبين أهمها ضمان إمداد إيطاليا بالغاز الطبيعي، بينما تعاني إسبانيا من تنافس بين دعم المغرب لحسم المعضلات الأمنية وأمنها الطاقوي.

وكما سبق القول، أنّ دول الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى استراتيجية جماعية، حيث تعتمد فرنسا على الطاقة النووية، وألمانيا على الاقتصاد الأخضر، بينما تتجه إيطاليا لتعزيز العلاقات الثنائية مع الجزائر[1].

المبحث الثالث: وضعية الغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط

يتناول هذا المبحث وضع الدول في منطقة غرب المتوسط من حيث عمليتي الإنتاج والاستهلاك، حيث تعتبر المنطقة نقطة تقاطع جيوسياسي واقتصادي بين أوروبا وإفريقيا أين تتداخل المصالح الطاقوية مع التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ما يترتّب عنه رهانات متشابكة على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: مدخل عام لخريطة الغاز في غرب المتوسط

تعتبر منطقة غرب المتوسط فضاءً طاقويًا حيويًا على المستوى الإقليمي والدولي، نظراً لموقعها الجغرافي الذي يربط بين قارتي أوروبا وأفريقيا، ولقربها من الأسواق الأوروبية الكبرى التي تمثل أحد أهم مراكز الطلب على الغاز الطبيعي. هذا الموقع يجعل من غرب المتوسط نقطة استراتيجية في ديناميات العرض والطلب على الطاقة، حيث تتقاطع مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، وتتفاعل في سوق طاقوي معقد يشهد تغيرات دائمة بفعل المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية.

تعد دول شمال إفريقيا، وبخاصة الجزائر وليبيا، من أبرز المنتجين في منطقة غرب المتوسط حيث توفر هذه الدول موارد غازية مهمة تمثل جزءًا أساسيًا من اقتصاداتها الوطنية. وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة لعام 2022 فإن الإنتاج الغازي في هذه الدول يتسم بتحديات متعددة منها الأوضاع السياسية الداخلية وعدم الاستقرار الأمني، لا سيما في ليبيا التي شهدت تباطؤًا ملحوظًا في إنتاج الغاز نتيجة للصراعات المتكررة. وعلى الرغم من هذه التحديات تظل دول شمال إفريقيا تشكل المصدر الرئيس لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أسواق غرب أوروبا لاسيما بعد أزمة الغاز جرّاء الحرب في أوكرانيا، مما يعزّز أهمية الربط الطاقوي* بين الطرفين ويبرز دور الغاز كعامل استراتيجي في أمن الطاقة الأوروبي.

[1] فؤاد جدو، إعادة هندسة العلاقة الأورو متوسطية من منظور الأمن الطاقوي، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق.

✓ **ليبيا:** تبرز ليبيا كواحدة من أفضل الدول في إفريقيا التي تمتلك احتياطيات غاز كبيرة، حيث احتلت المرتبة الخامسة في القارة. في العام 2023، تم تسجيل احتياطيات الغاز في ليبيا عند 1.51 تريليون متر مكعب ويؤكد هذا الاحتياطي الكبير دور ليبيا الحيوي في مشهد الطاقة في إفريقيا على الرغم من التحديات السياسية والأمنية المستمرة، ولا يزال قطاع الطاقة حيويًا، والجهود جارية لتحقيق الاستقرار وتعزيز هذا القطاع.[1]

تلخص التطورات الأخيرة في صناعة الغاز في ليبيا جهود البلاد لتعزيز إنتاجها من الغاز الطبيعي من خلال توقيع صفقات استثمارية كبيرة كالتي وقعتها مع شركة "إيني" بقيمة 8 مليارات دولار لتطوير مشروع ضخم لزيادة إنتاج الغاز منه، والذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله في عام 2026، وإعادة تشغيل مناطق الإنتاج، وتوسيع استكشاف الموارد غير المستغلة حيث أعلنت الحكومة عن تكليف المؤسسة الوطنية للنفط برسم خريطة شاملة لاحتياطيات البلاد من الهيدروكربونات، مع اكتشاف 12 حقل غاز جديد. بالإضافة إلى مبادرات لخفض الانبعاثات وتحقيق الاستدامة البيئية، مما يعكس اهتمام ليبيا بتنويع اقتصادها وتحقيق أمن الطاقة داخليًا وتصديريًا. [2]

فيما يخص صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي، فقد سجلت مستوى قياسياً منخفضاً في فبراير 2025، وتراجعت الشحنات عبر خط أنابيب "جرين ستريم" إلى إيطاليا إلى 1.25 مليون متر مكعب يومياً، بانخفاض قدره 8٪ عن يناير 2025، ما يدل على تضاؤل دور ليبيا في سوق الطاقة الأوروبية ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي، والتحديات التي تواجه البنية التحتية وتذبذب إنتاج قطاع الطاقة. فقد واجه خط أنابيب "جرين ستريم"، الذي ينقل الغاز من مجمع مليتة في غرب ليبيا إلى إيطاليا، اضطرابات تشغيلية متكررة ناجمة عن مشكلات الصيانة والتهديدات الأمنية ومستويات الإنتاج المتقلب، إلا أنها لا تزال لاعباً صغيراً في سوق الغاز الأوروبية، حيث تعتبر إيطاليا عميلها الأوروبي الوحيد. في الوقت نفسه، تواصل الجزائر تعزيز مكانتها كثاني أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، لتأمين تدفق مستمر من الصادرات على الرغم من تقلبات السوق العالمية.

[1] Libya Among Top African Nations for Gas Reserves in 2023, Libya Review(29-7-2024). https://libyareview.com/46648/libya-among-top-african-nations-for-gas-reserves-in-2023/

[2] Nicholas Nhede, Top 7 developments in Libya's Gas Industry, Energy Capital&Power(27-9-2023). https://energycapitalpower.com/top-7-developments-in-libya-gas-industry/

* **الربط الطاقوي :** هو بناء شبكات مشتركة للطاقة بين الدول، سواء لنقل الكهرباء أو الغاز. ويعد عاملًا مهمًا في التكامل الاقتصادي والأمن الطاقوي، مثل مشروع الربط الكهربائي المغربي الإسباني أو المبادرات الجزائرية جنوب-جنوب.

لكن مع مساهمة النفط والغاز بأكثر من 95٪ من إيرادات ليبيا، فإن عدم قدرتها على الحفاظ على صادرات الغاز الطبيعي أو توسيعها يضع ضغطاً إضافياً على مالية الدولة وجهود الانتعاش الاقتصادي.[1]

الشكل رقم(1): إنتاج واستهلاك ليبيا من الغاز الطبيعي (2000-2023)

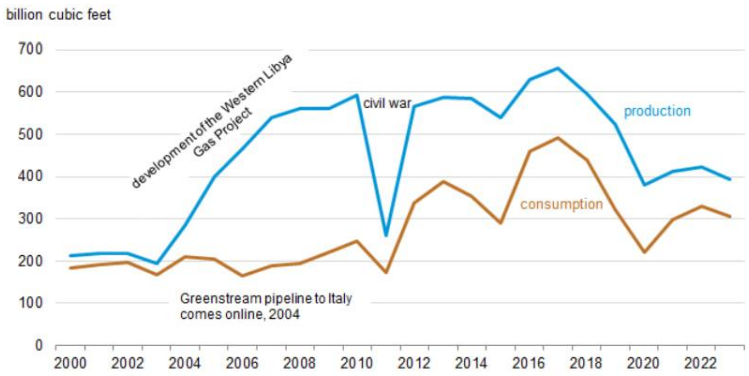

Source: U.S Energy Information Administration

يقدم لنا المنحنى البياني احصائيات عن إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي الجاف في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)، مع إبراز أحداث رئيسية كتشغيل خط أنابيب "غرين ستريم" في 2004، وتطوير مشروع الغرب الليبي للغاز.

كما يظهر الرسم البياني زيادة كبيرة في الإنتاج بعد 2004 أي بعد دخول خط "غرين ستريم" الخدمة، ما يشير الى أن التصدير الى إيطاليا شكل دافعا رئيسيا لزيادة الإنتاج المحلي، فيما ارتفع الاستهلاك المحلي تزامنا مع الإنتاج بسبب النمو السكاني وتوسع الخدمات الصناعية والكهربائية.

أمّا "مشروع الغرب الليبي" للغاز فقد ضاعف الإنتاج بنسبة 100% خلال فترة تشغيله، غير أنّ أحداث الثورة الليبية في 2011 والحرب الأهلية اللاّحقة (2014-2020) تسببت في تقلبات حادّة في الإنتاج. وبسبب الوضع السياسي الهش المضطرب يصعب قراءة البيانات التي تلت هذه الفترة.

- ✓ **المغرب:** انخفض إنتاج المغرب الذي يحتل المرتبة 39 في إنتاج الغاز عالميا على مدى السنوات الخمس حتى عام 2023، بمعدل سنوي قدره 14٪ ومن المتوقع أن يرتفع بمعدل

[1] Libya's Gas Exports to EU Drop to Record Low, Libya Review(16-3-2025). https://libyareview.com/54023/libyas-gas-exports-to-eu-drop-to-record-low/

نمو سنوي مركب قدره 117٪ بين عامي 2025و2028. وقد انخفض إنتاج البلاد بنسبة 29٪ في عام 2023، مقارنة بعام 2022.[1]

وتواصل المملكة المغربية جهودها لتعزيز قطاع الغاز لديها، والذي يُعد عنصراً أساسياً في استراتيجيتها للطاقة. ويقترح مشروع قانون، قدمته وزارة الانتقال الطاقي، إصلاحاً كبيراً لإنشاء إطار قانوني مخصص لتوريد ونقل وتوزيع الغاز الطبيعي كخطوة مهمة نحو تحديث قطاع حيوي للانتقال الطاقي. ويأتي مشروع القانون هذا كجزء من رؤية استراتيجية طويلة الأجل تضع الغاز الطبيعي كركيزة أساسية للانتقال الطاقي، ما يعكس التزام المغرب بالجمع بين التنمية الاقتصادية والحد من الأثر البيئي، ويعد بدوره رافعة لجذب المستثمرين الأجانب.[2]

تم توقيع عقد لتوريد الغاز الطبيعي المسال (LNG) بين المغرب وشركة الطاقة البريطانية العملاقة "شال"، ينص العقد الذي يمتد لـ 12 عامًا على أن تزود 'شال" المغرب بـ 500 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويًا. وتكتسب هذه الشراكة أهمية حيوية بالنسبة للمغرب، كونها جاءت بعد نهاية إمدادات الغاز الطبيعي من الجزائر عبر خط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي في نوفمبر 2021، بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين، وقد دفع هذا الوضع المغرب إلى البحث عن خيارات جديدة لإمدادات الطاقة لتلبية احتياجاته المتزايدة.[3]

يسعى المغرب للبحث عن دور متنامي كجسر طاقوي محتمل بين إفريقيا وأوروبا، خاصة من خلال مشروع أنبوب الغاز النيجيري الذي يهدف إلى نقل الغاز النيجيري إلى السوق الأوروبية عبر شبكة أنابيب تمتد لحوالي 6,000 كيلومتر عبر الأطلسي، بسعة متوقعة تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويًا وتكلفة 25 مليار دولار، مما يعزّز من أمن الطاقة الأوروبي عبر تنويع مصادر الإمداد. ويأتي هذا المشروع في سياق سعي أوروبا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، ويحاول دعم المغرب كشريك استراتيجي في أمن الطاقة الإقليمي. مع ذلك، يواجه المغرب تحديات جيوسياسية كبيرة، أبرزها القطيعة مع الجزائر التي كانت تزود المغرب بالغاز عبر خط المغرب-أوروبا حتى 2021، ممّا دفع المغرب إلى الاعتماد بشكل أكبر على الغاز المستورد من إسبانيا عبر محطات إسالة الغاز. كما

[1] Morocco natural gas production: data and insights, Offshore Technology(11-7-2024). https://www.offshore-technology.com/data-insights/morocco-natural-gas-production/?cf-view

[2] Morocco modernizes its gas sector with a new law and a public operator, energy news (14-1-2025). https://energynews.pro/en/morocco-modernizes-its-gas-sector-with-a-new-law-and-a-public-operator/#google_vignette

[3] Shell and Morocco sign 12-year LNG supply contract, Energy news(17-7-2023). https://energynews.pro/en/shell-to-supply-lng-to-morocco-for-12-years/

يتنافس المغرب بشكل مباشر مع مشروع الأنبوب العابر للصحراء (الجزائر-نيجيريا)، الذي يتمتع بدعم قوي من الجزائر ويهدف إلى نقل نفس الكميات من الغاز إلى أوروبا عبر مسار مختلف.[1]

- ✓ **تونس:** تُعدّ تونس من الدول ذات الاحتياطيات الغازية المتوسطة في منطقة غرب المتوسط حيث تُقدّر احتياطاتها المؤكدة بنحو 65 مليار متر مكعب (وفقًا لتقديرات 2010)، مع إنتاج يتراوح حول 0.7 إلى 1 مليون طن مكافئ نفط من الغاز التجاري الجاف سنويًا، وهو ما يشكل جزءًا محدودًا من الطلب المحلي المتزايد على الغاز، خاصة لإنتاج الكهرباء الذي يمثل حوالي 61% من استهلاك الغاز في البلاد. حيث سجّل إنتاج الغاز التجاري الجاف بموفى شهر فيفري 2025 تراجعا مقارنة بنفس الفترة من عام2024 بنسبة 4% إذ بلغ حوالي 0.19 مليون طن مكافئ نفط مقابل 0.2 مليون طن مكافئ نفط خلال سنة 2024.[2]

ويعود هذا أساسا إلى تواصل الانخفاض في إنتاج الحقول الرئيسية مثل "حقل نوارة"، الذي يمثل نحو 18% من الإنتاج اليومي للغاز، حيث شهد انخفاضًا بنسبة 50% حتى مارس 2025، إضافة إلى تراجع إنتاج حقول أخرى متعدّدة بسبب قلّة مشاريع الحفر والاستكشاف الجديدة. في المقابل زادت تونس من وارداتها من الغاز الجزائري بنسبة 19/17% خلال الأشهر الأخيرة لتلبية الطلب المحلي المتزايد، ما يعكس اعتمادًا متزايدًا على الغاز المستورد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي والطلب المتزايد، الذي ارتفع بنسبة 6% نهاية شهر فيفري 2025 ليصل الى 738 ألف طن مكافئ نفط مقارنة ب 695 ألف طن مكافئ نفط في نفس الفترة من عام 2024. ومع ذلك تبقى النسبة منخفضة عمّا كانت عليه عام 2023 كما هو موضح في الشكل أسفله.[3]

[1] Beatrice Bedeschi, Morocco LNG terminal leaves it over-exposed to imports: experts, Gas Outlook(16-05-2025). https://gasoutlook.com/analysis/morocco-lng-terminal-leaves-it-over-exposed-to-imports-experts/

*فيما يخص الجزائر، لم يتم الحديث عنها في هذا المطلب نظرا لتخصيص الفصل الموالي كله لواقع قطاع الغاز فيها.

[2] الوضع الطاقي النشرية الشهرية – فيفري 2025، وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة التونسية، 18-4-2025. ص ص8،9.

[3] إنتاج النفط والغاز في تونس ينخفض بنهاية يوليو، منصة الطاقة، 14-09-2024. https://2u.pw/0DQj3

الشكل رقم (2): الطلب على الغاز الطبيعي (ألف ط.م.ن) المرجع:

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة (التونسية)

أما على صعيد مكانة تونس في السوق الغرب متوسطية، فإنها لا تُعد مورّداً للغاز إلى أوروبا لأنها تعتمد بشكل رئيسي على استيراد الغاز من الجزائر لتلبية احتياجاتها، بينما تظلّ صادراتها الغازية محدودة ولا تؤثّر بشكل مباشر على أمن الطاقة الأوروبي. ومع ذلك، فإن موقع تونس الجغرافي كبوابة بين شمال إفريقيا وأوروبا يجعلها ذات أهمية استراتيجية في شبكة إمدادات الغاز الإقليمية خاصة في سياق مشاريع الربط الإقليمي وتطوير البنية التحتية للطاقة في غرب المتوسط.

فيما يخص الدول الأوروبية الغرب متوسطية المستهلكة مثل فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، فهي من أكبر مستهلكي الغاز الطبيعي في المنطقة، وتعتمد بشكل كبير على واردات الغاز لتلبية احتياجاتها الطاقوية، خاصة في ظل محدودية الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي داخل هذه الدول.

- ✓ **فرنسا:** تعتبر دولة مستهلكة لا منتجة، يعتمد إنتاجها المحلي على حقول صغيرة في مناطق مثل "لوار-أتلانتيك" و"بروفانس"، لكن هذه الحقول تشهد تراجعًا مستمرًا في الإنتاج بسبب استنزاف الاحتياطيات الطبيعية، وهي محدودة مقارنة بدول مثل النرويج أو هولندا. فوفقًا لإحصائيات 2023-2024، بلغ إنتاج فرنسا من الغاز الطبيعي حوالي 4 إلى 5 مليار متر مكعب سنويًا، وهو رقم ضئيل مقارنة باستهلاكها الذي يتجاوز 40 مليار متر مكعب سنويًا.[1]

نظرًا لانخفاض الإنتاج المحلي، تعتمد فرنسا بشكل رئيسي على واردات الغاز الطبيعي، سواء عبر خطوط أنابيب من دول مثل الجزائر وروسيا، إضافة إلى واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من مصادر متعددة حول العالم على رأسها الولايات المتحدة وقطر. كما أنّ فرنسا تمتلك

[1] قائمة الدول حسب إنتاج الغاز الطبيعي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة (12-8-2024). https://2u.pw/iyD0r

بنية تحتية متطورة لاستقبال الغاز المسال، مع عدة محطات استقبال على الساحل الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مما يمكّنها من تنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على مورّد واحد.[1]

فرنسا تعد من أكبر مستهلكي الغاز في أوروبا الغربية، ويشكل الغاز الطبيعي جزءًا مهمًا من مزيج الطاقة الوطني، خاصة لتوليد الكهرباء والتدفئة. ومع التوجه الأوروبي للحد من الاعتماد على الغاز الروسي، أصبحت تسعى لتعزيز أمنها الطاقوي عبر تنويع مصادر الغاز، مع زيادة التركيز على الغاز الجزائري والمصادر المتجددة.

- ✓ **إسبانيا:** تستهلك إسبانيا حوالي 30-32 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، مع زيادة في الطلب خلال السنوات الأخيرة، خاصة لتوليد الكهرباء، حيث ارتفع الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء بنسبة 46.9% في فبراير 2025 مقارنة بالعام السابق. وهذا راجع لمحدودية الإنتاج الذي لا يغطّي سوى جزء صغير من الطلب، مما يجعل البلاد تعتمد بشكل كبير على واردات الغاز الطبيعي والغاز المسال، إذ يشكل الأخير النسبة الأكبر من واردات إسبانيا، حيث سيطر على نحو 61.9% من إجمالي واردات الغاز في فبراير 2025، وارتفعت نسبته إلى 71.8% في مارس 2025، مع زيادة ملحوظة في واردات الغاز المسال من الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت 35% من إجمالي الواردات خلال أول أربعة أشهر من 2025، مقابل تراجع واردات الغاز الروسي إلى 13.3%.

وتستورد إسبانيا الغاز عبر خطوط أنابيب من الجزائر، التي استعادت صدارة قائمة أكبر موردي الغاز في مارس 2025 بعد فترة تراجع في بداية العام، حيث شكل الغاز الجزائري حوالي 33.4% من واردات الغاز الإسبانية في مارس 2025 عبر أنبوب "ميدغاز".[2] وتمتلك إسبانيا عدة محطّات لاستقبال الغاز المسال وتعمل على توسيع قدراتها لتصبح مركزًا إقليميًا لتوزيع الغاز في غرب المتوسط.

- ✓ **إيطاليا:** تعد إيطاليا كذلك من أكبر مستهلكي ومستوردي الغاز في المنطقة، فوفقًا لبيانات شركة "سنام" الوطنية لإدارة شبكة الغاز في إيطاليا، استوردت خلال الفترة من جانفي إلى ديسمبر 2024 ما مجموعه حوالي 52.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وشحنات الغاز المسال.

[1] Europe Gas Tracker 2025: Hydrogen edition, Global Energy Monitor(January 2025). P.p 2,3.

[2] دينا قدري، واردات إسبانيا من الغاز ترتفع 39%.. والجزائر تستعيد الصدارة، منصة الطاقة، 11-4-2025. https://2u.pw/llmMo

تعد الجزائر المورد الرئيسي للغاز لإيطاليا (بعد الحرب في أوكرانيا) عبر خط أنابيب "ترانسميد" الذي يمر عبر تونس، وتلعب دورًا محوريًا في تأمين إمدادات الغاز الإيطالية، حيث تسعى الدولتان إلى توسيع التعاون الطاقوي عبر مشاريع جديدة مثل خط أنابيب "غالسي" الذي يربط الجزائر بسردينيا الإيطالية، ويهدف إلى نقل الغاز والهيدروجين والطاقة الكهربائية بين البلدين وكانت روسيا سابقًا من الموردين الرئيسيين، لكن الإمدادات انخفضت بشكل كبير بسبب العقوبات الأوروبية بعد الحرب. ولتعويض نقص الإمدادات عبر الأنابيب، تستورد إيطاليا كميات متزايدة من الغاز المسال من مصادر متعددة، خاصة الولايات المتحدة وقطر.[1]

تمتلك إيطاليا بنية تحتية متطورة لتخزين الغاز الطبيعي، حيث تصل سعة المخزون إلى حوالي 200 تيراواط ساعة (حوالي 18 مليار متر مكعب) مع قدرة عالية على حقن وسحب الغاز لتلبية الطلب الموسمي.[2]

المطلب الثاني: رهانات الغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط

أولا: الرهانات الاقتصادية

تقع منطقة غرب المتوسط في قلب الديناميات الاقتصادية العالمية، وتشكل تجارة الطاقة محورا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الجيوسياسية بين دول غرب المتوسط، حيث تعتمد دول غرب أوروبا بشكل كبير على واردات الغاز الطبيعي من الجزائر وليبيا، وتتم هذه التجارة عبر شبكة خطوط أنابيب العابرة للمتوسط مثل خط أنابيب "MEG" المغرب العربي _أوروبا سابقا، وخط ميدغازMEDGAZ "الرابط مباشرة بين الجزائر وإسبانيا، بالإضافة الى ناقلات الغاز الطبيعي المسال (GNL).

شهدت شبكة نقل الغاز تحولات عميقة خلال العقد الأخير لا سيما عقب الحرب الروسية الأوكرانية التي دفعت الدول الأوروبية للبحث عن بدائل للغاز الروسي واتجاهها لموردي شمال إفريقيا كبديل، أين برزت الجزائر حينها كبديل محتمل بفضل موقعها الجغرافي ووفرة مواردها، غير أن التوترات الإقليمية وعلى رأسها الأزمة المستمرة بين الجزائر والمغرب أثرت سلبًا على هذا التوجه، وكان لها انعكاسات على المجال الطاقوي حيث أدت إلى إغلاق خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي(MEG) سنة 2021(هو مشروع لنقل الغاز الطبيعي من شمال إفريقيا إلى أوروبا، يصل بين حقل حاسي الرمل في الجزائر عبر المغرب الى إسبانيا حيث يتصل مع شبكة الغاز البرتغال وإسبانيا، لتزويدها بمقدار 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويا)، ما أثر على أمن إمدادات الطاقة

[1] دينا قدري، محور غاز جديد بين الجزائر وإيطاليا وليبيا.. هل ينجح؟، منصة الطاقة، 09-07-2023. https://2u.pw/t6zu1

[2] إيطاليا سعة مخزونات الغاز الطبيعي، معطيات 2011-2025، Trading Economics. https://ar.tradingeconomics.com/italy/natural-gas-stocks-capacity

في المنطقة. وتجدر الإشارة الى أن المغرب يستفيد من نسبة من الغاز الممرر عبر أراضيه كرسوم عبور800مليون متر مكعب من الغاز الجزائري بسعر ثابت تم استخدامه لتشغيل محطاتها.[1]

ففي أكتوبر 2021 قررت الجزائر عدم تجديد العقد مع المغرب كرد فعل على تدهور العلاقات الثنائية وتصاعد النزاع حول قضية الصحراء الغربية، وهو ما تزامن مع قطع العلاقات الدبلوماسية رسميًا في أوت من نفس السنة. وقد وظفت الجزائر الغاز كأداة ضغط سياسي لتأكيد مكانتها الإقليمية وتقويض نفوذ المغرب[2].

وترتب عن إغلاق هذا الخط آثار مباشرة على الأطراف المعنية، فالمغرب خسر عائدات مالية سنوية لعبور الغاز كانت تقدر بحوالي 200 مليون دولار، بالإضافة إلى انقطاع إمدادات الغاز التي كانت تغطي قرابة 10% من احتياجاته الكهربائية. دفعه ذلك إلى التوجه نحو استيراد الغاز الطبيعي المسال من السوق الدولية، وتكثيف استثماراته في مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الغاز الجزائري. من جهة أخرى واجهت أوروبا تحديا للأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تحولت إسبانيا للاعتماد على الخط البديل "ميدغاز" الذي دشن عام 2011 يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة دون المرور بالمغرب الى جانب زيادة واردات الغاز المسال. في المقابل، تمكنت الجزائر من استغلال الوضع لصالحها من خلال تعزيز صادراتها عبر خط "ميدغاز" لتعويض إغلاق الخط المغاربي الأوروبي، وفي نفس الوقت استخدمت القرار لتمرير رسالة سياسية لتحجيم نفوذ المغرب الإقليمي في سياق المنافسة للريادة الإقليمية بينهما.[3]

وبالتالي، كان لخط "ميدغاز" أهمية كبرى بعد الحرب الروسية الأوكرانية حيث ساهم في دفع التبادل التجاري وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي خاصة بالنسبة لإسبانيا فهو يغطي نحو 52%من احتياجاتها الغازية، ولذلك يُعتبر جزء حيويا من شبكة الطاقة في غرب المتوسط. وتستغل الجزائر هذا الخط لتوسيع نفوذها الدبلوماسي في أوروبا عبر ربط مصالح الدول الأوروبية بغازها، ولتعزيز مكانتها كمورد موثوق للغاز لأوروبا خاصة بعد تراجع دور روسيا.[4]

---

[1] Daniel Onyango, The Closure of Maghreb-Europe Gas Pipeline by Algeria Bolsters Spain-Morocco Ties, Pipeline technology journal (03-02-2023). https://www.pipeline-journal.net/news/closure-maghreb-europe-gas-pipeline-algeria-bolsters-spain-morocco-ties

[2] Yasmina Allouche, Why the closure of Algeria's Gas pipeline to Morocco will prove costly for all, the new arab(01December 2021). https://www.newarab.com/analysis/why-algerias-gas-pipeline-closure-will-prove-costly-all

[3] نشأت شوامرة، معادلة جيوبوليتيك الطاقة في شمال إفريقيا، منتدى فكرة(9فيفري2023) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/madlt-jywbwlytyk-altaqt-fy-shmal-afryqya

[4] غاز: ميدغاز يضمن الأحجام التعاقدية المصدرة نحو اسبانيا بشكل كلي، وكالة الأنباء الجزائرية، 7-11-2021، https://www.aps.dz/ar/economie/115384-2021-11-07-12-03-14

في سياق موازٍ، تبرز مشاريع الربط الكهربائي والغازي بين الضفتين كمرتكزات للتعاون الإقليمي، حيث بلغت قدرة التبادل الكهربائي بين المغرب وإسبانيا حوالي 1400 ميغاواط سنة 2024، مع خطط لمضاعفتها إلى 2800 ميغاواط بحلول عام 2030، بما يتماشى مع التحول نحو الطاقات المتجددة. وتعد هذه المشاريع خطوة نحو خلق سوق طاقوية موحدة في المنطقة، تعزز التكامل الإقليمي وتوفر بدائل أكثر أمانًا واستقرارًا لإمدادات الطاقة الأوروبية.[1]

ثانيا: الرهانات السياسية

أصبحت الطاقة مجالا لصراع النفوذ والتنافس بين القوى الكبرى في منطقة غرب المتوسط وورقة ضغط جيوسياسية في يد المنتجين، ويظهر هذا جليا في استخدام الجزائر للغاز كأداة ضغط سياسي ضد المغرب لعرقلة الشراكة المغربية الأوروبية في مشروع الربط الكهربائي بعد إغلاقها لخط أنابيب MEG، الأمر الذي أدى إلى تحول جيوسياسي جذري، حيث أعادت الجزائر توجيه 80 %من صادراتها الغازية نحو أوروبا عبر خط "ميدغاز" (MEDGAZ) بدلا من مرورها عبر المغرب، ويعتبر هذا القرار جزء من حرب بالوكالة في سياق الصراع السياسي المزمن بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية، حيث اعتبرت الجزائر أن دعم المغرب لسيادته على الإقليم يشكل تحديًا مباشرًا لمواقفها.[2]

في خضم هذا التوتر، بدأت الجزائر تروّج لفكرة "الاتحاد المغاربي البديل" الذي يضم كل من تونس، ليبيا، موريتانيا، والجزائر، كاستراتيجية بديلة تهدف إلى عزل المغرب من المشاريع الإقليمية. ويُعد هذا التوجه محاولة لتعويض غياب المغرب عبر تعميق الشراكات الثنائية في مجالات الطاقة والأمن، خصوصًا مع تونس وموريتانيا، بالإضافة إلى تعزيز دورها الإقليمي من خلال مبادرات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، هذا ما يفسر سعيها خلف مشروع الغاز العابر للصحراء بالتعاون مع نيجيريا والنيجر كمشروع استراتيجي لتعزيز نفوذها جنوبًا وربط أفريقيا بأوروبا.[3]

في الإطار الجيوسياسي، تفطنت الجزائر لضرورة مراجعة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة سنة 2005، إذ تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تحوّلاً جوهريًا مع إعادة التفاوض، وتأتي هذه المراجعة استجابة للتحولات الكبرى التي عرفها السياقين المحلي والدولي، في

[1] Ferid Belhaj, Accelerating Mediterranean Integration Through Energy, Asharq Al-Awsat (22 december2022) https://english.aawsat.com/home/article/4058241/ferid-belhaj/accelerating-mediterranean-integration-through-energy

[2] منتدى الجزائر للطاقات، خطوة نحو قمة ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط، وكالة الأنباء الجزائرية،8أفريل2019. https://www.aps.dz/ar/economie/69202-2019-04-08-17-04-34 . تم الاطلاع يوم 4-3-2025.

[3] Dris-Ait Hamadouche, Algeria's Foreign Policy in the Sahel(2022).

إطار تحوُّل الجزائر إلى اقتصاد أكثر تنويعًا، فمن قبل كانت صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات، لكن اليوم تنوعت وتوسعت لتشمل مجال الإنتاج الزراعي والمعادن وغيرها. إلى جانب الضغوط الأوروبية لضمان أمن الطاقة بعد الأزمة الأوكرانية، فلا طالما رأت الجزائر أن الاتفاق السابق كان مجحفا وغير متوازن، إذ غلب عليه الطابع التجاري على حساب البعد الاستثماري والتنموي، مما فرض ضرورة إعادة صياغته وفق مبدأ "رابح – رابح".[1]

في بداية الألفية، كانت الجزائر تمر وسياسات غير مستقرة بظروف اقتصادية صعبة، بناتج إجمالي لا يتجاوز 100 مليار دولار، واعتماد شبه كلي على عائدات المحروقات، وكان الاتفاق بالنسبة للجزائر بمثابة متنفس لفك العزلة. بالمقابل، كان الاتحاد الأوروبي يتفاوض من موقع قوة، ككتلة تضم 28 دولة بلغ ناتجها الإجمالي 11 تريليون دولار، ما أدى إلى تفاوت واضح في موازين القوى. لكن الوضع تغير اليوم، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعًا واستقرارًا بعد الخروج من المرحلة الانتقالية السياسية، وتحسّن البنية التحتية، مما سمح للجزائر بالتفاوض من موقع قوة.[2]

وعلى الرغم من تحفظ فرنسا على مراجعة الاتفاقية، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مجبر على الاستجابة للمطالب الجزائرية، نظرًا لأهمية الجزائر كفاعل طاقوي في المنطقة. ويُذكر أن فرنسا تعاني بدورها من تراجع نفوذها في أفريقيا، وتوترات داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصًا مع تصاعد التيارات اليمينية في عدة دول أوروبية، وازدياد النزعة القومية التي تضعف وحدة الاتحاد. هذا ما جسدته تجربة "البريكست" البريطانية، بالإضافة إلى تزايد الخلافات الألمانية–الفرنسية، والإسبانية وحتى الإيطالية التي أصبحت على غير توافق مع سياسات الاتحاد.

في هذا السياق المعقد، تلعب الجزائر على وتر التوازنات في علاقاتها مع القوى الاقتصادية الأوروبية الكبرى. فعلى الرغم من تدهور علاقاتها مع فرنسا مؤخرا، إلا أنها نجحت في تعزيز شراكاتها مع كل من إيطاليا وإسبانيا، ثالث ورابع أكبر اقتصادين في أوروبا، وقد ساهمت مشاريع الطاقات المتجددة، وعلى رأسها مشروع الهيدروجين الأخضر، في توسيع هذه العلاقات، لا سيما في ظل التنافس العالمي حول مصادر الطاقة النظيفة وهيمنة الصين على هذا القطاع.

ختامًا، فإن توجه الاتحاد الأوروبي نحو مراجعة اتفاقية الشراكة مع الجزائر لم يعد خيارًا بل ضرورة فرضها الواقع الجيوسياسي الجديد. فإما أن يقبل الاتحاد بتوازنات جديدة تحقق

[1] الجزائر-الاتحاد الأوروبي: مراجعة اتفاق الشراكة وفق مبدأ رابح-رابح ستعيد التوازن للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وكالة الأنباء الجزائرية، 27جانفي2025. https://www.aps.dz/ar/economie/174628-2025-01-27-13-37-31 .

[2] إلهام محمد، بعد 20عاما.. الجزائر تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة نت، 15-10-2024، https://2u.pw/A8zXw

منفعة متبادلة، أو يستمر في الرهان على شراكة تقودها فرنسا التي تعاني من إخفاقات متعددة منذ جائحة كورونا، من جهة خسرت نفوذها في أفريقيا، ومن جهة أخرى تنافسها الاقتصادي مع بريطانيا وإيطاليا، مما قد يزيد من تعقيد علاقاته مع باقي أعضاء الاتحاد، ويقلل من فرصه في الحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة من غرب المتوسط.[1]

ثالثا: الرهانات الأمنية

تبرز الرهانات الجيوطاقوية في غرب المتوسط بشكل متزايد في سياق اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الجزائري عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تُغطي الجزائر 52% من احتياجات إسبانيا الغازية عبر خط "ميدغاز"، هذا إلى جانب التحديات الأمنية التي يفرضها "خط الغاز العابر للصحراء" أحد المحاور التنافسية الكبرى بين الجزائر والمغرب، حيث انقسمت مواقف دول الاتحاد الأوروبي حول مسار الخط؛ فبينما تدعم إيطاليا تمويل المشروع عبر الجزائر، تساند كل من فرنسا وإسبانيا المغرب، خاصة بعد الاعتراف الرسمي للرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ما فاقم حدة التوتر الدبلوماسي مع الجزائر.

شكّلت الأزمة الأوكرانية نقطة تحوّل كبرى في الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية، إذ كشفت عن هشاشة منظومة الإمدادات الأوروبية واعتمادها الكبير على الإمدادات الروسية، وهو ما مثل تهديدًا صريحًا للأمن الطاقوي الأوروبي. وقد استغلت روسيا هذا الاعتماد كسلاح جيوسياسي لتأكيد مكانتها العالمية وفرض هيمنتها عبر الطاقة، بينما وجد الاتحاد الأوروبي نفسه عاجزا عن مواجهة الطّموح الروسي وسدّ الفجوة التي شكلتها الإمدادات الروسية.[2]

في إطار إعادة تشكيل طاقوي-جيوسياسي، اضطّر للبحث عن مصادر بديلة لتقليل اعتماده على الغاز الروسي، في مقدّمتها دول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر، نظرًا لقربها الجغرافي وقدراتها التصديرية.[3]

في هذا السّياق، عرفت واردات الغاز الأوروبي من الجزائر نموًا ملحوظًا بنسبة 18% بين عامي 2022 و2024، مما جعل من خط "ميدغاز" العمود الفقري للإمدادات الغازية، بقدرة نقل بلغت 16 مليار متر مكعب، مع خطط لتوسعتها إلى 20 مليار متر مكعب بحلول عام 2026.[4]

---

[1] عبد الناصر حنو، لماذا رضخ الاتحاد الأوروبي لطلب الجزائر بمراجعة اتفاق الشراكة المبرم في 2002؟، موقع تدامسا نيوز، 20-2-2025. لماذا رضخ الاتحاد الأوروبي لطلب الجزائر بمراجعة اتفاق الشراكة المبرم في 2002؟ (خبير) - تادامسا نيوز(tadamsanews.dz).

[2] الزازية ستيتي، إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة،31-3-2023، مرجع سابق، ص10.

[3] رفيقة بن عيشوبة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، ص ص456،458.

[4] عام على الغزو الروسي لأوكرانيا.. كيف تأثر قطاع الطاقة عالميا، 19-2-2023، موقع الحرة، https://www.alhurra.com/ukrainewar/2023/02/19

هـذا التحـول يعكـس إعـادة تشـكّل المشـهد الجيوطـاقوي الأوروبـي، فـي ظـل صـراع تنافسـي متزايـد بـين روسـيا والغـرب حـول النفـوذ عبـر أنابيـب الغـاز، مـا عُـرف بـ "حـرب الأنابيـب"، مـردّ ذلـك مشـروع "نـورد سـتريم 2" الـذي أثـار انقسـامًا داخـل أوروبـا والولايـات المتحـدة، حيـث اعتُبـر تهديـدًا اسـتراتيجيًا يرسّـخ التبعيـة الروسـية ويقـوّض اسـتقلالية أوكرانيـا كدولـة عبـور للطاقـة. وبعـد تعطيـل ألمانيـا لهـذا المشـروع تسـارعت وتيـرة الشـراكات الأوروبيـة مـع الجزائـر لتـأمين احتياجاتهـا مـن الغـاز، وكانـت هـذه الأزمـة فرصـة للجزائـر لتعزيـز حضـورها الإقليمي كفاعـل موثـوق في مجـال الطاقـة، وداعـم لاستقرار السوق الأوروبية.

كـان للأزمـة الأوكرانيـة انعكاسـات اقتصـادية مباشـرة علـى الاسـتراتيجية الطاقويـة الأوروبيـة _لا سـيما أنّ أوكرانيـا تعـدّ نقطـة ارتكـاز جيوسياسـية لضـمان أمـن تـوريط الطاقـة مـن روسـيا_، حيـث أدّت إلى ارتفـاع حـاد في أسـعار الطاقـة وزيـادة فـاتورة الاسـتهلاك، مـا أسـفر عـن موجـات تضـخمية متتاليـة. وقـد تفاقمـت هـذه الأزمـة في ظـلّ السّـياق الاقتصـادي الهـش الـذي خلّفتـه جائحـة كوفيـد-19، والتي سبّبت ركودًا عالميًا، وكانت دول الاتحاد الأوروبي من بين الأكثر تضررًا.[1]

[1] بلال ضياء الدين قراب، هادية يحياوي، رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية، مرجع سابق، ص ص338،337.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

تبرز أهمية منطقة غرب المتوسط في كونها جسر استراتيجي بين أوروبا وإفريقيا وحتى الشرق الأوسط، ما يمنحها وزن حضاري وتاريخي واقتصادي ثقيل، إذ تعتبر نقطة التقاء حضارات عريقة ومجالا للتنافس الدولي على الموارد الطاقوية والممرات الحيوية، خاصة مع تصاعد أهمية الطاقة كمحرك للسياسات الإقليمية والدولية.

كما تعدّ المنطقة محورا رئيسيا في معادلات الأمن الطاقوي العالمي، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية أهمها الغاز الطبيعي، وما تحتله من موقع جغرافي يجعل منها حلقة وصل بين أهم أسواق الطاقة العالمية. هذا الى جانب قدرتها في التأثير في استقرار وتوازن هذه الأسواق، وهو ما جعلها محط أنظار القوى الكبرى التي تتنافس على النفوذ فيها، سواء عبر تحالفات سياسية وأمنية أو شراكات اقتصادية.

أما في جانب ديناميكيات أمن الطاقة في غرب المتوسط، تواجه تحديات متزايدة بفعل الطلب المتنامي على الطاقة بالموازاة مع تقلبات الأسوق العالمي، فضلا عن التهديدات الأمنية المرتبطة بمرور خطوط الإمداد عبر مناطق مضطربة وغير مستقرة أمنيا بفعل الهجمات الإرهابية والجماعات المسلحة. كما تبين أن الاعتماد المفرط على مصادر محددة يزيد من هشاشة المنظومة الطاقوية، ما يجعل المنطقة عرضة للضغوطات والتقلبات الدولية.

وتواجه دول غرب المتوسط تحديات اقتصادية فرضتها الرهانات الطاقوية في ظل الحاجة الى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل، مع المحافظة على الاستقرار السياسي. في حين أنّ الرّهانات السياسية ترتبط بإدارة العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية والتعامل مع التحولات الجيوسياسية في ظل بيئة دولية متغيرة.

وفي الأخير، تبرز الرهانات الأمنية أن الأمن الطاقوي يشكل جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لدول المنطقة ويستلزم سياسات الفصلمتكاملة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة.

الفصل الثاني:

منظومة الغاز الطبيعي في الجزائر: الإمكانيات والتموقع الدولي

الفصل الثاني: منظومة الغاز الطبيعي في الجزائر: الإمكانيات والتّموقع الدولي

تمهيد:

قطاع المحروقات هو الرّكيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري. وقد اعتمدت الجزائر في سنوات السبعينات والثمانينات بصفة شبه كلية على المحروقات خاصة البترول الخام ولكن بعد أن قامت بتأميم المحروقات ومع بداية فترة التسعينات وبسبب ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الأسواق الخارجية والذي ظهر بعد أزمة 1986م أدى بالجزائر إلى تثمين مواردها الغازية وزيادة الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي.

إن ما يمثله قطاع المحروقات من أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يجعل أي وضع حرج أو تحديات يواجهها وبالأخص قطاع الغاز الذي تعتمد عليه الجزائر بصفة أكبر من النفط باعتبارها بلد غازي بامتياز، والتخوف من أن السياسات المنتهجة في هذا القطاع والتي قد تكون غير مدروسة وغير مستدامة ستكون تأثيراتها السلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الخريطة الغازية الجزائرية

لقد أوْلت الجزائر بعد أزمة النفط 1986 اهتماما كبيرا لاستغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي خاصة أنّ هذه الأخيرة تفوق الاحتياطات النفطية، كما أنّ التوجهات الجديدة للدولة تهدف إلى تعظيم الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في ظل تسارع الطلب عليه عالميا،إذ يعد الوقود الأحفوري ولا سيما الغاز الطبيعي الركيزة الأساسية لقطاع الطاقة في الجزائر، باعتباره مورد استراتيجي يحقق عوائد مالية ضخمة ويشكل المصدر الأساسي لاقتناء العملة الصعبة، كما يعول عليه في دفع عجلة التنمية باعتباره عصب الاقتصاد الجزائري، وله دور حيوي في تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل مع دول غرب المتوسط.

المطلب الأول: واقع قطاع الغاز في الجزائر

مرّ قطاع الغاز والمحروقات في الجزائر بمراحل تاريخية مختلفة منذ اكتشاف النفط في الخمسينيات من القرن الماضي، فقد شكل تأميم المحروقات في عام 1971 نقطة تحول محورية في تاريخ هذا القطاع، حيث أصبحت الجزائر تتحكم بشكل كامل في ثرواتها الطبيعية. وأعقبت هذه الحقبة مرحلة من النمو الاقتصادي خلال السبعينيات والثمانينيات، تلتها فترة اتسمت بالإصلاحات والموقف الترحيبي تجاه الاستثمارات الأجنبية في التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الجديدة وبلغت ذروتها في المرحلة الحالية، التي تتسم بتحديات كبيرة وسط خلفية انخفاض الإنتاج وتناقص الاحتياطيات والتغيرات في مشهد الطاقة العالمي.[1]

لعب الغاز الطبيعي دورا حيويا في السياسة الطاقوية الجزائرية، واكتسى أهمية متزايدة منذ تسعينيات القرن العشرين. واليوم يمكن اعتباره طاقة انتقالية تمهد الطريق للانتقال بسلاسة إلى الطاقة المتجددة. وبعدما كان مجرد مادة مصاحبة للنفط، أصبح يعول عليه للنهوض بالصناعة الجزائرية، وكان التوجه نحو الاهتمام بالغاز الجزائري من خلال القانون التعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991م أين تحولت الجزائر من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز والمنتجات الغازية من خلال وضع إستراتيجية غازية تهدف إلى تصدير 60 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وتطورت مع مرور السنين.[2]

ولذلك تسعى الجزائر اليوم الى انتهاج سياسة طاقوية فاعلة تساهم في زيادة الإنتاج والتصدير لفرض نفسها في الأسواق الطاقوية، وفي هذا الصدد أفاد وزير الطاقة والمناجم

[1] رابح أوكليل، مختار عصماني، "قطاع الغاز الجزائري: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، **مجلة التنظيم والعمل**، م6، ع4(2017)، ص102.

[2] بوبكر صابة، ناجي بن حسين، "دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، م3، ع1 (2022)، ص479.

الجزائري محمد عرقاب بأن بلاده تخطط لزيادة إنتاجها من المحروقات بنسبة 2.5% في عام 2025، بهدف الوصول إلى نحو 206 ملايين طن من النفط المكافئ (1.5 مليار برميل).

وقد ازدادت أهمية الغاز الجزائري بصورة كبيرة في أعقاب الغزو الروسي لأكرانيا، الذي انخفضت صادراته الى الاتحاد الأوروبي بنسبة حادة خلال عامي 2022 و2023.

أولا: حقول الغاز الجزائري

تمتلك الجزائر العديد من حقول الغاز الطبيعي الكبرى، والتي تتركز معظمها في المناطق الصحراوية جنوب البلاد. وتتحدد الإمكانيات الغازية للجزائر بالمخزون الذي تستمد منه قدراتها الإنتاجية انطلاقا من هذه الحقول، وعلى هذا الأساس يتم تقدير الاحتياطات. وتتميز الحقول الجزائرية بغناها بالغاز الطبيعي الذي يعتبر من المصادر الأساسية في تلبية استخدامات الطاقة المحركة لعجلة الاقتصاد العالمي، وهذا ما دفع الجزائر لبذل جهود كبيرة في البحث لاستكشاف حقول غازية لتأكيد تواجد احتياطي بحجم معتبر من الغاز في وقت معين مع تطوير إنتاجه لتطوير الصادرات.

تم اكتشاف أهم حقول الغاز في الجزائر في بين 1953 و1956 في عين أميناس وحاسي الرمل (أول اكتشاف تم عام 1954 جنوب عين صالح بجبال برقة في حوض أحنات، وتم التخلي عنه عند اكتشاف حقل حاسي الرمل عام 1956).

حقل حاسي الرمل يعد رابع أكبر حقل للغاز عالميا، باحتياطي قدره حينها 2000 مليار متر مكعب، ويعدالعمود الفقري لإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر. حيث يمثل انتاجه أكثر من نصف انتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية سنوية تقدر ب 100 مليار متر مكعب سنويا.[1]

ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك: اكتشاف حاسي التوارق عام1960 وقاسي الطويل سنة 1961، وغورد النوس وحوض الحمراء سنة 1962، إضافة الى حوض بولينياك وحقل ألرار وحقل تيقنتورين. وغيرها من الحقول التي تساهم في تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد.

تشكل هذه الحقول مجتمعة الركيزة الأساسية لإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، وتساهم في تعزيز قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق الدولية، وقد زاد عدد

[1] سارة بخوش، "**السياسة الطاقوية في الجزائر: قراءة في المرتكزات والتحديات**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع3(جويلية 2021)، ص112.

الاكتشافات المحققة بعد ذلك نتيجة تطور تقنيات البحث والتنقيب. لكن يبقى حقل حاسي رمل أكثرهم أهمية للجزائر.[1]

شهد قطاع الغاز في الجزائر عدة إصلاحات وتطورات مهمة، خاصة في العقود الأخيرة، بهدف تحسين أدائه وزيادة قدرته التنافسية في السوق العالمية، شملت هذه الإصلاحات مجموعة من التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تحرير القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد تبنت الجزائر على مر السنين تعديلات عديدة لقانون المحروقات بهدف تكييفه مع المتغيرات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار في قطاع الغاز تزامنا مع التغيرات الجيوسياسية العالمية. فكان لهذه التعديلات دور في تحرير القطاع وفتحه نوعا ما أمام الاستثمارات الأجنبية، مع الحفاظ على سيادتها الوطنية على مواردها.

ثانيا: السياسة الطاقوية الجزائرية

ارتبطت سياسة الطاقة في الجزائر منذ الاستقلال بقطاع المحروقات الذي شهد تطوره ثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال الى غاية تأميم المحروقات وارتكزت أهدافها على:

- التعجيل لاسترجاع مقومات السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية واستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا.
- تأمين الروابط من صناعة المحروقات وسائر الصناعات المتفرعة عنها عن طريق دمج القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع الدول الصديقة لدعم القوة التفاوضية للجزائر وتحقيق المصالح المشتركة.

المرحلة الثانية: مرت خلالها الجزائر بظروف سياسية واقتصادية (فترة الثمانينات) دفعتها لمراجعة سياستها الطاقوية وتبني سياسة جديدة، وهنا لعب التصدير الطاقوي دور أساسي باعتباره المهيمن على النشاط الاقتصادي الوطني. وركزت هذه المرحلة على ضرورة تحقيق التنويع الطاقوي لتلبية الاحتياجات المتزايدة والاستهلاك الداخلي على الطاقة. [2]

المرحلة الثالثة: تزامنت مع بداية الألفية الجديدة والتحولات الطارئة على الصعيد الوطني والعالمي فكان لا بد على الجزائر من خوض إصلاحات هيكلية لا سيما في قطاع الطاقة للتكيف مع

[1] هبة الله مجول، محمد حمزة بن قرينة، "محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038)"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، (17-11-2019)، ص290.

[2] مومن عواطف، "**الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع3 (جويلية 2021)، ص127.

ظروف اقتصاد حر وتنافسي يلزمه استرجاع الدولة لدورها الثلاثي(مالكة للقطاع المنجمي، محركة للاستثمار وحامية للمنفعة العامة)، لترقية مساهمة القطاع الخاص في مجال الطاقة والمناجم لتطوير الاستثمار وكذلك تحصيل التكنولوجيا والمهارات للوصول الى الأسوق الخارجية وهذا الأمر الذي يستدعي تحديثا للأطر القانونية والتنظيمية التي تندرج في نفس السياق.[1]

المطلب الثاني: احتياطات الغاز الجزائري

إلى جانب موقعها الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا الذي يجعلها مركزا مثاليا للاستثمار في مجالات عدة، ما يخلق الكثير من الفرص الاقتصادية للبلاد، تمتلك الجزائر احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي جعلتها تحتل مكانة متميزة بين أكبر منتجي ومصدري الغاز في العالم.

تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تتمركز غالبية هذه الموارد في حقل حاسي مسعود الواقع في الجنوب الشرقي للصحراء، أما احتياطات الغاز الطبيعي فتتمركز غالبيتها في حقل حاسي الرمل، الذي يصنّف كأحد أكبر وأهم الحقول الغازية قاريا. وتقدّر احتياطيات الحقل بنحو 2400 مليار متر مكعب، ويمتاز بغناه أيضا من المكثفات[2]

تعمل الجزائر في مجال الغاز الطبيعي على تثمين سياسة الاحتياطات وذلك بتكثيف جهود الاستكشاف والاستغلال بحيث تتنوع هذه الاحتياطات بتنوع اكتشافها سواء كان مؤكد أو ممكن ومحتمل، وقد عملت على تطوير هذه الحقول المكتشفة، ونتيجة لتلك الجهود عرفت الاحتياطات الغازية تطورا ملحوظا.[3]

يعتبر حقل حاسي الرمل الأكثر أهمية باحتياطاته الثابتة نسبيا والمقدرة بحوالي 2400 مليار متر مكعب، ومنذ بداية عام 1970 بدأت الجزائر بالتسيير العقلاني لاحتياطاتها الغازية حيث يمثل الغاز 70% من احتياطات المحروقات، وقد استقر حجم الاحتياطات الغازية للجزائر من سنة 2017 الى 2022 على مقدار 4504 مليار متر مكعب، ما يسهم في استقرار الإنتاج لعدّة عقود مقبلة[4].

وقد احتلت الجزائر بحلول نهاية عام 2022، المرتبة الثانية في أفريقيا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، حيث بلغت 4504 مليار متر مكعب (159 تريليون قدم مكعب)،

---

[1] دنيا لموشي، **دور التنويع الطاقوي في تعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر: واقع وآفاق خلال الفترة الممتدة بين 2015-2050**، مرجع سابق، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص41.

[3] خديجة بوسطوة، سمية بوركوة، **تحديات قطاع الغاز الجزائري في ظل التحولات الكبرى في أسواق الغاز العالمية**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-: 2016\2017)، ص72.

[4] عويشة أمينة قهواجي، عبد الحميد مشري، "**دور الجزائر في مجال إمدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة: مقاربة جيوسياسية**"، مجلة السياسة العالمية، م8، ع1 (2024)، ص307.

متخلفة فقط عن نيجيريا، التي لديها 5913 مليار متر مكعب. وفي العام نفسه، امتلكت الجزائر ثالث أكبر احتياطي نفط خام مؤكد في أفريقيا، حيث بلغ 12.2 مليار برميل، وتفوقت عليها فقط نيجيريا وليبيا. ومع ذلك، عند التعبير عنها بوحدات مكافئة، فإن احتياطيات النفط هذه تمثل حوالي ثلث احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد فقط[1].

حسب تقرير شركة النفط British Petrolium فقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عالميا بنسبة 2،16 % من الاحتياطي العالمي من الغاز والأولى إفريقيا والمرتبة الثالثة عربيا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي.[2]

الجدول رقم (1): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر من 2019 إلى 2023 (مليار متر مكعب)

2023	2022	2021	2020	2019
4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منتدى الدول المصدرة للغاز.*

وفقا للجدول، فإن الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر ظلت ثابتة عند 4504 مليار متر مكعب سنويا من 2019 الى غاية 2023، وهذا يدل على نقص الاستثمارات الجديدة للاستكشاف. لكن تبقى الجزائر متفوقة إقليميا، مما يعزز موقعها كأكبر مصدر للغاز إفريقيا.

الجدول رقم (2): حصة الجزائر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، عام 2023

بيانات عام 2023(مليار متر مكعب)	الحصة من دول الأوبك (%)	الحصة من إجمالي العالم (%)
4504	8,08	2,10

[1] Smail Khennas, **Algeria's Energy Dilemma and Sustainability**, Roma: Italian institute for international political studies (4-9-2024).

[2] عويشة أمينة قهواجي، عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص308.

* Annual Statistical GECF 2024

* https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

المصدر:(التقرير السنوي لأوبك 2023)*

البيانات تعكس استقرارا في الاحتياطات الغازية للجزائر، ما جعلها تحتل مركزا متقدما على مستوى إفريقيا ودول أوبك، غير أن حصتها العالمية المقدرة ب 2.1% تظهر هيمنة دول مثل روسيا وإيران على السوق. وبذلك فالجزائر تحتاج الى استراتيجيات فعالة لتعزيز الإنتاج والتصدير. وتتمركز هذه الاحتياطات في خمس مناطق غازية أهمها:

"حقل حاسي الرمل" الذي يمثل أكثر من نصف الاحتياطيات الإجمالية الغازية، ويسهم ب 0,91 %من الإنتاج العالمي اليومي، والمنطقة الثانية: "رورد النص" ثاني أكبر حقل غازي بعد حقل حاسي الرمل، ويرتبط الحقل بمركز معالجة الغاز في حاسي الرمل عبر خط أنابيب GR4، تتكون هذه المنطقة من ستة حقول باحتياطي إجمالي يساوي 500 مليار متر مكعب.[1]

إضافة الى المنطقة الثالثة: "ألرار" الواقعة بإليزي والتي تقدر احتياطاتها المؤكدة ما يقارب 317 مليار متر مكعب وتسهم بنسبة 5 %من الإنتاج اليومي للجزائر، والمنطقة الرابعة: "عين صالح" الواقعة بأدرار، تتضمن العديد من الآبار وتقدر مخزوناتها الغازية بنحو 300مليار متر مكعب.[2]

الشكل رقم (3): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر

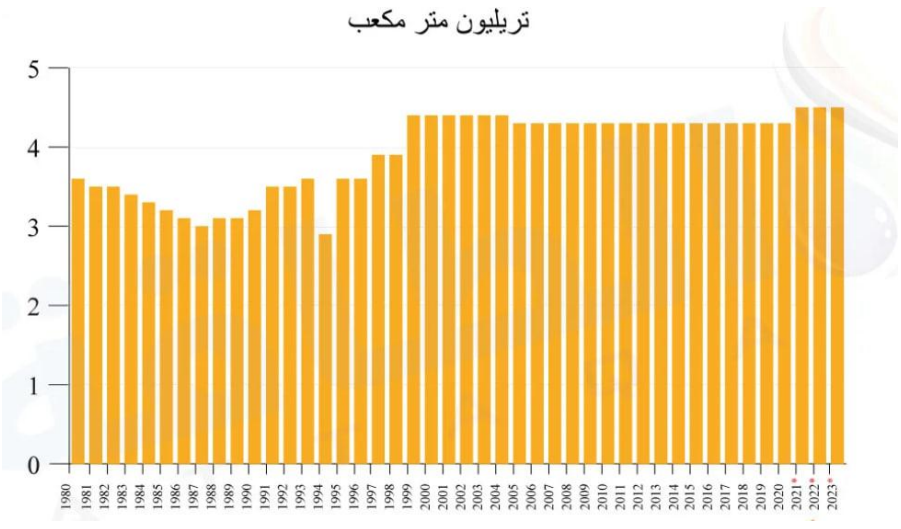

المصدر: منصة الطاقة*

[1] رياض خ، تقرير دوليّ يُصنّف الجزائر الأكثر امتلاكا لاحتياطات الغاز الطبيعي والنفط في إفريقيا، جريدة البلاد، 23-2-2025، تم الاطلاع على الموقع في 8-4-2025 https://www.elbilad.net/economique

[2] عدنان بوزيدي، **الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأوروميتوسطية: الرهانات والاستراتيجيات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2018\2019، ص91.

يغطي الشكل فترة زمنية طويلة (43سنة) عرفت تغيرات كثيرة تزامنا مع التحولات الجيوسياسية العالمية. فالفترة الأولى (من 1980 الى 1990) عرفت فيها الجزائر اكتشافات كبيرة لحقول الغاز، مما جذب آنذاك شركات كبرى مثل "توتال" للاستثمار فيها. أما الفترة التي تلتها (من 1990 الى 2000) عرفت نموا متباطئا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في التسعينات وتراجع أسعار الغاز، مما قلل حوافز الاستكشاف، كما تأثرت الاستثمارات بأحداث العشرية السوداء في الجزائر (من1991 الى غاية 2002). لتعود بعدها الاحتياطات للانتعاش في الفترة (من 2000 الى 2010) مع الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الغاز، أين تم تطوير حقول جديدة مثل "عين صالح" و "ألرار"، وتعززت الصادرات عبر مشاريع مثل خط أنابيب "ميدغاز" الى أوروبا. فيما عرفت الفترة الأخيرة (2010 الى 2023) ثباتا نسبيا للاحتياطات عند 4.5 ترليون متر مكعب، ويرجع ذلك الى نضوب بعض الحقول القديمة ونقص الاستثمارات الجديدة في الاستكشاف خاصة بعد انخفاض أسعار الغاز بعد 2014.

المطلب الثالث: البنية التحتية وشبكات نقل الغاز الجزائري

تعتبر الجزائر أحد الأعمدة الرئيسية في خريطة الطاقة العالمية، بفضل امتلاكها لاحتياطيات غازية ضخمة وتاريخ طويل في تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية. وتعتمد البلاد على بنية تحتية متطورة لشبكات نقل الغاز الجزائري تتميز بمزيج من التطورات التاريخية واستراتيجيات التحسين الحديثة، تشمل آلاف الكيلومترات من خطوط الأنابيب ومحطات الضغط والمعالجة، إذ يعتمد نظام نقل الغاز الجزائري بشكل أساسي على شبكات خطوط الأنابيب الواسعة، وهناك طموحات لتعزيز دورها كجسر طاقوي بين إفريقيا وأوروبا، خاصةً في ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة.

تتمتع شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز في الجزائر بإمكانات ضخمة، وتعدّ من أهم مقومات قطاع المحروقات، إذ تغطي كل أنحاء البلاد من أقصى الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، وتبلغ أطول شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز في الجزائر نحو 21.190 ألف كيلو متر وتتألف الشبكة من 22 نظامًا لنقل كل أنواع المحروقات (النفط الخام، المكثفات، الغاز الطبيعي وغاز النفط المسال).[1]

تعد هذه البنية التحتية الضخمة للأنابيب جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية البلاد في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما تسهم هذه الشبكة في دعم القطاع الصناعي وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز التجارة والاستقرار الاقتصادي. والجدير بالذكر

[1] كهينة بوعوينة، أنابيب النفط والغاز أهم مقومات قطاع المحروقات في الجزائر، جريدة الإخبارية الإلكترونية، 4-1-2024، https://elikhbaria.dz، تم الاطلاع يوم 9-4-2025.

أن هذه الشبكة ليست مجرد وسيلة لنقل المحروقات، بل تعد تكنولوجيا حديثة تتيح الربط الفعّال بين المواقع الرئيسية للإنتاج والاستهلاك، مما يسهم في تحقيق كفاءة أعلى في عمليات الإنتاج وتوزيع المحروقات[1].

تمتد شبكة خطوط أنابيب الغاز الجزائرية لمسافة 13,630 كيلومترا متصدرةً بذلك الدول الإفريقية، وفقًا لبيانات مؤسسة "غلوبال إنرجي مونيتور"[2]، وتجدر الإشارة الى أنّ شبكة نقل الغاز في الجزائر، التي تُعدّ عنصراً حيوياً في البنية التحتية للطاقة، تدار من قبل الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الغاز (GRTG)، وهي فرع من سونلغاز. حيث تتحمل مسؤولية التشغيل والصيانة وتطوير شبكة نقل الغاز، تشمل أكثر من 4,000 محطة لضغط الغاز وتنظيمه، مما يضمن قدرة كافية لنقل الغاز الطبيعي.[3]

وتتألف هذه الشبكة من ثلاث منظومات رئيسية متوزعة جغرافيا كالآتي:

- **المنظومة الشمالية**: تربط حقول حاسي الرمل (جنوب) بموانئ التصدير في سكيكدة وأرزيو مع قدرة نقل تصل إلى 31 مليون متر مكعب يوميا.
- **المنظومة الجنوبية**: تغطي حقول إليزي وعين أمناس، وتتكامل مع شبكات التصدير عبر الحدود الليبية، بقدرة 11,42مليون متر مكعب يوميا.
- **المنظومة الغربية**: تخدم حقول غرب البلاد، وترتبط بمرافق التخزين والتسييل في وهران.

وعليه، فإن قدرات النقل لشبكة خطوط أنابيب الغاز في الجزائر تفوق 202 مليون متر مكعب وتمتد على مسافة تصل إلى 11.735 ألف كيلو متر، منها 4113 كيلو مترًا في جهة الجنوب، و7622 كيلو مترًا شبكة الأنابيب الممتدة إلى شمال البلاد[4].

تعتمد الشبكة على 43 خط أنابيب رئيسي و85 محطة ضغط، تمكنها من نقل 202 مليون متر مكعب يوميا. وتعد محطة "رورد النص" في إليزي الأكبر، حيث تعالج 40 مليون متر مكعب يوميا من سبعة عشر حقلا غازيا.[5]

---

[1] جبريل بوراس، نقلت نصف مليار برميل في 2023.." خطوط النفط والغاز الجزائرية تحقق رقما قياسيا(تقرير)، تادامسا نيوز"، 4-1-2024، https://tadamsanews.dz، تم الاطلاع يوم 9-4-2025.

[2] نوار صبح، الجزائر تمتلك أطول شبكة خطوط أنابيب غاز في إفريقيا، منصة الطاقة، 15-12-2022، https://attaqa.net/2022/12/15، تم الاطلاع يوم 9-4-2025.

[3] GRTG عنصر أساسي في البنية التحتية للطاقة الجزائرية، شهاب برس، 20-10-2024، https://www.shihabpresse.dz/grtg تم الاطلاع على الموقع في 10-4-2025.

* 5 محركات تشكل طفرة الغاز الجزائري.. إمكانات ضخمة للموارد غير التقليدية (تقرير) - الطاقة(attaqa.net)

[4] كهينة بوعوينة، مرجع سابق.

[5] غاز الجزائر... شريان رئيسي لأوروبا تدعمه الجغرافيا والبنية التحتية، جريدة العربي الجديد الالكترونية، 7-2-2022، https://www.alaraby.co.uk/economy ، تم الاطلاع على الموقع في 9-4-2025.

على الرّغم من هذه الإمكانيات، تواجه الشبكة تحديات تقنية مرتبطة بتقادم بعض البنى التحتية، حيث يعود إنشاء 60% من خطوط الأنابيب إلى حقبة الثمانينيات. وهو ما أدّى إلى انخفاض الكفاءة التّشغيلية بنسبة 15% خلال العقد الماضي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل النّمو السكاني والطلب المحلي المتزايد على الطاقة ضغطًا على شبكة النقل، فقد ارتفع الاستهلاك المحلي بنسبة 7% سنويًا منذ 2020.[1]

ويمكن إجمال أهم خطوط الأنابيب الرئيسية فيما يلي:

- **خط أنابيب ترانسميد:Trans-Mediterranean Pipeline** تشمل البنية التحتية لنقل الغاز الجزائري هذا الخط الرئيسي الذي يعمل منذ عام 1983وهو الأقدم، تبلغ سعته 110 ملايين متر مكعب يوميًا، وطوله 2475كيلومترًا، ولكنه ينقل 32مليون متر مكعب ما يجعله شريانًا حيويًا لإمدادات الغاز الإيطالية. ينقل الأنبوب الغاز من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية؛ لذلك يُعد من أكبر أنابيب النفط والغاز في أفريقيا، حيث يقطع 550 كيلومتر عبر الأراضي الجزائرية، و370 كيلومتر عبر تونس، و155 في البحر المتوسط ليصل إلى صقلية ومنه إلى البر الايطالي. كما يطلق عليه تسمية خط "إنريكو ماتاي". [2]

وتستورد عدة شركات ايطالية الغاز عبر الأنبوب، على غرار "إيني" و"إينال" و"إديسون". لذلك تعمل الجزائر على زيادة سعته بنسبة 25%بحلول 2030، عبر تحديث محطات الضغط في قالمة وتونس[3]. فيما يخص تشغيله، تدير شركة سوناطراك الجزء الجزائري، بينما تدير شركة "سوتوجات" الجزء التونسي، وتدير شركة"TPC" الجزء البحري، وتدير شركة "سنام ريت" غاز الجزء الإيطالي.

- **خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا:** بدأ عام 1996 بعقد مدته 25 عامًا، كان ينقل الغاز الطبيعي من حقل حاسي الرمل في الجزائر إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب. يبلغ طوله 1350كيلومتر ويمكنه نقل كميات غاز سنويا تصل إلى 14 مليار متر مكعب.[4]

يمتد أنبوب الغاز عبر البحر المتوسط وصولا إلى منطقة "طريفة" بمضيق جبل طارق جنوبي إسبانيا، على مسافة45 كيلومترا. ويواصل مساره عبر الأراضي الإسبانية وصولا إلى منطقة قرطبة على مسافة 270 كيلومترا. كان يزود هذا الأنبوب المغرب وإسبانيا والبرتغال بالغاز الطبيعي، فيما

[1] هل تواجه صادرات الغاز الجزائرية تراجعا في التنافسية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 18-8-2020. https://www.futureuae.com/mysql.sql.tar/Mainpage/Item/5754، تم الاطلاع في 10-4-2025.

[2] نوار صبح، الجزائر تمتلك أطول شبكة خطوط أنابيب غاز في إفريقيا، مرجع سابق.

[3] غاز الجزائر.. شريان رئيسي لأوروبا تدعمه الجغرافيا والبنية التحتية، مرجع سابق.

[4] الجزائر.. ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدير الغاز؟، منصة الطاقة (وحدة الأبحاث)، 24-7-2022. https://attaqa.net/2021/08/25

كان المغرب يستفيد أيضا من عائدات مالية كحقوق عبور قبل توقفه، حيث تم تعليق تشغيله من قبل الجزائر في أكتوبر 2021 بسبب التوترات السياسية المتصاعدة مع المغرب[1]. وخلق إغلاق خط أنابيب المغرب العربي - أوروبا اضطرابًا كبيرًا في صادرات الغاز الجزائرية إلى إسبانيا والبرتغال، مما يسلط الضوء على المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالبنية التحتية للطاقة.[2]

- **خط أنابيب ميدغاز:** جرى تدشينه عام 2011، بطاقة نقل سنوية تقدر بـ 8 مليارات متر مكعب. تمتلك "سوناطراك" 51 بالمائة من أسهم هذه المنشأة، بينما تعود 49 بالمائة المتبقية لشركة "ناتورجي" الاسبانية للطاقة. يمّر هذا الأنبوب مباشرة من بني صاف بولاية عين تيموشنت غرب الجزائر عبر البحر المتوسط وصولا إلى شاطئ "إل مادريغال" بألميريا جنوب المملكة الاسبانية[3].

وهذا الخط هو البديل عن الخط السابق، لذلك لم تتأثر الجزائر بعدم تمديد اتفاق نقل الغاز عبر خط أنابيب المغرب العربي وأوروبا. حيث ينقل الأنبوب 5.39 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز من الجزائر إلى إسبانيا مباشرة عبر البحر الأبيض المتوسط، ثم وسّعت الجزائر سعة نقل الغاز الطبيعي عبر ميدغاز إلى 10.5 مليار متر مكعب سنويًا، ويمكن توسيعها إلى 16 مليار متر مكعب سنويًا، بحسب ما نقلته "ستاندرد آند بورز غلوبال بلاتس"[4].

إضافة إلى أنابيب الغاز، تمتلك شركة المحروقات الجزائرية سوناطراك عبر فرعها "هيبروك" لنقل المحروقات عبر البحار، 6 ناقلات للغاز المسال تعمل على إيصال الشحنات إلى دول أوروبية. وأكبر ناقلة في الأسطول تحمل اسم "الوقارطة"، حيث تصل طاقة استيعابها إلى 171 ألفا و800 متر مكعب، ويصل طولها إلى 291.5 مترا. وثاني ناقلة تسمى "تسالة"، وتقدر حمولتها هي الأخرى بـ 171 ألفا و800 ألف متر مكعب، وطولها 291.5 مترا، فيما تسمى الثالثة "لالة فاطمة نسومر"، بطول 289.5 مترا، وحمولة تقدر بـ 145 ألفا و445 مترا مكعبا. أما ناقلة الغاز المسال الرابعة، فتحمل اسم "عبان رمضان"، ويبلغ طولها 274.42 مترا، أما حمولتها الإجمالية فتقدر بـ 126 ألفا و132 مترا مكعبا.
فيما تبلغ حمولة كل من الناقلة الخامسة "الشيخ بوعمامة" والسادسة "الشيخ المقراني"، 75 ألفا و500 متر مكعب، ويصل طولها إلى 177 مترا، كل على حدة.

[1] Geoff D. Porter, le Gaz naturel Algérien chauffe les maisons Italiennes et provoquent des troubles sociaux en Tunisie, New Lines Magazine, 11-7-2024. https://newlinesmag.com/reportage/the-algerian-natural-gas-heating-italian-homes-and-causing-social-unrest-in-tunisia/

[2] Saïd Boucetta, "La dernière découverte de gaz à Hassi R'mel bouleverse la donne énergétique régionale", 30-06-2022, dans: https://www.lexpressiondz.com/economie/alger-rebat-les-cartes-358102 (11/4/2025).

3غاز الجزائر... شريان رئيسي لأوروبا تدعمه الجغرافيا والبنية التحتية، **مرجع سابق**.

[4] الجزائر.. ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدير الغاز؟، مرجع سابق.

وتبلغ الحمولة الإجمالية لناقلات الغاز المسال لشركة سوناطراك الست، 765 ألفا و177 مترا مكعبا.

كما تتوفر الجزائر على مصانع للغاز المسال في الميناءين النفطيين "أرزيو" بولاية وهران (غرب) وهو الأكبر في البلاد، وميناء سكيكدة الثاني من نوعه (شرق)[1].

الشكل رقم (4): شبكة نقل الغاز الطبيعي الجزائرية والمشاريع الجديدة

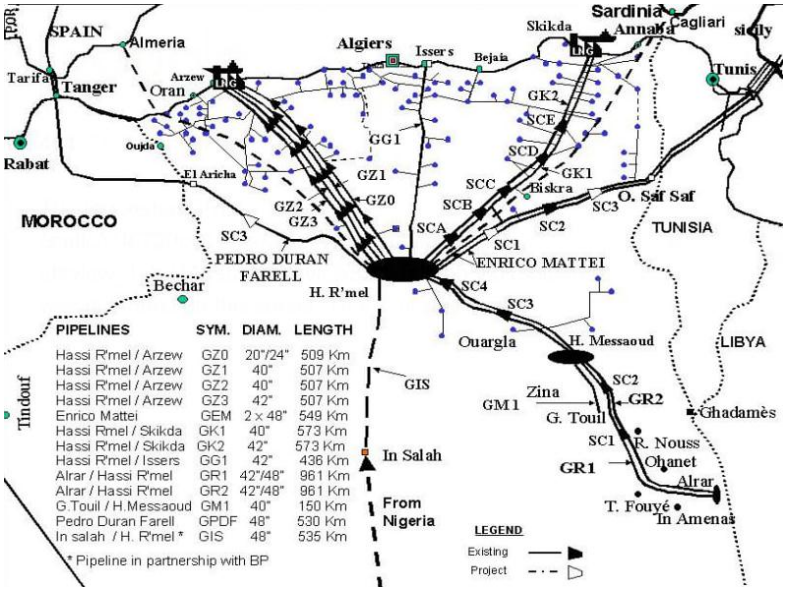

Source: ALGERINA NATURAL GAS TRANSPORTATION NETWORK: RELIABLE MEASUREMENT SYSTEMS AND CONTROL, AND EXPERIENCE OF ALGERIA IN THE GAS METERING STATION*

المبحث الثاني: ديناميكيات الإنتاج، الاستهلاك والتصدير

خضع قطاع الغاز الجزائري لتغييرات كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية من الركود الى الطفرة؛ ما جعل البلاد لاعبًا رئيسًا في مشهد الطاقة العالمية.

تتمتع الجزائر بموقع اقتصادي فريد بفضل ثروتها النفطية والغازية الهائلة، التي شكلت لسنواتٍ عمودًا فقريًا لاقتصادها، وحققت من خلالها مكانة بارزة في سوق الغاز الطبيعي العالمي والأفريقي على حد سواء. إلا أن هذا الاعتماد المُفرط على قطاع الهيدروكربونات جعل الاقتصاد الجزائري رهينًا لتقلبات الأسعار العالمية.

[1] غاز الجزائر.. شريان رئيسي لأوروبا تدعمه الجغرافيا والبنية التحتية، مرجع سابق.

* 1ères JOURNEES NATIONALES SUR LE TRATEMENT, LE STOCKAGE, LE TRANSPORT ET LA DISTRIBUTION DES HYDROCARBURES

هذه الديناميكيات تُلخص إشكالية الاقتصاد الريعي في الجزائر، في ظل مطالب اجتماعية متجددة وتحولات عالمية نحو الطاقة النظيفة. لذا، يظل فهم التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك والتصدير مدخلًا أساسيًا لاستشراف آفاق اقتصاد أكثر مرونةً واستدامة.

المطلب الأول: تطور إنتاج واستهلاك الغاز الجزائري

1. **تطور الإنتاج:** شهدت الجزائر تحولات ملحوظة في إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة، حيث تجسدت هذه التطورات في تقلبات إنتاجية مرتبطة بالسياسات الطاقوية العالمية والإصلاحات الداخلية.

بدأ الإنتاج التجاري مع تأسيس شركة سوناطراك الوطنية سنة 1963 والتي تسيطر على أكثر من 80% من الإنتاج، مع اكتشاف حقل حاسي الرمل الذي شكل حجر الزاوية في إنتاجها لعقود، وقد بدأ الإنتاج الفعلي عام 1961. وقد ساهم تشغيله وتوسعاته المستمرة بشكل كبير في إنتاج الغاز الجزائري.[1]

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر تقلبات بين عامي 1970 و2023، مع اتجاه عام نحو النمو، مرورا بفترات ركود. فقد بلغ 11.95 مليار متر مكعب في عام 1977، ثم ارتفع إلى 84.6 مليار متر مكعب في عام 2015 ووصل إلى 101.54 مليار متر مكعب في عام 2023.

وعانت الجزائر من تراجع إنتاجي بين عامي 2015 و2020، حيث انخفض الإنتاج من 128 مليار متر مكعب إلى 85 مليار متر مكعب، بسبب تقادم البنية التحتية أولا وكذلك تراجع الاستثمارات، غير أنه مع تطبيق إصلاحات تشريعية في 2021 لجذب الشركات الأجنبية، قفز الإنتاج إلى 105.3 مليار متر مكعب بحلول 2023.[2]

شهد عام 2021 أعلى مستوى إنتاج على الإطلاق حيث بلغ حوالي 101.9 مليار متر مكعب.[3] وبعد مراحل من الركود وانخفاض الإنتاج، تمكّنت الجزائر من تنشيط القطاع عبر مزيج من السياسات الإستراتيجية وزيادة الاستثمار والتطورات الجديدة، ولم يعزّز هذا التحول الإمدادات المحلية فحسب، بل عزز قدراتها التصديرية، وخاصة إلى أوروبا، الوجهة الرئيسة للصادرات الجزائرية. ولعل أحد المحركات الرئيسة وراء هذا النجاح هو زيادة إنتاجها من الغاز المسوّق بنحو 25% على مدى السنوات الماضية، إذ بلغ الإنتاج 105.3 مليار متر مكعب عام 2023، ارتفاعًا من

[1] Algeria, « country review », Keyfacts energy, 2021, dans : https://www.keyfactsenergy.com/media/country_review/Algeria_PVh46GI.pdf

[2] مجدي مي، "5محركات تشكل طفرة الغاز الجزائري.. إمكانات ضخمة للموارد غير التقليدية"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 4-11-2024، في: https://attaqa.net/2024/11/04/5

[3] Country analysis brief : Algeria, Energy information, March2,2023, p. p4,5.

85 مليار متر مكعب عام 2020، خاصة مع تطبيق إصلاحات تشريعية في 2021 لجذب الشركات الأجنبية كمستثمرين، وكذا دعم مشاريع مثل حاسي باحمو وحاسي موينة، اللذين أضافا 4.5 مليار متر مكعب سنويًا.[1]

الشكل رقم (5) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري تاريخيا

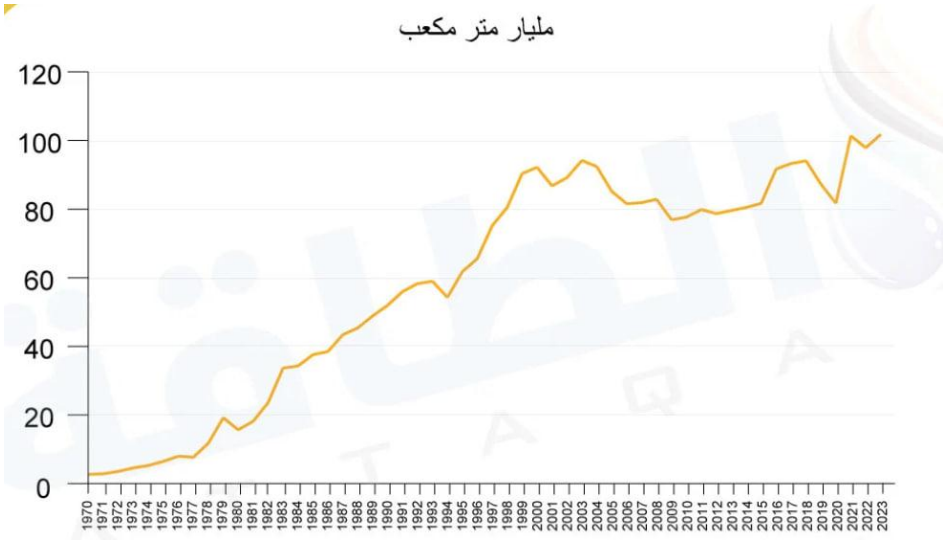

المصدر: منصة الطاقة-*

يُظهر الشكل مسارا تصاعديا لإنتاج الغاز الجزائري، يعكس جهودا تاريخية في الاستكشاف والاستثمار، ومع ذلك فإن الثبات أو التراجع المحتمل بعد الذروة (120م^3) بعد الاستغلال الكثيف للحقول القديمة على رأسها "حاسي الرمل"، يشير الى تحديات مستقبلية تتطلب سياسات فعالة لتعزيز الاستكشاف وتجديد البنية التحتية.

وبعد هذه المرحلة، انخفض إنتاج الغاز الجزائري إلى 98.41 مليار متر مكعب خلال 2024 مقابل 105.3 مليار متر مكعب في عام 2023، وفق حسابات وحدة أبحاث الطاقة، وبالتزامن، تراجعَ استهلاك الجزائر من الغاز في توليد الكهرباء والتدفئة خلال العام الماضي إلى 18.85 مليار متر مكعب، مقابل 21.02 مليار متر مكعب في العام السابق له، أي أنّ أداء إنتاج الجزائر من الغاز تباين في 2024 على أساس سنوي وفصلي، ليكون الربع الثالث الأكثر انخفاضًا، في حين سجّل الربع الأول أعلى معدل على مدار العام، وفقًا لما هو موضح أسفله:[2]

[1] مجدي مي، 5محركات تشكل طفرة الغاز الجزائري، مرجع سابق.

[2] عمار أحمد، إنتاج الجزائر من الغاز في 2024 ينخفض 7مليارات متر مكعب، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 20-2-2025. https://attaqa.net/2025/02

* 5محركات تشكل طفرة الغاز الجزائري.. إمكانات ضخمة للموارد غير التقليدية (تقرير) - الطاقة(attaqa.net)

الربع الأول	26,28 مليار متر مكعب
الربع الثاني	24,13 مليار متر مكعب
الربع الثالث	22,85 مليار متر مكعب
الربع الرابع	25,14 مليار متر مكعب

الجدول رقم (03) : إنتاج الجزائر من الغاز في 2024:

المصدر: منصة الطاقة*

ورغم أنّ الربع الأول سجّل أعلى مستوى لإنتاج الجزائر من الغاز في 2024، فإنه الأكثر تراجعًا على أساس سنوي بفارق 5.52 مليار متر مكعب، مقارنة بمستوى الربع المقابل من عام 2023، البالغ 31.8 مليار متر مكعب. وفي المقابل، كان الربع الثاني هو الوحيد الذي سجّل ارتفاعًا بإنتاج الجزائر من الغاز في 2024 على أساس سنوي، بفارق زيادة 1.2 مليار متر مكعب، مقارنة بإنتاج المدّة نفسها من العام الماضي (22.91 مليار متر مكعب)[1].

وهذا التّراجع الأول منذ عام 2020 يعزى الى عدة عوامل، أهمها تقادم البنية التحتية، فكما سبق الذكر تعاني 60% من خطوط الأنابيب من التلف التشغيلي ما أدى لانخفاض الكفاءة بنسبة 15% منذ عام 2020. بالإضافة الى التزامات الجزائر الدولية، فقد تأثر الإنتاج بانضمام الجزائر إلى تحالف "أوبك+"، الذي فرض تخفيضات طوعية في الإنتاج لموازنة الأسواق العالمية.[2]

والى جانب هذه العوامل، أثرت عدة عوامل رئيسية تاريخيًا على إنتاج الغاز في الجزائر. فقد شهدت الجزائر عدة اكتشافات جديدة للنفط والغاز في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اكتشافات في حوضي إليزي وبشار بمعدلات تدفق كبيرة من الغاز والمكثفات سنة 2022. تشير هذه الاكتشافات إلى إمكانات مستمرة لزيادة احتياطيات الغاز في الجزائر وإنتاجها المستقبلي.[3]

[1] عمار أحمد، إنتاج الجزائر من الغاز في 2024 ينخفض 7مليارات متر مكعب، مرجع سابق.

[2] أميرة خاتو، "توقعات إنتاج النفط في الجزائر 2025"، أوراس (22-12-2024). https://2u.pw/i8GhS

[3] "Les géants de l'énergie Sonatrach et Eni annoncent une nouvelle découverte de pétrole et de gaz dans le désert algérien", Africa news(13-8-2022). https://www.africanews.com/2022/07/26/engergy-giants-sonatrach-and-eni-announce-new-oil-gas-discovery-in-algerian-desert//

غير أنه بحلول عام 2025، قفز إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال شهر جانفي الماضي بمقدار 539 مليون متر مكعب على أساس سنوي، ليسجّل أعلى مستوى له منذ مارس2023. حيث ارتفع إنتاج الجزائر من الغاز في شهر جانفي الماضي إلى 9.75 مليار متر مكعب، مقابل 9.21 مليار متر مكعب في الشهر المقابل من العام الماضي .

وفي أحدث خطوات البلاد لتعزيز الإنتاج، تعمل شركة سوناطراك على تنفيذ محطة ضغط غاز جديدة؛ بهدف الحفاظ على مستوى إنتاج حقول "رورد النص" ورفع قدرات الإنتاج، إذ ستتولى ضغط إنتاج نحو 40 مليون متر مكعب يوميًا[1].

وسعيا من الجزائر لتعزيز إنتاجها من الغاز الطبيعي، أطلقت في نوفمبر 2024 جولة تراخيص تستهدف زيادة الإنتاج السنوي بنحو 20 مليار متر مكعب خلال 5-10 سنوات، مما سيرفع الصادرات الحالية بنسبة 40%، وتركز هذه الجولة على جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا بتقديم عوائد سريعة للمستثمرين عبر مشاريع التطوير المشترك.[2]

كما تهدف الى زيادة إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي إلى 200 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، مدعومة باستثمارات كبيرة ومشاريع بنية تحتية استراتيجية. وتخطط شركة سوناطراك لإنشاء ثلاث محطات جديدة لتعزيز الغاز في حقل حاسي الرمل بحلول عام 2027، مما سيساهم في زيادة الإنتاج.[3]

ومن جهة أخرى تسعى الجزائر لتعويض الفراغ الناتج عن انخفاض الإمدادات الروسية الى أوروبا، من خلال زيادة صادراتها عبر خطوط الأنابيب مثل خط "ترانسميد" إلى إيطاليا، الذي تخطّط لرفع سعته إلى 40 مليار متر مكعب سنويًا بحلول 2030. إضافة الى تعزيز البنية التحتية للتسييل عبر تحديث مرافق ميناء سكيكدة، الذي يُصدّر حاليًا 25 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز المسال.[4]

2. **تطور الاستهلاك:** شهد استهلاك الغاز الجزائري تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع الاستهلاك المحلي بشكل مستمر، مدفوعًا بالنمو السكاني والتوسع الصناعي، أي أن احتياجات الجزائر الداخلية من الطاقة آخذة في الازدياد.

---

*https://attaqa.net/2025/02

[1] عمار أحمد، "إنتاج الجزائر من الغاز يقفز لأعلى مستوى منذ مارس 2023"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 20-3-2025.https://2u.pw/g6k2M

[2] محمد خليفة، "الجزائر تخطط لرفع صادراتها ب40% عبر جولة تراخيص جديدة"، أوراس، 13-11-2024. https://2u.pw/deYCQ

[3] Algérie: information sur l'énergie, Ener data, 2023. https://www.enerdata.net/estore/energy-market/algeria/

[4] محمد خليفة، الجزائر تخطط لرفع صادراتها ب40% عبر جولة تراخيص جديدة، مرجع سابق.

الجدول رقم (3): التطور التاريخي لاستهلاك الغاز

2019	45,1مليار متر مكعب
2020	43,4مليار متر مكعب
2021	48,2مليار متر مكعب
2022	50,3مليار متر مكعب
2023	46,3مليار متر مكعب

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات The Institute of energy Statistical Review of World Energy 2024

حيث بلغ استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر45,1 مليار متر مكعب في عام 2019، متجاوزًا الصادرات التي بلغت 26.3 مليار متر مكعب، وانخفض بنسب متفاوتة عامي 2020 و2021، فيما سجلت ذروة الاستهلاك عام 2022ب50,3 مليار متر مكعب كأعلى مستوى في السنوات الأخيرة. لينخفض بعدها في نهاية 2023حيث بلغ46.3 مليار متر مكعب، مما يشير إلى بعض التحديات الاقتصادية والبيئية التي أثرت على الطلب المحلي.

ويعزى الانخفاض في عام 2020 الى تأثير جائحة كورونا التي أدت الى تراجع النشاط الصناعي والتجاري وكذا انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الإغلاقات العالمية. ثم أن الارتفاع الحاد في سنتي 2021 و2022 يرجع لتعافي الاقتصاد بعد الجائحة، مع عودة النشاط الصناعي، ومن جهة أخرى ازداد الطلب المحلي على الغاز (الكهرباء) بسبب النمو السكاني والتحضر. لينخفض الاستهلاك من جديد عام 2023 ويرجع ذلك الى تفطن الجزائر لأهمية تطبيق سياسات ترشيد الاستهلاك، الى جانب التحول الجزئي نحو مصادر الطاقة المتجددة لتخفيف الضغط على الغاز الطبيعي على المدى الطويل. كما أشارت بيانات "معهد الطاقة" أن الجزائر جاءت كرابع أكبر مستهلك للغاز الطبيعي عربياً، مسبوقة بالسعودية في صدارة الترتيب عربياً.

الشكل رقم (6): إجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز الطبيعي في الجزائر(2012-2021)

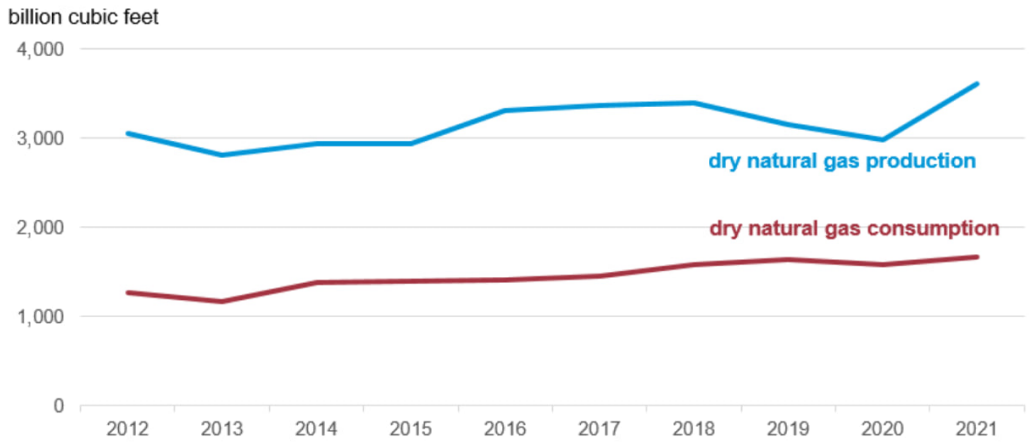

المصدر: -U. S Energy Information Administration- International Energy Statistics database

يتّضح من هذا الشكل أن إنتاج الغاز عرف نموا تدريجيا بين عامي 2012 و2015، فيما كان الاستهلاك يتزايد بسبب النّمو السكاني والصناعي. أمّا الفترة التي تلتها (2016-2018) شهد فيها الإنتاج تراجعا طفيفا ويرجع ذلك لنقص الاستثمارات بعد أزمة أسعار النفط (2014-2016). وانخفضت معه نسب الاستهلاك. فيما استقر الإنتاج نسبيا في آخر عامين (2019-2021)، في حين ارتفع الاستهلاك مجددا مع التّعافي الاقتصادي. الأمر الذي يشكّل ضغطا على الاحتياطات، لذلك وجب وضع سياسات متوازنة لتعزيز الاستكشاف وترشيد الاستهلاك. لكن بشكل عام، يعكس استقرار الإنتاج ولو نسبيا قدرة الجزائر على الحفاظ على مكانتها كدولة مصدّرة.

وجدير بالذّكر أنّ الجزائر تنتج نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، تصدّر منها 56 مليار متر مكعب، وتستهلك نحو 50 أخرى في السوق الداخلية. والبقية يعاد ضخّها في الآبار النفطية والغازية بهدف زيادة نسب الاسترجاع.[1]

إنّ استهلاك الجزائر المحلي من الغاز الطبيعي قد زاد بشكل كبير بين عامي 2020 و2023 بنسبة 12% سنويًا ليصل إلى 60 مليار متر مكعب.[2] فقد استهلكت الجزائر في عام 2023، 46,3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، أيْ ما يقرب من نصف إنتاجها، بانخفاض قدره 8.03% عن 50.34 مليار متر مكعب في عام 2022.

[1] ج. محمد، الجزائر رابع مستهلك للغاز الطبيعي عربيا، الجزائر الآن، 27-8-2023. https://2u.pw/VEQfKO8

[2] Khaled Remouche, "Revue statistiques 2024 de World Energy : l'Algérie premier producteur de gaz et 3ème producteur de pétrole en Afrique en 2023" (12-8-2024). https://www.algerieinvest.dz/revue-statistiques-2024-de-world-energy-lalgerie-premier-producteur-de-gaz-et-3eme-producteur-de-petrole-en-afrique-en-2023/

وكانت محطات توليد الطاقة عام 2023، هي أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في الجزائر، حيث استهلكت 42% من الإجمالي، تليها المباني (السكنية والخدمات) بنسبة 24%، والصناعة بنسبة 19%. يسلّط هذا التّوزيع القطاعي الضّوء على هيمنة توليد الطاقة في استهلاك الغاز في الجزائر، إذ يعتبر النّمو السكاني والتوسع الصناعي من العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة استهلاك الغاز في الجزائر لأنه يستخدم بشكل كبير في توليد الكهرباء والصناعات التحويلية.[1]

كما أدّت مبادرات التنمية الصناعية وتوسيع القاعدة الصناعية في الجزائر إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي كمصدر للوقود لمختلف العمليات الصناعية. ولذلك من المتوقع أن يستمر الاستهلاك المحلي للغاز في الجزائر في الاتجاه التصاعدي مدفوعًا بالنمو السكاني والاحتياجات الصناعية خاصة مع الإعانات الحكومية التي تبقي أسعار الغاز منخفضة فتشجع بذلك معدلات استهلاك أعلى.[2]

لذلك تسعى الجزائر إلى توليد جزء كبير من الكهرباء من مصادر متجددة في السنوات المقبلة، مخططةً بحلول عام 2026، توليد 1 جيجاوات من الطاقة المتجددة، على رأسها الطاقة الشمسية والرياحية، وهو ما سيعمل على تقليص مستويات استهلاك الغاز الطبيعي خلال عملية إنتاج الكهرباء وتوجيهه نحو التصدير.[3]

تطمح الجزائر لترسيخ مكانتها كفاعل محوري في سوق الغاز العالمي، ما يقتضي منها ضرورة الموازنة بين حجم الإنتاج المتنامي ومعدلات الاستهلاك الداخلية، فالتّوفيق بينهما هو السّبيل لتدفق نسبة صادرات مرتفعة لا سيما الى سوقها الاستراتيجية -الأوروبية-.

وتبعا لهذا، خصصت الجزائر مبلغ 260 مليار دينار لترشيد استهلاك الطاقة بنسبة 10% بحلول عام 2030. ويدخل هذا البرنامج ضمن استراتيجيتها لعقلنة استهلاك الطاقة وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية لتخفيف الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء. فهذا الوقود يعد المصدر الرئيس لتوليد الكهرباء، إذ يُشكل أكثر من 98% من مزيج توليد الكهرباء في الجزائر.[4]

---

[1] Algérie : information sur l'énergie, Ener data.مرجع سابق

[2] Sabina Henneberg, Raydan Noam, « How the EU's plan to replace russian gas exposes challenges in Algeria's energy sector », Manara magazine (MENAF), 4-6-2024. https://manaramagazine.org/2024/07/how-the-eus-plan-to-replace-russian-gas-exposes-challenges-in-algerias-energy-sector/

[3] ج. محمد، الجزائر رابع مستهلك للغاز الطبيعي عربيا، مرجع سابق.

[4] شوقي أحمد، قطاع الغاز في الجزائر.. احتياطات كبيرة ومصدر مهم محليا وعالميا، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 28-2-2024. https://2u.pw/c2hUDHT9H

* https://2u.pw/c2hUDHT9H

الشكل رقم(7): مزيج توليد الكهرباء في الجزائر

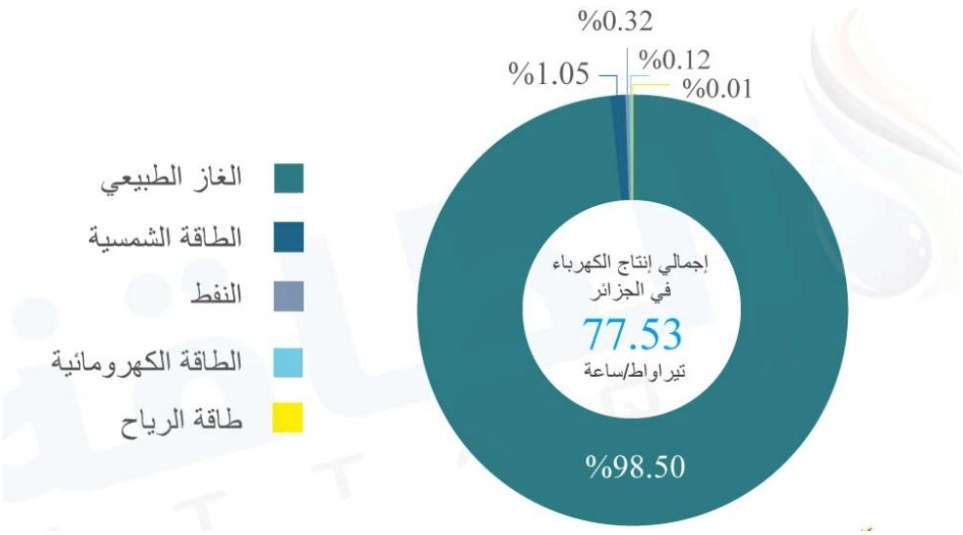

المصدر: منصة الطاقة-*

يلاحظ من الشكل، أن الغاز الطبيعي مهيمن بشكل كامل مما يعكس اعتمادا شبه كلي على الوقود الأحفوري، ما يعرض الأمن الطاقوي للخطر. ورغم الإمكانيات الهائلة للجزائر في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة إلا أن مساهمتها ضعيفة جدا، ويرجع ذلك لضعف البنية التحتية للطاقة النظيفة وقلة الاستثمارات فيها.

المطلب الثاني: القدرات التصديرية للغاز الجزائري

تتبوأ الجزائر مكانة بارزة في سوق الغاز العالمي كمورد رئيسي وموثوق به، خاصة بالنسبة للسوق الأوروبية التي تعتبر وجهة استراتيجية لصادراتها من الغاز. وتعَد الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي ركيزة أساسية لاقتصاد البلاد، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات التصدير والدخل الحكومي. ولهذه الصادرات مسار تاريخي طويل.

فقد كانت الجزائر رائدة في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي، حيث كانت أول دولة تصدر الغاز الطبيعي المسال تجاريًا في عام 1964، عندما سلمت شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى المملكة المتحدة، ومنذ ذلك الحين استثمرت بكثافة في البنية التحتية للغاز، مما جعلها محركا اقتصاديا رئيسيا، وغدت المنتج الأول للغاز الطبيعي المميع بحلول منتصف سبعينات القرن العشرين، بامتلاكها لأربعة مجمعات للتمييع تنتج نحو 27 مليار متر مكعب من هذا الغاز في السنة. واتجهت الجزائر لاحقا من خلال شركة سوناطراك الى إنشاء خطوط الأنابيب لضمان أمن طلب الغاز. فتبنت الخط المسمى "إنريكو ماتي" عام 1983 الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس

بشراكة مع شركة" Snam" الإيطالية، وعملت بعد ذلك على توسيع خطوط مبيعات الغاز الطبيعي الى إيطاليا وإسبانيا، فكانت هذه الخطوط للجزائر منفذ سوق آمن، وسمحت مشاركة سوناطراك كمالك لأسهم في شركات الخطوط الى تعزيز التزامها بالإمداد.[1]

عقب اكتشاف حقول غازية رئيسية، سارعت الجزائر الى تطوير البنية التحتية التي مكنت من تصدير واستخدام الغاز محليا. واليوم، تعد الجزائر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في إفريقيا، حيث صدرت ما يقارب 14,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في عام 2022، مع أسواق تجارية تشمل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا والمملكة المتحدة.

دائما ما كان للغاز دورا هاما في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث ساعد الانتعاش القوي في واردات الغاز العالمية عام 2021 على نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 3,4% بعد الانكماش الذي شهده السوق عام 2020 بسبب فيروس كورونا. أما في عام 2022 شكل الغاز 93% من جميع الصادرات، جالبا ما يقارب 50 مليار دولار للبلاد.[2]

كانت واردات الغاز الجزائري عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال مؤخرًا بمثابة عامل مفاجئ في توقعات الغاز الأوروبية. ففي عام 2020، كان هناك قلق بشأن قدرة الجزائر على الحفاظ على صادرات مستقرة في ظل ارتفاع الاستهلاك المحلي والانخفاض الحتمي في أكبر حقولها الغازية. ومع ذلك، فقد تعافت الصادرات الجزائرية لترتفع في 2022بأكثر من 15 مليار متر مكعب عما كانت عليه عام 2020، لترتفع بعدها صادرات الغاز الطبيعي المسال بنحو 4 مليارات متر مكعب على أساس سنوي.[3]

حيث بلغت قيمة الصادرات من المحروقات 35,4 مليار دولار سنة 2022 بزيادة قدرها 75 في المائة مقارنة بسنة 2021 وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات بنسبة 76% وزيادة الكميات المسوقة التي ارتفعت الى 24%.[4]

[1] عدنان بوزيدي، الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأورومتوسطي، مرجع سابق، ص ص128،129.

[2] Thaakira Samodien, Algerian energy fuels economic growth, Energy &Capital power, 5-9-2023. https://energycapitalpower.com/algerian-energy-fuels-economic-growth-gas/

[3] Brad Hitch, Algeria's Growing Role as a European Natural Gas Supply Wild Card is Rooted in its LNG Origins – Column, Natural Gas Intelligence, 16-11-2023. https://naturalgasintel.com/news/algerias-growing-role-as-a-european-natural-gas-supply-wild-card-is-rooted-in-its-lng-origins-column/

[4] دنيا لموشي، دور التنويع الطاقوي في تعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر واقع وآفاق، مرجع سابق، ص44.

الجدول رقم (4): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 2021/2020

الصادرات	الوحدة	2020	2021	نسبة النمو%
غاز طبيعي	مليار م	25,6	35,9	54
عاز طبيعي مسال	مليون م	22,9	25,9	13

المصدر: الحصيلة السنوية سوناطراك 2021

يشير الارتفاع في صادرات عام 2021 الى تعافي الطلب العالمي وقدرة الجزائر على الاستفادة من زيادة الاحتياجات الأوروبية على الرغم من مشكلة خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا. لكن التركيز على صادرات الغاز الطبيعي المسال عوض اضطراب الخط.

أما في عام 2022، حققت صادرات الغاز الطبيعي الجزائري رقما قياسيا حيث وصلت الى 56مليار متر مكعب حسب ما ذكرت وزارة الطاقة والمناجم، في ظل تزايد الطلب العالمي وتطوّر احتياجات السوق العالمية التي تأثّرت بفعل جائحة كورونا ثمّ بفعل الحرب الروسية الأوكرانية. إذ أصبح الغاز الطبيعي، مادة استراتيجية، تسعى جميع الدول إلى توفيرها، في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي أثّرت على إمدادات هذه المادة.

وقد شكلت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الجزائري حوالي 12% من إجمالي واردات الاتحاد. ويعكس هذا الارتفاع الكبير في الصادرات حاجة أوروبا الماسة لتنويع مصادر إمداد الغاز في عز أزمة الطاقة التي فرضها الصراع الروسي الأوكراني، لتصبح الجزائر لاعبا أساسيا في سوق الطاقة الدولية، وموردا بديلا حاسما، خاصة لإيطاليا. [1]

في حين انخفضت صادرات الجزائر الى إسبانيا بمقدار 6 مليارات متر مكعب في نفس العام وهذا راجع لإغلاق خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا وسط توترات دبلوماسية، تعززت حركة نقل الغاز الى إيطاليا مع ارتفاع تدفقات الغاز بنحو ملياري متر مكعب. حيث تم تعويض انخفاض

[1] Energy capital and power, Algerian gas exports reach record 56BCM in 2022, Further Africa, 3-1-2023. https://furtherafrica.com/2023/01/03/algerian-gas-exports-reach-record-56-bcm-in-2022/?hl=fr-FR

صادرات الغاز الطبيعي المسال الى القارة من خلال العلاقات المزدهرة في مجال الطاقة مع إيطاليا التي ارتفعت وارداتها من الغاز الجزائري بنسبة 18% في 2023[1]

استمرت صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في مستويات عالية عام 2023، وهو ما كرس مكانتها "كممون موثوق" وجعل منها أكبر مصدر لهذه المادة في افريقيا، متخطية نيجيريا، مع نسبة نمو في هذه الصّادرات هي الأعلى عربيا، حسبما أوردته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابكOAPEC .[2]

بلغت صادرات الغاز المسال الجزائري 12.9 مليون طن (17.54 مليار متر مكعب) في 2023 مقابل 10.2 مليون طن (13.87 مليار متر مكعب) عام 2022، لتسجّل أعلى مستوى منذ 2010 وتتجاوز نيجيريا، وتصبح أكبر مصدّر للغاز المسال في أفريقيا. وكانت الدول الأوروبية في صدارة أكبر مستوردي الغاز المسال الجزائري في 2023، خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكذلك إيطاليا، أمّا على صعيد الغاز عبر الأنابيب، فقد صدّرت الجزائر 30 مليار متر مكعب إلى أوروبا، لتصبح ثاني أكبر مصدّر للقارة العجوز في 2023، متفوقةً على روسيا، وفقًا لبيانات منتدى الدول المصدّرة للغاز.[3]

تشير التقديرات لعام 2024 الى انخفاض طفيف في صادرات الغاز الطبيعي الجزائري التي بلغت 49مليار متر مكعب كأدنى مستوى، مع انخفاض بنسبة 6,6%، وعلى الرغم من هذا الانخفاض العام، أصبحت الجزائر رابع أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث استحوذت على ما يقرب من 15% من وارداته، منها 11.1% عبر خطوط الأنابيب و3.8% في شكل غاز طبيعي مسال.

ورغم أنّ الجزائر وعدت بزيادة الصادرات خلال أزمة الطاقة الأوروبية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، إلّا أنّ صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي انخفضت من 37 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 32 مليار متر مكعب في عام 2024. بعد وقف الصادرات عبر خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي (MEG) الذي يمّر عبر المغرب، أين تم إعادة توجيه الصادرات الجزائرية من إسبانيا والبرتغال إلى إيطاليا عبر خط أنابيب "ترانسميد" في عام 2024. ومع ذلك، انخفضت الصادرات

[1] Hassan Butt, Algerian gas flows to Europe shrink, but Italy gains as trade ties strengthen, Explorar S&P Global, 2023. https://www.spglobal.com/commodityinsights/es/market-insights/latest-news/natural-gas/013123-algerian-gas-flows-to-europe-shrink-but-italy-gains-as-trade-ties-strengthen?hl=fr-fr

[2] الغاز الطبيعي المسال: الجزائر تصبح أول مصدر في افريقيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 28-1-2024.https://www.aps.dz/ar/economie/155968-2024-01-28-14-49-45

[3] شوقي أحمد، قطاع الغاز في الجزائر.. احتياطات كبيرة ومصدر مهم عالميا ومحليا، مرجع سابق.

الجزائرية إلى إيطاليا إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات، لتصل إلى 21 مليار متر مكعب، على الرغم من التزام البلدين بتعزيزها. في حين نقل خط ميدغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة رقما قياسيا قدره 9,4مليار متر مكعب في نوفمبر 2024[1].

ارتفعت صادرات الغاز المنقول عبر الأنابيب من 25 إلى 35 مليار متر مكعب، بينما ظلّت صادرات الغاز الطبيعي المسال عند 14 مليار متر مكعب بعد بلوغها ذروتها في عام 2023، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم(8): صادرات الغاز الجزائري (2010-2024) (مليار متر مكعب)

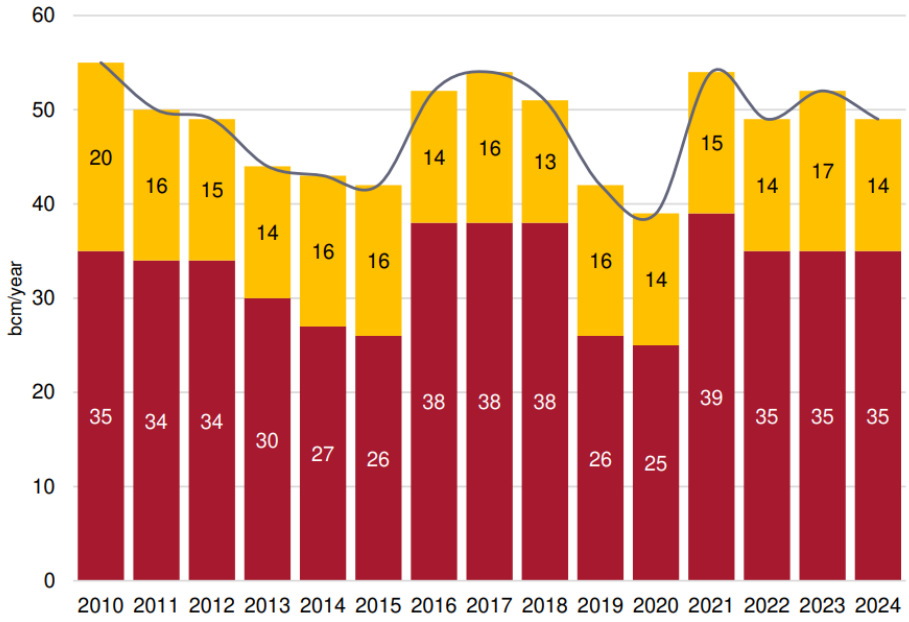

Source : Elcano Royal institute

ويمكن القول أنّ سبب هبوط صادرات الجزائر من الغاز المسال في 2024، وتحديدًا في النصف الثاني، يرجع إلى انخفاض الإمدادات من محطة أرزيو جراء عمليات الصّيانة المخططة وتراجع الطّلب الأوروبي. هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي خلال الصيف واستهلاك الكهرباء بمستويات قياسية.[2]

[1] Gonzalo Escribano, Another round of Algerian gas for Europe, Elcano royal institute, 17-3-2025, p2,3.

[2] عمار أحمد، صادرات الجزائر من الغاز المسال في 2024 تنخفض 14%.. ودولتان تستحوذان على 63%، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 13-1-2025. https://2u.pw/EakcT

وجاءت تركيا على رأس قائمة أكبر الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري في 2024، بكمية بلغت4,05 مليون طن، وتلتها فرنسا بحجم 3,26 مليون طن، وإسبانيا بنحو 1,66مليون طن. فيما حلّت إيطاليا في الترتيب الرابع بكمية واردات من الغاز الجزائري بلغت 1,39مليون طن في العام الماضي، وخامسا المملكة المتحدة بحجم 0,39 مليون طن، كما صدرت الجزائر نحو 0,86 مليون طن من الغاز المسال في 2024 إلى دول أخرى كما هو موضح في الشكل أسفله[1].

الشكل رقم (9): الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري في 2024

المصدر: منصة الطاقة-*

من خلال الشكل يتبيّن أنّ أوروبا هي السوق الرئيسية للغاز الجزائري عبر خطوط الأنابيب مع إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، والشحنات المسالة غالبا مع تركيا. أما الصادرات الموجهة الى الدول الآسيوية فهي محدودة مقارنة بأوروبا.

رغم استمرار الطلب الأوروبي، سجّلت صادرات الغاز الجزائري المسال تراجعًا ملحوظًا مع بداية 2025، حيث انخفضت بنسبة 25% وتعود الأسباب لعوامل تقنية مرتبطة بالمحطات، مما انعكس على حجم الشحنات نحو الأسواق الخارجية. حيث هبطت بصورة ملحوظة في جانفي الماضي إلى 509 ملايين متر مكعب، مقابل 1.4 مليار متر مكعب في الشهر نفسه من العام الفارط.

[1] فرنسا من أكبر مستوردي الغاز الجزائري، جريدة الخبر الالكترونية، 13-1-2025. https://www.elkhabar.com/economie/

* https://2u.pw/OygQE

ومع ذلك ارتفعت صادرات البلاد من الغاز عبر الأنابيب خلال الشهر المرصود إلى 3.07 مليار متر مكعب.

الشكل رقم (10): صادرات الجزائر من الغاز المسال شهريا (2022 -2025)

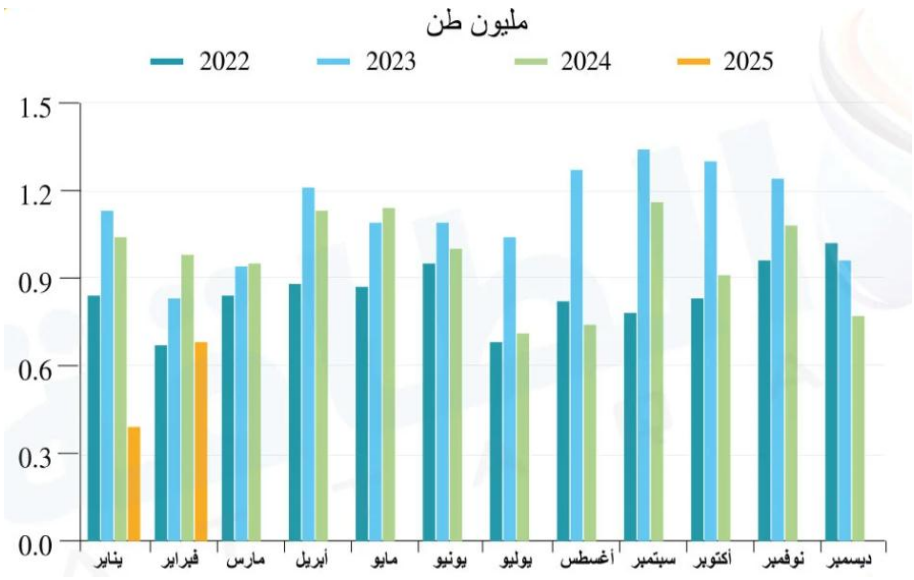

المصدر: منصة الطاقة-*

وقد استحوذت 3 دول فقط على الجزء الأكبر من صادرات الغاز المسال الجزائري في فيفري 2025، حيث كانت تركيا على رأس القائمة، مستقبلة أكثر من 50% من إجمالي الشحنات. وتوزعت الكميات المصدرة من الغاز المسال الجزائري في شهر فيفري 2025 إلى الدول المستوردة على النحو التالي[1]:

تركيا	0,35 مليون طن
فرنسا	0,30 مليون طن
إيطاليا	0,03 مليون طن

وبذلك تحتل تركيا مركز أكبر مستورد للغاز المسال الجزائري، حيث عادت وارداتها إلى مستوياتها الطبيعية بعد زيادة ملحوظة بلغت 88% مقارنة بشهر جانفي 2025. وفي المقابل سجّلت فرنسا زيادة كبيرة بعد انخفاضها في الشهر السابق، حيث ارتفعت من 0.098 مليون طن في جانفي

[1] هواري إلهام، ارتفاع صادرات الغاز المسال الجزائري بداية 2025، أوراس، 6-3-2025. https://2u.pw/cWiPs

إلى 0.30 مليون طن في فيفري. أمّا إيطاليا فشهدت زيادة طفيفة، وتبقى أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات الغاز الجزائري.

أما بالنّسبة لإسبانيا، ورغم أنّها كانت من أكبر المستوردين في العام 2024، إلّا أنّها استمرت في غيابها عن قائمة الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري في فيفري 2025.

بشكل عام، وعلى الرّغم من الزيادة في صادرات فيفري 2025، إلّا أنّ إجمالي صادرات الغاز المسال الجزائرية في أول شهرين من العام الحالي شهدت تراجعًا كبيرًا بنسبة تصل إلى نحو 50% حيث بلغ إجمالي الصادرات 1.07 مليون طن مقارنة بـ 2.03 مليون طن في نفس الفترة من العام الماضي ويعود هذا التّراجع إلى عمليات الصيانة التي أُجريت في محطات الإسالة في أرزيو وسكيكدة والتي تستمر في التّأثير على قدرة البلاد على زيادة صادراتها في ظل تنافسية السوق العالمية. غير أنّ هذا لم يكن حاجزا أمام الجزائر، فقد حافظت على مركزها التاسع بين أكبر مصدري الغاز المسال في العالم في فيفري 2025. وتواصلت الهيمنة الأمريكية والقطرية والأسترالية على رأس قائمة أكبر مصدري الغاز المسال[1].

وبالحديث عن الصادرات، تعتبر البنية التحتية ركيزة التصدير، حيث تعتمد الجزائر على منظومة متكاملة تشمل خطوط الأنابيب التي سبق ذكرها، ومرافق التسييل، أهمها:

ميناء أرزيو: يُعد محورًا رئيسيًا للتصدير، رغم تأثره بعمليات الصيانة الدورية التي أدت إلى تراجع الصادرات بنسبة 14% في2024. يضم منشأتي GLZ1 تبلغ قدرته 10,5 مليون طن سنويا، وGLZ2قدرته 8,4 مليون طن سنويا، فيما تبلغ القيمة الإجمالية لمجمع أرزيو 16,4 مليون طن سنويا. وقد شهد أولى صادرات الغاز الطبيعي المسال عام 1964.

محطة سكيكدة للغاز الطبيعي المسال: تبلغ قدرتها التشغيلية 4.5 مليون طن سنويًا من وحدة إعادة البناء (GL1K) التي تم تشغيلها في عام 2013.وكانت المحطة تضم في الأصل ست وحدات بقدرة إجمالية حوالي 5 ملايين طن سنويًا، تم بناؤها بين عامي 1972 و1981. غير أنه في عام 2004 دمر انفجار ثلاث وحدات. [2]

وتشمل خطط تحديث البنية التحتية القديمة للغاز الطبيعي المسال زيادة سعة التخزين وتطوير مرافق التحميل لاستيعاب سفن أكبر، وقد تم الانتهاء من رصيف بحري عميق جديد في

[1] ل. خديجة، **زيادة ملحوظة في فيفري 2025 والحفاظ على المركز التاسع عالميا:** صادرات الغاز المسال الجزائري، إخبارية المغرب الأوسط، 10-3-2025. https://elmaghrebelawsat.dz/2025/03/09/

[2] K. Faid Mustapha, Perspectives for Algerian Natural Gaz, European Institute of the Mediterranean(2020), p58.

مرفأ سكيكدة للغاز الطبيعي المسال لزيادة الإنتاج لتمكين الجزائر من تحميل سفن أكبر للصادرات غير الأوروبية.[1]

المطلب الثالث: السياسة الغازية للجزائر

يشهد قطاع الغاز الطبيعي تحوّلات جذرية تحت تأثير المتغيّرات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية العالمية، ونظرا لوفرته وخصوصيته كمورد طاقوي نظيف، يعتبر الطاقة الأنسب للقرن الواحد والعشرين حتى أنه يمثل بحد ذاته مرحلة انتقالية.

منذ السنوات الأولى لاستقلالها، راهنت الجزائر على الغاز الطبيعي، ليس لكونه عنصرا جوهريا في جهودها لتصنيع البلد وحسب، بل حتى في علاقاتها مع أوروبا. هذا الاهتمام الاستراتيجي حضها على البحث عن أفضل السبل لتطوير إنتاجها منه والبحث عن أسواق خارجية لتصريفه.[2]

ومن هنا يتبين أن مستقبل الطاقة في الجزائر يكمُن في الغاز الطبيعي كمرحلة انتقالية تسبق التحول الطاقوي، سواء للاحتياجات المحلية أو للصادرات أو حتى للصناعات البتروكيماوية كمادة خام استراتيجية، ولذلك انتهجت الجزائر خلال السنوات الأخيرة، استراتيجيات متعدّدة المستويات لترسيخ مكانتها كفاعل مركزي في سوق الغاز، عبر عدة محاور بدء من تطوير البنى التحتية الإنتاجية مرورا بتطبيق إصلاحات جريئة في سياسات التّسعير، وصولا الى تعزيز التعاون الدولي من خلال المشاركة الفاعلة في منظمات مثل منتدى الدول المصدرة للغاز.

وفي هذا الصّدد، يتوقع معظم الخبراء ارتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال مقابل الموارد الطاقوية الأخرى، ويظهر ذلك من خلال المستوى القياسي المسجل للصادرات العالمية من هذه المادة الاستراتيجية على غرار تركيا التي تعتبر المستورد الأول للغاز المسال الجزائري. وقد شجع تنامي أهمية الغاز الطبيعي الدولة الجزائرية على إعداد استراتيجية غازية ترتكز على تنويع الأسواق.[3]

تهدف الجزائر اليوم من خلال وضعها لسياسية غازية إلى تعزيز مكانتها كمورد طاقة موثوق على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع تلبية احتياجاتها المحلية المتزايدة، وسبيلها لتحقيق ذلك يكمن في زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي على المديين القريب والمتوسط. ولأجل ذلك تعتمد

[1] Duran Mirza, Sonatrach restarts Skikda LNG export terminal, LNG Prime The world's Premier LNG Platform,22-7-2020. https://lngprime.com/lng-terminals/sonatrach-restarts-skikda-lng-export-terminal/3073/

[2] عدنان بوزيدي، الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأورومتوسطي، مرجع سابق، ص216.

[3] عاشور كتوش، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع2، ص166.

شركة المحروقات الوطنية "سوناطراك" خططا طموحة لتكثيف عمليات الاستكشاف والتّنقيب عن حقول غاز جديدة، وتطوير الحقول القائمة لرفع طاقتها الإنتاجية ويشمل ذلك بالضرورة استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة الإنتاج.

في إطار استراتيجيتها الجديدة، حددت سوناطراك أهداف كبرى، راهنت من خلالها على مكتسبات حقيقية لتعزيز مكانتها في السوق الدولية من خلال، تطوير البنى التحتية الحاضرة في سلسلة الإنتاج الغازية لتدعيم الاحتياطات المؤكدة الهائلة مثل إضافة محطات ضخ جديدة كمحطة ورقلة. بالإضافة الى إنشاء مشاريع جديدة فيما يخص نشاط النقل بالأنابيب خلال سنة 2022 كتوسيع شبكة الأنابيب شرق غرب الكائن في حاسي رمل من أجل الزيادة في قدرة الاستيعاب بالنقل بالأنابيب ب 15 مليار متر مكعب في السنة وبالتالي الزيادة في توريد كميات إضافية من الغاز الطبيعي للمتعامل الأوروبي بقدرة 43 مليار متر مكعب عبر خطي" انريكو ماتي" و"ميدغاز". كما وضعت خطط لتطوير تجارة الغاز المسال عن طريق إنشاء رصيف شحن جديد لشحن الغاز المسال بميناء سكيكدة لتحسين مرونة التصدير واستيعاب السفن ذات الحمولة الكبيرة لإمداد المناطق البعيدة وبالتالي الزيادة في القدرة الاستيرادية وهذا هو جوهر أمن الإمدادات.[1]

وقد أطلقت الجزائر في مارس 2025، مشروعًا استراتيجيًا في حقل "رورد النص" الصحراوي الذي يضمّ 17 حقلًا غازيا، يتضمن الأخير إنشاء محطة جديدة لضغط الغاز بهدف رفع الإنتاج اليومي بمقدار 40 مليون متر مكعب، مما يعوّض التراجع الطفيف في الإنتاج الذي شهده عام 2024 بنسبة 6.5%. يندرج هذا المشروع ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الاحتياطيات المؤكدة من النفط المكافئ، والتي تقدر حاليًا بـ 4.3 مليار طن.[2]

وتشير توقعات منظمة "أوابك" إلى نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 4% في 2025 لتصل إلى 427 مليون طن، وفي هذا السياق تحاول الجزائر استغلال ارتفاع الطلب الأوروبي على الغاز، خاصةً مع لجوء أوروبا إلى الغاز المسال نتيجة انخفاض الإمدادات الروسية والبحث الأوروبي عن تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن روسيا.

كما تشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية تستحوذ على أكثر من ربع التجارة العالمية للغاز المسال (26.4%)، مما يزيد من أهمية الجزائر كشريك استراتيجي في تحقيق أمن الطاقة لأوروبا، من خلال زيادة قدرة الضخ عبر خطوط الأنابيب القائمة وتأمين عقود طويلة الأجل مع الشركاء

[1] عويشة أمينة قهواجي، مشري عبد الحميد، دور الجزائر في مجال إمدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة: مقاربة جيوسياسية، مرجع سابق، ص311.
[2] نبيل الجوراني، في قلب الصحراء... محطة استراتيجية تعيد رسم خريطة إنتاج الغاز الجزائري، سبوتنيك عربي، 20-3-2025. https://2u.pw/Xs9DU

الأوروبيين.[1] إذ تعتبر أوروبا، وبالأخص إيطاليا وإسبانيا، السوق التقليدية الرئيسية لصادرات الغاز الجزائري سواء عبر خطوط الأنابيب (مثل خط أنابيب ترانسميد) أوعن طريق الغاز الطبيعي المسال (LNG).

ومن أبرز ملامح استراتيجية الجزائر الطاقوية، جذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات، هذا لأنها تدرك جيّدا أهمية إقامة شراكة مع عمالقة الطاقة على غرار "إيني" الإيطالية أو "توتال إنرجي" الفرنسية أو "أوكسيدنتال" الأمريكية وغيرها، لجلب التكنولوجيا والخبرات ورؤوس الأموال اللازمة لتطوير المشاريع الغازية، ولهذا الغرض تم تعديل قانون المحروقات بغية توفير بيئة استثمارية تستقطب كبرى الشركات الأجنبية.

أما من جانب سياسة التسعير، فقد أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية في نوفمبر 2024 عن إصلاحات جذرية في سياسة دعم الغاز، حيث تم اعتماد نظام تسعير تفاوضي يستهدف كبار المستهلكين الصناعيين، الإصلاحات الجديدة تحدد عتبات استهلاك تبدأ بـ 200 مليون متر مكعب سنويًا في عام 2025، وتقل تدريجيًا لتصل إلى 40 مليون متر مكعب بحلول عام 2029. يهدف هذا الإجراء إلى تحفيز الكفاءة الطاقوية وتشجيع ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي، مع الاستمرار في دعم الأسر التي يبلغ متوسط استهلاكها 13 ألف متر مكعب سنويًا حرصا على حماية القدرة الشرائية للمواطنين. والمضي قدما في تحقيق هذه الخطوة يمكن من تعزيز التنافسية في القطاع الصناعي، من خلال السماح للشركات بالتفاوض المباشر مع المزودين، مما قد يجذب استثمارات أجنبية بتقديم بيئة سوقية أكثر مرونة وشفافية. ويمثل هذا القرار تحولاً تدريجياً في استراتيجية الحكومة لدعم الطاقة، كما يُتوقع أن يُسهم في ضبط الاستهلاك المحلي وترشيد موارد الغاز، بينما يحافظ على الدعم لفئات المجتمع الأكثر احتياجاً.[2]

ومن جهة أخرى، تسعى الاستراتيجية لتحقيق توازن بين تلبية الطلب المحلي المتزايد نظراً للاحتياجات المتنامية لقطاع الكهرباء والصناعة والاستهلاك المنزلي كأولوية أساسية، والحفاظ على كميات كافية للتصدير.

بالإضافة الى ما سبق، يمكن القول كذلك أن الاستراتيجية الطاقوية قد راع واضعيها عنصرين أساسيين هما الاستدامة والتحول نحو الطاقات النظيفة تكيفا مع المتطلبات البيئية، حيث تولي اهتمامًا متزايدًا للحدّ من الانبعاثات عبر تقنيات احتجاز الكربون وتحسين كفاءة محطات الإنتاج. على سبيل المثال، تعتمد محطة "رورد النص" الجديدة على أنظمة ضغط

[1] منظمة "أوابك" تتوقع زيادة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال في 2025، وكالة الأنباء الجزائرية، 4-2-2025. https://www.aps.dz/ar/economie/175064-2025

[2] فريد بلوناس، الجزائر تتجه نحو تعديل أسعار الغاز الطبيعي، أوراس، 12-11-2024. https://2u.pw/6aCYc

متطورة تقلّل من الهدر الطاقوي بنسبة 15% مقارنةً بالتكنولوجيا السابقة، وستتولى المحطة ضغط إنتاج إجمالي يبلغ 40 مليون متر مكعب يوميا.[1]

وفي سياق التحول نحو الطاقات المتجددة، تشير تقارير "أوابك" إلى تزايد الاهتمام العالمي بالهيدروجين، أين أعلنت الجزائر عن 127 مشروعًا مرتبطًا بالهيدروجين، معظمها في مراحل التطوير الأولية. وأهمها مشروع الهيدروجين الأخضر في ممر SoutH2، والذي يهدف إلى نقل 4 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا إلى أوروبا بحلول عام 2040، إذ تخطط الجزائر للاستفادة من إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الهيدروجين في أوروبا، باستخدام البنية التحتية للغاز المعاد استخدامه والمرافق الجديدة، ويتماشى هذا المشروع مع أهداف المناخ في الجزائر وأوروبا وهو عنصر أساسي في استراتيجية الجزائر الأوسع لتصبح لاعبًا رئيسيًا في سوق الهيدروجين الأخضر العالمي.[2]

المبحث الثالث: مكانة الغاز الجزائري في سوق الغاز العالمية

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، برزت الجزائر كفاعل استراتيجي في سوق الغاز العالمية، لتحتل مكانة راسخة كمنتج ومصدر هام للغاز الطبيعي، خاصة في سياق أسواق الطاقة الأفريقية والمتوسطية وحتى العالمية.

ولعل الحدث الأبرز الذي خلق تغييرا جوهريا وأبرز دور الجزائر كفاعل محوري في سوق الغاز العالمية هو الحرب الروسية الأوكرانية، التي قلبت الموازين ومنحت الجزائر فرصة ذهبية لتعزيز مكانتها كمورد موثوق، حتى أنها أصبحت وجهة استراتيجية بالنسبة لأوروبا، مع تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

المطلب الأول: الجزائر كفاعل طاقوي في المعادلات الجيوسياسية للغاز

تتبوأ الجزائر موقعا استراتيجيا في الخريطة العالمية للغاز الطبيعي، بفضل ثرواتها الهيدروكربونية، وبنيتها التحتية التي تعمل على تطويرها باستمرار، وقربها الجغرافي من الأسواق الأوروبية. وقد اكتسب هذا الموقع أهمية مضاعفة في المناخ الجيوسياسي الراهن، الذي يشهد سعي أوروبا لتنويع مصادر إمداداتها وتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، وهذا الأمر عزز حضور الجزائر كشريك موثوق في حوض جنوب وغرب المتوسط.

---

[1] سوناطراك: تعليمات بخصوص محطة الضغط الجديدة بغرد النص، جريدة الخبر، 20-3-2025. https://2u.pw/1FexC

[2] وسام كوداش، الجزائر ستعزز مكانتها بسوق الطاقة العالمية خلال 2025، جريدة الإخبارية، 5-1-2025. https://2u.pw/8ZLZb

إقليميا، تُصنّف الجزائر في طليعة البلدان في القارة الإفريقية الأكثر امتلاكا لاحتياطات الغاز الطبيعي، الأمر الذي ساعدها على تنفيذ خطط تطويرية عملاقة لرفع الإنتاج وتعزيز موقعها في إفريقيا وأوروبا بصفتها مزودا موثوقا للطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1]

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا في مجال انتاج الغاز الطبيعي بإنتاج يقدر بنحو 100.7 مليار متر مكعب في عام 2025، مما يسلط الضوء على حجم قدراتها الإنتاجية من هذا المورد الاستراتيجي للاقتصاد الجزائري الذي يعد جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي وصادراتها. حيث تضمن مبيعات الغاز الطبيعي تدفق العملات الأجنبية، ما يساهم في الاستقرار الاقتصادي للبلاد.[2]

في هذا الشّأن لا بدّ من ذكر أن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر لا يقتصر على تغطية الاحتياجات المحلية فحسب، وإنما تستخدم البلاد هذا المورد لدعم عملية التصنيع الخاصة بها، من خلال توفير الطاقة لقطاعات إنتاج الكهرباء، وتصنيع الأسمدة والإسمنت، وحتى المنتجات الكيميائية.

أفضت الجهود التي بذلتها الجزائر الى تبوئها مركزا رياديا في ترتيب الدول المنتجة للغاز، وصارت من دون منازع أول مورد في القارة السمراء، ومرشّحة للتقدم أكثر في السنوات المقبلة. خاصة مع زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، الذي أصبح يُنظر إليه أقل تلويثا من الفحم والنفط، على أنه حل بديل للدول التي تسعى إلى تنويع مصادر طاقتها، وهنا تضع الجزائر نفسها كلاعب رئيسي في انتقال الطاقة.[3]، وتبعا لذلك ينظر اليوم إلى الجزائر في أسواق الغاز العالمية، على أنّها أهم المنتجين الرئيسيين والموثقين لضمان التموين.

وحسب التقارير السنوية لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، كان لدى الجزائر ما يقدر بنحو 159 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في عام 2023 فيما قُدرت احتياطيات مصر المؤكدة من الغاز لذلك العام بنحو 63 تريليون قدم مكعب. وتظهر البيانات أنّ إنتاج الجزائر من الغاز المسوق في عام 2023 بلغ 3.7 تريليون قدم مكعب غير أنّها استهلكت أكثر من النصف بما قدره 1.9 تريليون قدم مكعب، وبلغت حصة التصدير عبر خطوط الأنابيب 1.2 تريليون قدم مكعب، و628 مليار قدم مكعب في شكل غاز طبيعي مسال.

---

[1] خ. رياض، تقرير دولي يصنف الجزائر الأكثر امتلاكا لاحتياطات الغاز الطبيعي والنفط في إفريقيا، جريدة البلاد، 23-2-2025. https://www.elbilad.net/s@bd8boear137828

[2] Ali Aomar, Production de gaz naturel : voici le classement de l'Algérie en 2025, observ Algérie.com 22-4-2025. https://observalgerie.com/2025/04/22/economie/production-de-gaz-naturel-voici-le-classement-de-lalgerie-en-2025/

[3] المرجع نفسه.

يرى "رامي خريس"، محلل متخصص في قطاع التنقيب والإنتاج في الشرق الأوسط وإفريقيا في شركة GlobalData أن الجزائر هي الآن الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي تصدر الغاز إلى أوروبا، وذلك بعد انخفاض الإنتاج في مصر وليبيا. فوفقًا لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز في عام 2024، فقدت مصر مكانتها كمصدر صاف للغاز وتحولت إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال لتغطية النقص بين الإنتاج المحلي والطلب المتزايد.

ورغم أنّ الجزائر تعد أحد المورّدين الرئيسيين للغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث احتلت عام 2024 المركز الثاني كأكبر مورد للغاز إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب، بعد النرويج، محققة بذلك قفزة نوعية. إلّا أنّ ارتفاع الاستهلاك المحلي ونقص الاستثمار هي العقبات الرئيسية التي تمنع الجزائر ودول شمال إفريقيا الأخرى من زيادة إمدادات الطاقة إلى أوروبا.[1]

ومع ذلك، يرى "خريس" أنّ التطورات الأخيرة لديها القدرة على تحفيز تطوير إنتاج جديد في شمال إفريقيا، نخصّ بالذكر تعليق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا في بداية هذا العام وهذا من شأنه أن يعزّز الأهمية الاستراتيجية لغاز خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال الجزائري. ويشجّع الشركات الغربية، وخاصة في دول مثل إيطاليا وإسبانيا، على تعميق تعاونها مع شركة الطاقة المملوكة للدولة سوناطراك، لتطوير مشاريع غاز إضافية من خلال الاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج من أجل مساعدة شمال إفريقيا على تحقيق إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية.

للوصول الى هذه النقطة لا بدّ من إصلاحات محلية، وزيادة الاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج لدعم ومضاعفة الإنتاج والاكتشافات، وبالتالي الصادرات. ويشير "خريس" في هذا الصدد إلى الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من "حاسي الرمل" باعتبارها جديرة بالمراقبة لتقييم جاذبية بيئة الاستثمار في الجزائر، مع جهود تطوير احتياطيات الغاز غير التقليدية في أحواض "أهنت" و"بركين".

علاوة على ذلك، تمنح جولة التّراخيص الجزائرية الجديدة امتياز للجزائر خاصة وأنّها الأولى من نوعها منذ 10 سنوات، في الوقت الذي تتطلّع فيه العديد من شركات النفط العالمية إلى قطاع التنقيب والإنتاج في البلاد، بعد أن ظلّت بعيدة في السنوات الأخيرة بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك المخاوف الأمنية - لا سيما في أعقاب الهجوم الإرهابي على مصنع الغاز في عين أميناس في عام 2013 - والبيروقراطية المعقدة وبيئة استثمار غير مواتية.

[1] Anna Kachkova, North Africa struggles to meet export potential, Compressor Tech2, 26-3-2025. https://www.compressortech2.com/news/north-africa-struggles-to-meet-export-potential/8051726.article

انخرطت الجزائر أيضًا في محادثات ثنائية مع العديد من شركات النفط العالمية التي أسفرت عن توقيع مذكرات تفاهم بغرض تعزيز فرص الاستكشاف والتطوير الجديدة. وفي الآونة الأخيرة وقعت الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير المحروقات (ElNaft) صفقة مع "شيفرون" للتعاون البحري في يناير. ويأتي ذلك في أعقاب عدد من الاتفاقيات الأولية الموقعة مع شركات نفط عالمية أخرى بما في ذلك "إكسون موبيل" على مدى العامين الماضيين.[1]

في حين أنّ هناك بعض التقدم في قطاع التنقيب والإنتاج في كل من الجزائر وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء شمال إفريقيا، لكنّه قد لا يُترجم بالضرورة إلى تطوير بنية تحتية جديدة في مجال النقل والتوزيع على وجه الخصوص، إذ تبدو فرص إنجاز مشاريع خطوط الأنابيب الكبيرة العابرة للحدود، مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الكبرى المقترح بطول 4128 كم، غير واعدة، لا سيما بعد التوترات الإقليمية الأخيرة التي شهدها إقليم الساحل مع الجزائر، تحديدا مالي والنيجر.

تمّ اقتراح خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لأوّل مرة في عام 2009، كطريق لشحن الغاز النيجيري إلى الجزائر عبر النيجر ليتم تصديره للدول الأوروبية. ورغم توقيع الدول الثلاث على اتفاقيات جديدة في فيفري 2025 لتعزيز المشروع، فنجاحه لا يزال محلّ شك معتبر في الأوساط التحليلية، بالنظر إلى التحديات القائمة على المستويين الفني والسياسي خاصة مع انخفاض إنتاج الغاز في نيجيريا، والقضايا الأمنية مثل سرقة الغاز والأنشطة الإرهابية، إلى جانب المسافة الطويلة التي سيحتاج خط الأنابيب إلى عبورها عبر الصحراء. ومازاد الأمر تعقيدا هو التوتر الحاد الذي سيطر على العلاقات بين هذه الدول، كل هذه الأسباب تجعل من تحقيق المشروع أمر صعب للغاية.[2]

من بين المؤشّرات القويّة التي تؤكّد الدور الاستراتيجي المرتقب أن تقوم به الجزائر في سوق الغاز العالمية مستقبلا، أنّ الخارطة الوطنية للغاز تتضمّن أزيد من ثلثي مساحة البلاد ما زالت غير مستكشفة، إلى جانب أكثر من 100 اكتشاف طاقوي ينتظر التطوير، وهذا من شأنه أن يحفّز ويغري أكبر المستثمرين في هذا المجال لاختيار وجهة الجزائر.

بفضل ما حقّقته الجزائر من استكشافات عديدة وبارزة لحقول الغاز خلال سنة 2023 في إطار سياسة الرفع من القدرة الإنتاجية للجزائر تركّزت كل الأنظار في السّنوات القليلة الماضية حول الجزائر، ويرجع هذا التفوق الى استعداد الجزائر في وقت مبكر من أجل تجسيد رهان الرفع

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.

من قدراتها الإنتاجية، وضخ المزيد من الطاقة النظيفة للغاز، لذلك عملت على رصد الأموال بهدف تجديد هياكلها وتطوير بنيتها القاعدية، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الكبير، وتعزيز موقعها كمنتج محوري ثابت في إنتاجه وتموينه، وعدم الاكتفاء بالزبائن التقليدين، بل البحث عن أسواق جديدة لأنّ الدول الأوروبية في كل مرة تطلب المزيد من الغاز لتلبية احتياجاتها على غرار إيطاليا وإسبانيا وتركيا، ولا يخفى أن رفع صادرات الغاز يقابله الزيادة في إيرادات العملة الصعبة. وهذا ما جعلها اليوم تحتل مكانة متميزة قاريا ودوليا، لتتربع على قائمة أكبر الدول المصدرة للغاز المسال في أفريقيا عام 2023، واحتلت المرتبة الأولى، بعدما كانت نيجيريا محتفظة بهذه المكانة لسنوات سابقة حيث تجاوزت صادراتنا من الغاز المسال الصادرات النيجيرية، فهذه الأخيرة صدرت 17.5 مليار متر مكعب من الغاز المسال، بينما صدرت الجزائر 17.8 مليار من الغاز المسال متر مكعب.[1]

من أهم العوامل التي جعلتنا نتفوّق قاريا، تعويض الأنبوب الذي كان ينقل حوالي 6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى اسبانيا، بتصدير الغاز المسال نحو الدول الأوروبية. لذلك يجب منح الأولوية للاستثمار في الغاز المسال الذي يباع بثمن أعلى من الغاز الطبيعي المورّد عبر الأنابيب، خاصة عبر "السوق الفوري" أو ما يسمى بـ "السبوت"، والذي يعتبر أغلى ثمنا من الغاز المصدر عبر الأنابيب ومن خلال عقود طويلة الأمد، لذلك فإنّه من الضروري البحث عن أسواق جديدة على غرار ألمانيا ولم لا السوق الآسيوية كذلك.[2]

عالميًا، احتلّت الجزائر المرتبة الثانية في تصدير الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي عام 2023 بحصة 19%، متجاوزةً روسيا (17%) وخلف النرويج (54%). حيث تصل الكميات المصدّرة عبر هذا المسار إلى 2.41 مليار متر مكعب شهريًا، معتمدة على الخطين الرئيسيين: "ترانسميد" و"ميدغاز".[3]

على صعيد الحصة السوقية العالمية، استحوذت الجزائر على 4.81% من إجمالي صادرات الغاز البترولي في عام 2023، لتحتل المرتبة السابعة عالميا. ومع ذلك كانت مساهمتها في إمدادات الغاز الأوروبية أكثر أهمية، والتي بلغت 15% من إجمالي احتياجات أوروبا من الغاز عام 2024.[4]

[1] فضيلة بودريش، هيام لعيون وآخرون، الغاز الجزائري.. استكشافات تتحقّق واستثمارات تتدفّق، جريدة الشعب أونلاين الالكترونية، 24-2-2024. https://2u.pw/jwyvZ

[2] المرجع نفسه.

[3] أ ش أ، الجزائر في المرتبة الثانية من بين الدول المصدرة للغاز عبر الأنابيب نحو أوروبا، جريدة اليوم السابع الالكترونية، 1-2-2024. https://www.youm7.com/6465766

[4] Petroleum Gas in Algeria, The Observatory of Economic Complexity, 2023. https://oec.world/en/profile/bilateral-product/petroleum-gas/reporter/dza

بالإضافة الى موقع الغاز الجزائري في الأسواق الرئيسية جنوب غرب أوروبا مثل إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، تركيا، تتموقع كذلك في الآونة الأخيرة في الأسواق الأوروبية الناشئة، حيث تم إنشاء طرق تصدير جديدة إلى سلوفينيا وجمهورية التشيك عبر البنية التحتية لخطوط الأنابيب الإيطالية، مما يشير إلى توسع نطاق وصول الغاز الجزائري داخل الاتحاد الأوروبي. [1]

أما خارج منطقة جنوب أوروبا التقليدية تم توقيع صفقة جديدة لإنشاء خط أنابيب لتوريد الغاز إلى ألمانيا، ما يمثل خطوة هامة في تنويع قاعدة عملاء الجزائر في أوروبا، إذ يبدو أن الألمان أقل حماساً بشأن استبدال الغاز الروسي بواردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر، [2]

وبعد أن أعلنت سوناطراك في أوت 2023 عن اكتشاف 10 حقول جديدة للنفط والغاز تعلن اليوم أنّ الجزائر مصمّمة على أن تظل أكبر ممّون للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا من خلال تحسين إنتاج الحقول قيد التطوير، من أجل تلبية الطلب المحلي المتصاعد وتحسين العرض الغازي بغية الحفاظ على سوق التصدير. بالموازاة مع مشاريع في طور الإنجاز في إطار الانتقال الطاقوي، مثل برنامج شركة الكهرباء والغاز الجزائرية "سونلغاز" بـ 15.000 ميغاواط من خلال الطاقة الشمسية، بحيث أن عملية تطوير الطاقة الشمسية ستسمح باقتصاد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، إضافةً إلى توفير جيجاواط واحدة من الطاقة الشمسية، أي ما يعادل اقتصاد 400 مليون متر مكعب من الغاز سنويا. [3]

وسعيا منها لتعزيز إنتاجها وتأمين أسواق التصدير واستكشاف فرص جديدة في قطاع الطاقة، وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية الهامة في قطاع الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، على رأسها اتفاقيات مع سوقها الاستراتيجية الأوروبية، حيث حافظت سوناطراك الجزائرية على مكانتها كمورد رئيسي للغاز الطبيعي المسال في أوروبا بتجديد اتفاقيات طويلة الأجل مع شركات أوروبية رائدة. تشمل هذه الشركات (بوتاس) التركية، (وديبا)

[1] Newsroom, Algeria will increase its natural gas exports to Slovenia, Modern diplomacy EU, 28-5-2024. https://moderndiplomacy.eu/2024/05/28/algeria-will-increase-its-natural-gas-exports-to-slovenia/

[2] Algeria's Sonatrach signs pipeline natural gas supply agreement with Germany through Leipzig-based VNG, the world's comprehesive LNG form, 9-2-2024. https://lngjournal.com/index.php/latest-news-

[3] الميادين نت، "سوناطراك": الجزائر مصممة على البقاء الممون الأول للغاز في المتوسط وأفريقيا، جريدة الميادين الالكترونية، 12-2-2024. https://www.almayadeen.net/news/economic/

اليونانية، و(إنجي وتوتال إنرجيز) الفرنسيتين، مما يضمن استمرار تدفق الغاز إلى هؤلاء العملاء الأساسيين.[1]

كما تمّ التوصل إلى اتفاق مع إيني الإيطالية لزيادة حجم الغاز المورد إلى إيطاليا عبر شبكة خطوط الأنابيب القائمة، مما يعكس تعميق التعاون في مجال الطاقة بين البلدين. ووقعت أيضا صفقة لإنشاء خط أنابيب لتوريد الغاز إلى شركة VNG Handel & Vertrieb GmbH الألمانية، ما يعني دخول الجزائر إلى سوق الغاز الألماني عبر شبكات خطوط الأنابيب الأوروبية الحالية القائمة، وبالتالي توسيع وتنويع قاعدة عملائها.[2]

إلى جانب هذه الاتفاقيات، تمّ توقيع مذكرات تفاهم مع "إيني وإكوينور" بهدف تكثيف عمليات التنقيب والتطوير في مناطق عين صالح وعين أميناس، مما يعكس التزامًا بالاستثمار لتعزيز القدرة الإنتاجية. وتمّ تمديد اتفاقية الغاز الطبيعي المسال مع محطة غراين للغاز الطبيعي المسال في بريطانيا، مما يتيح للجزائر الاستمرار في استخدام مرافق التخزين وإعادة التغويز في السوق البريطانية لتسليمات مستقبلية لتلبية احتياجاتها الغازية.[3]

ومنذ إقرار قانون الهيدروكربونات المعدل عام 2019، تسعى الجزائر بنشاط إلى تعزيز الشراكات الدولية، من خلال توقيع اتفاقيات حديثة مع عدد من الشركات العالمية على غرار "إيني" الإيطالية و"برتامينا" الماليزية و" أوكسيدنتال بتروليوم " الأمريكية، تتضمن استثمارات ونقل التكنولوجيا.[4]

كما تظهر البيانات أنّ الغاز الجزائري يلعب دورًا في السوق الآسيوية، ولو بشكل محدود نسبيًا. فضمن مساعيها للتوسع في الأسواق الخارجية، وقعت سوناطراك في ماي 2023عقدا مع شركة "وانهوا كيميكال" الصينية لتصدير غاز النفط المسال الى بكين، وهو ما يعدّ تحولًا مهمًا بالنسبة لصادرات البلاد من هذا المنتج الحيوي، إذ يسمح بإدراج مرجع سعر غاز النفط المسال الجزائري بأكبر سوق إقليمية في العالم.

[1] Gonzalo Escribano, Another round of Algerian Gas for Europe مرجع سابق

[2] Robinson Therese, Algeria Signs Series of Deals to Strengthen Role as Top European Natural Gas Supplier, Natural Gas Intelligence, 14-5-2024. https://naturalgasintel.com/news/algeria-signs-series-of-deals-to-strengthen-role-as-top-european-natural-gas-supplier/

[3] Miccoli Daniela, Algeria eyes greater role as Europe's Gas supplier, Independent Commodity Intelligence Services, 20-3-2024. https://www.icis.com/explore/resources/news/2024/03/20/10982362/algeria-eyes-greater-role-as-europe-s-gas-supplier/

[4] Algeria's Hydrocarbon production to increase by 2,5% in 2025, 28-10-2024. https://energycapitalpower.com/algerias-hydrocarbon-production-to-increase-by-2-5-in-2025/

فعلى الرغم من أن أوروبا تظل هي المستورد الرئيسي للغاز الجزائري، إلا أن بعض الدول الآسيوية مثل تايلاند تستورد الغاز الطبيعي المسال من الجزائر بنسب محدودة.[1]

المطلب الثاني: التطورات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على الغاز الجزائري

أولا: انعكاس التحولات الجيوسياسية الدولية على الغاز الجزائري

تشهد الساحة العالمية تطورات جيوسياسية متسارعة تخلق حالة من عدم اليقين والتقلب في أسواق الطاقة مما يؤثر على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. كما أن العقوبات التجارية والاقتصادية التي تفرضها بعض الدول على أخرى تؤدي إلى تغيير مسارات إمدادات الطاقة وتعطيلها. بالإضافة إلى ذلك، يتصاعد التّنافس بين الدول الكبرى للسيطرة على موارد الطاقة وأسواقها، ممّا يخلق بيئة جيوسياسية معقدة. وقد انعكست هذه التحولات العالمية بشكل كبير على قطاع الغاز الجزائري. فالحروب والصراعات الإقليمية والدولية تزيد من حالة عدم الاستقرار في السوق الغازية. [2]

وتعرف الصناعة الغازية الجزائرية تحولات جذرية تحت ضغط المتغيرات الجيوسياسية العالمية، حيث تتفاعل العوامل الإقليمية والدولية لتشكل مشهدًا معقدًا يفرض إعادة هندسة الاستراتيجيات، الأمر الذي يضع الجزائر أمام تحديات وجودية تتطلب موازنة دقيقة بين الاعتبارات الاقتصادية والأجندات السياسية. لا سيما الديناميكيات الجيوسياسية في حوض المتوسط وأوروبا، والتي تأتي الحرب الروسية الأوكرانية على رأسها.

ولعلّ أهم التحولات الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على سوق الغاز الجزائري ما يلي:

ثانيا: انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على سوق الغاز الجزائري

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 رسم خريطة تدفقات الطاقة العالمية، وأحدثت تحولات جذرية في سوق الغاز الأوروبية. حيث تعمق الجدال حول ما إن كانت الأزمة ستزيد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، أم أن صانعي القرار سيتوجهون لمصادر الطاقة المتجددة لتحقيق الأمن الطاقوي. شهدت أوروبا تراجعاً كبيراً في إمدادات الغاز الروسي بعد اندلاع

[1] الجزائر توقع صفقة لتصدير غاز النفط المسال إلى الصين، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 16-5-2023. https://2u.pw/kJBCR

[2] Igor Isaev, Crude Realities : Energy Markets Are Betting on Chaos, Observer, 24-4-2025. https://observer.com/2025/04/how-energy-investment-strategies-will-change-in-2025/

الحرب وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا، ففي حين شكل الغاز الروسي 40 بالمائة من واردات الاتحاد الأوروبي في عام 2021.انخفض منذ ذلك الحين إلى 8 بالمائة في عام 2023.

نتيجة لذلك، اضطرت الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل أخرى لتنويع مصادر إمدادات الغاز وتقليل اعتمادها على روسيا كمورد رئيسي، ويبدو أن تركيزها قد استقر على الجزائر. وإن كان هذا قد يبدو مثالياً لكلا الطرفين، إلّا أنّه من الصعب للغاية التعامل مع فقدان هذا الحجم الكبير من الغاز وتوليد استجابة سياسية سريعة.[1]

تأتي الجزائر ضمن الدول التي تحظى باهتمام بالغ لدى الدول الأوروبية باعتبارها مصدر هام للطاقة يعضدها امتياز موقعها الجغرافي بالنسبة للدول الأوروبية واحتياطاتها الواسعة، ما مكنها من إمدادها بالغاز للتخفيف من حدة الأزمة التي غيرت ملامح الخريطة الطاقوية العالمية.[2]

عندما شنت روسيا هجومها على أوكرانيا، بدأت الدول الأوروبية - التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي - في التطلع إلى تقليل هذا الاعتماد من خلال التوجه بشكل أساسي إلى الجزائر فمثلا، تفاوضت إيطاليا - التي تعتمد على روسيا في 40 في المائة من وارداتها من الغاز- على اتفاقية طويلة الأجل مع شركة سوناطراك الجزائرية. وقد سجلت تدفقات الغاز عبر خط أنابيب "ترانسميد" بموجب هذا الاتفاق، 9 مليارات متر مكعب إضافية (BCM) من الغاز عام 2023 واستكملت بمشتريات فورية إضافية، وهذا راجع للزيادة السنوية التي سجلتها الجزائر بنسبة 25% في صادرات الغاز الطبيعي المسال في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، لتصل إلى 8.8 مليار متر مكعب، واستفادت دول في المحيط الأوروبي من هذا النمو، حيث استوعبت 3.7 مليار متر مكعب (18 مليون متر مكعب يوميًا) من الغاز الطبيعي المسال الجزائري عام 2023، وفقًا لبلومبرج، بمعنى أنّ خزّان الغاز هذا عزز دورها الاستراتيجي والسياسي في المنطقة.[3]

غير أنّ تداعيات هذه الحرب فرضت على الاتحاد الأوروبي ككل وعلى مستوى الدول الأعضاء تقديم سياسات وأهداف جديدة للحد من الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي، وشهدت انخفاضا بنسبة 4% عن عام 2023 وبنسبة 23% منذ عام 2021، وهذا راجع بالدرجة الأولى للارتفاع الكبير في الأسعار الذي أعقب الحرب.

[1] India Bejaoui, Algeria as Europe's Gateway: Energy Dependence or Exploitation? the Macgil International Review, 25-3-2025.
https://www.mironline.ca/algeria-as-europes-gateway-energy-dependence-or-exploitation/

[2] الزهرة حروري، زيدان زياني، الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر، مرجع سابق، ص 850.

[3] Bassma EL Atti, Europe requests increase of Algeria's gas supply amid Gaza, Ukraine wars, the new arab magasine, 29-4-2024.
https://www.newarab.com/news/europe-requests-algeria-gas-increase-amid-gaza-ukraine-wars

الشكل رقم (11): أسعار الغاز الطبيعي منذ 2019

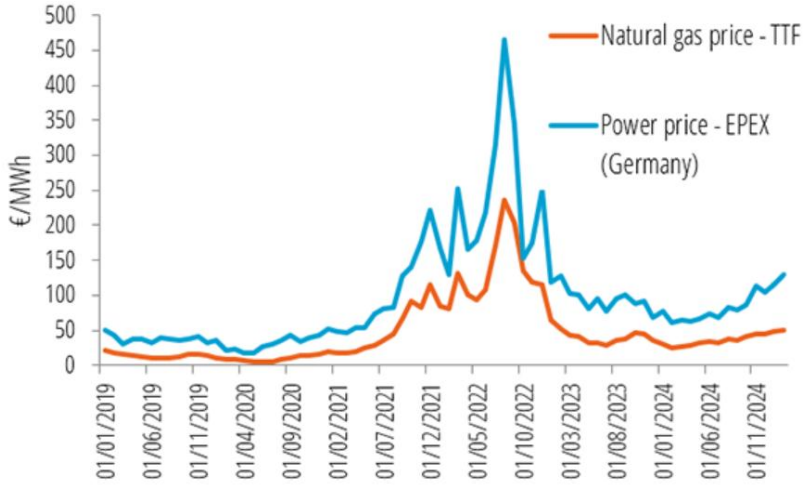

المصدر: Ener Data*

وفقا للشكل أعلاه، شهدت أسعار الغاز الطبيعي بين 2019 و2021 استقرار نسبي بين 10 الى 30 وحدة مع تقلبات طفيفة. ونفس الأمر مع أسعار الكهرباء بارتفاع طفيف خلال الشتاء. أما سنة 2022، عرفت ارتفاع حاد وبلغت ذروتها بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فيما قفزت أسعار الكهرباء قفزة كبيرة لتتجاوز 400 وحدة متأثرة بارتفاع أسعار الغاز وانخفاض إنتاج الطاقة النووية. في حين انخفضت الأسعار تدريجيا، ما يعكس تعافي الإمدادات وتنويع المصادر والتوجه نحو الطاقة المتجددة.

هذا إلى جانب جهود الدول الأوروبية لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك وتوجهها للاستثمار أكثر في الطاقات المتجددة كبديل رئيسي، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي توليد الطاقة من 39% في عام 2021 إلى ما يقرب من 50% في عام 2024 [1]

ومع ذلك، فإن الحاجة الماسة إلى إيجاد بدائل للغاز الروسي قد خلقت فرصة سانحة للجزائر لتعزيز حصتها في السوق الأوروبية وزيادة صادراتها من الغاز[2]

تُعتبر الجزائر بالفعل ثالث أكبر مورد للغاز إلى أوروبا، وتمتلك بنية تحتية جيدة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال. وقد شهدت الفترة التي تلت الحرب الروسية

[1] Sharp Decline in EU's Natural Gas Consumption, Enerdata, 20-3-2025. https://www.enerdata.net/publications/reports-presentations/decline-natural-gas-consumption-eu.html

[2] Ali Bekhiti, The effects of the Russian-Ukrainian war on Algeria's oil exports, Economic Development Review, University of Eloued, Algeria, Volume 09(Issue 01), 2024, 30-06-2024. P228.

*https://www.enerdata.net/publications/reports-presentations/decline-natural-gas-consumption-eu.html

الأوكرانية زيادة في صادرات الغاز الجزائري إلى بعض الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وإسبانيا، التي سعت إلى تعزيز إمداداتها من مصادر بديلة. كما قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات جديدة لتوريد الغاز مع دول أوروبية أخرى، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، مما يعكس الثقة المتزايدة في قدرة الجزائر على تلبية جزء من احتياجات أوروبا من الطاقة.[1]

يمكن القول أنّ الجزائر استغلت هذه الفرصة كورقة ضغط ومساومة من الناحية السياسية في استقلالية قراراتها الاستراتيجية، وتجسد الأمر بالفعل عندما ردت الجزائر على دعم إسبانيا لخطة الحكم الذاتي للمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية وقامت برفع أسعار الطاقة بنسبة 20% فجاء رد الجزائر بتكثيف الغاز سنويا في 2023\2024 وإعادة توجيهه الى إيطاليا على المدى القصير هذا ما ولّد مزيدا من الضّغط على إسبانيا خاصة بعد إغلاق خط الأنابيب ووقف تدفقات الغاز عبره، فهي تستخدم 95% من إجمالي الإمدادات لتوليد الكهرباء.[2]

وعملت الجزائر من خلال استراتيجيتها الطاقوية الجديدة عقب الأزمة الأوكرانية على توسيع نطاق الشركاء التجاريين في أوروبا، حيث أبرمت اتفاقيات طويلة الأمد مع إيطاليا لزيادة إمدادات الغاز عبر خط أنابيب ترانسميد، الذي يربط البلدين مباشرة. إلى جانب توقيع عقود جديدة مع شركات ألمانية وبريطانية لتوريد الغاز الطبيعي المسال. وأبعد من ذلك، قامت بمفاوضات لتعديل شروط العقود القائمة مع بعض الدول الأوروبية، بهدف تكييفها مع الظروف المتغيرة في سوق الطاقة، وسعت كذلك للقضاء على استغلالية الشركاء الأوروبيين من خلال مراجعة الشراكة القائمة بينهم.[3]

تعكس هذه العقود والاتفاقيات الجديدة والمعدلة ثقة الدول الأوروبية في الجزائر كمورد استراتيجي للغاز على المدى الطويل، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الإمدادات من مناطق أخرى في ظل التحولات الديناميكية التي يشهدها العالم. ومع ذلك، يجب على الجزائر أن تكون قادرة على زيادة إنتاجها من الغاز وتطوير بنيتها التحتية لتلبية هذا الطلب المتزايد والاستفادة الكاملة من هذه الميزة التنافسية التي أوجدتها العقوبات على روسيا.[4]

---

[1] Algeria's natural gas exports to Southern Europe in 2023, energy news, 29-5-2023. https://energynews.pro/en/algerias-natural-gas-exports-to-southern-europe-in-2023/

[2] الزهرة حروري، زيدان زياني، الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر، مرجع سابق، ص856.

[3] Algeria is in the spotlight as leaders of gas producing countries convene for summit, Apnews, 29-2-2024. https://apnews.com/article/algeria-gas-06149e3252a4a827d2cbc08a07a022e6

[4] عبد الحميد رولامي، تحولات سوق الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا-أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري تجاه المنافسين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م19، ع31(2023)، ص32.

ثالثا: التوترات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على سوق الغاز الجزائري

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية في سوق الطاقة العالمي بحيازتها على 48% من احتياطيات النفط العالمية و40% من الغاز. ولا تقتصر أهميتها فقط على قدرتها الإنتاجية ولكن أيضًا لدورها كمصدّر رئيسي للطاقة. وتواجه المنطقة اليوم اختبارًا جديدًا لقدرتها على التكيف وسط الصراع في غزة.[1]

وقد أدّت التصاعدات الأخيرة في الصراعات بالشرق الأوسط-نخص بالذكر- العدوان الإسرائيلي على غزة الى زيادة مخاطر اضطراب إمدادات الطاقة العالمية وارتفاع أسعار النفط والغاز، مما يعكس حساسية الأسواق لأي أحداث جيوسياسية في المنطقة.

هذه التوترات تعزز أهمية الغاز الجزائري وتجعل منه أكثر تنافسية في الأسواق العالمية مقارنة بمصادر أخرى، خاصة مع تراجع الثقة في الممرات البحرية المعرضة للخطر، أهمها مضيق هرمز وحتى البحر الأحمر. كما أن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط قد يدفع الدول المستوردة بدء بالدول الأوروبية إلى تفضيل موردين يعتبرون أكثر استقراراً وموثوقية مثل الجزائر، التي لم تتأثر بشكل مباشر بهذه الصراعات، بعيدا عن منطقة شرق المتوسط التي أصبحت بؤرة توتر، فالحرب على غزة أدت الى تعليق تصدير الغاز الإسرائيلي عبر خط أنابيب "تمار" الى مصر، مما دفع مصر لتحويل ناقلات الغاز الى الجزائر لتعويض النقص، مما عزز الطلب على الغاز الجزائري كبديل فوري.[2]

علاوة على ذلك، قد تؤدي الصراعات إلى تعطيل طرق الشحن الرئيسية وإمدادات الطاقة العالمية، مما قد يخلق فرصاً للجزائر لزيادة صادراتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب القائمة إلى أوروبا، والتي تعتبر أكثر أماناً واستقراراً في مثل هذه الظروف.[3]

للاستفادة القصوى من هذه الفرص وتجاوز التحديات، يجب على الحكومة الجزائرية وشركة سوناطراك تبني استراتيجية شاملة تركّز على تسريع الاستثمارات في تطوير حقول الغاز والبنية التحتية للتصدير، وتبسيط الإجراءات التنظيمية لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع

[1] The Conflict in Gaza and Its Impact on the Global Energy Industry, worldwide recruitment energy, 21-5-2024.
https://energy.worldwiderecruitment.org/en/gaza-energy/

[2] Kaya Ahmet, how might a wider Middle East conflict affect the global economy? economic observatory, 24-10-2024.
https://www.economicsobservatory.com/how-might-a-wider-middle-east-conflict-affect-the-global-economy

[3] Algeria's natural gas exports to Southern Europe in 2023.مرجع سابق

الطاقة كخطوة مهمة، وإدارة الطلب المحلي على الغاز بكفاءة لضمان توفر كميات كافية للتصدير، الى جانب تعزيز التعاون مع الدول الأوروبية في مجال الطاقة والتكنولوجيا.

رابعا: الوضع في مالي والنيجر وتأثيره على قطاع الغاز الجزائري

تشهد منطقة الساحل الأفريقي، وخاصة مالي والنيجر وبوركينا فاسو، تصاعداً في التوترات السياسية والأمنية، مما يثير مخاوفا بشأن تأثير ذلك على مشاريع الطاقة في المنطقة.

ألحقت الانقلابات العسكرية في مالي عامي 2020 و2021 ضررًا بالغًا بالعلاقات بين الجزائر وباماكو. ومع تولي المجلس العسكري المالي السلطة، وما تلاه من انسحاب تدريجي من عملية اتفاقيات الجزائر لعام 2015، أضعف بشكل مباشر دور الجزائر التقليدي كوسيط في المنطقة. هذه الاتفاقيات، التي مكّنت من بدء حوار بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة في شمال مالي، تم التخلي عنها تدريجيًا، ما يمثّل قطيعة واضحة مع الاستراتيجية الدبلوماسية التي دعمتها الجزائر. فالمنطقة اليوم تشهد تحولا نموذجيا حقيقيا، تعزّز بتقارب عسكري مع روسيا، ولا سيما مع "ميليشيا فاغنر"، التي همّشت بحكم الأمر الواقع، الجهات الفاعلة المؤيّدة لحل سلمي للنزاع، بما في ذلك الجزائر التي تعتبر القضية المالية حاسمة لاستقرارها وأمنها، ترى نفوذها يتضاءل.

في الوقت نفسه، تحاول جهات فاعلة جديدة الاستفادة من المناخ الصعب بين الجزائر وباماكو لتعزيز وجودها في المنطقة. أبرزها المغرب، الذي أطلق في نهاية عام 2023 "المبادرة الملكية لتعزيز وصول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي". يهدف هذا المخطط طويل الأجل إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والأمنية بين دول الساحل والمغرب، من خلال منحها إمكانية الوصول إلى المحيط عبر ميناء الداخلة المحتل والواقع في الصحراء الغربية. وهو ما رأت فيه كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وكذلك تشاد، فرصة لتنويع شركائهم واكتساب فرص استراتيجية جديدة، فأعربوا بسرعة عن دعمهم. هذا الأمر أثار استياء الجزائر واعتبرته موجه ضد مصالحها الوطنية، لا سيما وأن التنافس بين البلدين يظهر أيضًا في مجال المعلومات. وقد اتهمت الجزائر الرباط بالتلاعب بالرأي العام المالي للتحول ضده، ولم تكن المرة الأولى، فقد كشفت الجزائر بناءً على مصادر استخباراتية، أن المغرب وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة كانت تمول حملات إعلامية تهدف إلى تشويه الأحداث الجارية في منطقة الساحل وتشويه صورة السلطات الجزائرية، ما يسمى بالدعاية.

وحتى النيجر تجري فيها ديناميكية مماثلة لجارتها، فقد حذت هي الأخرى، حذو مالي في عدائها تجاه الجزائر، وهي أيضًا عضو في تحالف دول الساحل، رغم أنّ العديد من المشاريع

الاستراتيجية المشتركة لم يتم الانتهاء منها بعد بما في ذلك طريق الجزائر العابر للصحراء الكبرى إلى لاغوس وخط أنابيب الغاز العابر للصحراء الكبرى بين الجزائر ونيجيريا، وكلاهما من المقرر أن يعبر الأراضي النيجرية[1]، بعد التدمير الأخير لطائرة مسيرة مالية بالقرب من بلدة تين زاوتين الحدودية، بلغ التوتر ذروته بالإغلاق المتبادل للمجال الجوي وسحب السفراء بين الجزائر ومالي.

تبعًا لذلك، تضع حقائق هذه الاضطرابات السياسية والهشاشة الأمنية مصير "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء" الذي يمتدّ لأكثر من أربعة آلاف كيلومتر لتصدير الغاز النيجيري إلى أوروبا على المحك، فإمّا تعيق تقدمه أو تؤخر تنفيذه أو تزيد من تكلفته، وهو ما يعقّد جهود تنفيذ المشروع الطاقي الذي تطمح الجزائر أن يقوّي علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية ومع الشّركاء الأوروبيين.

ونظرا لجدّية الوضع، وجب على السلطات الجزائرية إعادة ترتيب أوراقها وتصحيح مسار علاقاتها مع تحالف دول الساحل لا سيما أن وجود النيجر ضمن هذا التحالف يعتبر مفصليا في تحديد العلاقة مع الجزائر حماية لمصالحها الاقتصادية ومن ضمنها مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. فعلى الرغم من أن الجزائر تُعتبر مستقرة نسبياً، غير أن التوترات في محيطها الإقليمي الذي تعتبره عمقها الاستراتيجي، يمكن أن تخلق تصوراً بالمخاطرة يؤثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.[2]

خامسا: السياسات الأمريكية وانعكاساتها على سوق الغاز الجزائري

تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، ما يهدّد حصّة الجزائر في السوق الأوروبية. لكن من جهة أخرى، شهدت الجزائر استثمارات قياسية من شركات الطاقة الأمريكية (إكسون موبيل وشيفرون) في تطوير حقول الغاز لتطوير إنتاجها المحلي.

بعد ثورة الغاز الصخري الأمريكي في السوق الفورية، خسرت الجزائر مكانتها كأكبر مورّد للغاز لإسبانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت حصّتها الى 23.2% مقابل% 32 للغاز الأمريكي مطلع عام 2025، ويرجع ذلك نسبيًا إلى إغلاق خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي عبر المغرب عام 2022، ما قلّل من قدرتها على التصدير عبر المسار البديل (ميدغاز) الذي يعاني من محدودية الطاقة الاستيعابية.

[1] Ishak Benhizia, The stakes of the new crisis between Algeria and the AES regimes, modern diplomacy, 22-4-2025. https://moderndiplomacy.eu/2025/04/22/the-stakes-of-the-new-crisis-between-algeria-and-the-aes-regimes/

[2] التوتر بين الجزائر والنيجر يهدد 'مشروع خط الغاز العابر للصحراء'، ميدل إيست أونلاين، 9-4-2025. https://middle-east-online.com/

هـدّدت الولايـات المتحـدة بفـرض رسـوم جمركيـة جديـدة على الـواردات خاصـة مـن الصـين، الأمـر الـذي أثـار فوضـى أدّت إلى تبـاطؤ النمـو الاقتصـادي العـالمي، ممّـا يـؤثّر على الطلـب على الطاقـة. وقـد نالـت الجزائـر حصّـتها مـن هـذه الرّسـوم على الـواردات خـارج المحروقـات بنسـبة 30%، ومـع ذلـك قـد تسـتفيد الجزائـر مـن زيـادة الطلـب الأوروبـي على الغـاز كبـديل للروسـي والأمريكي في ظـل تقلبـات الأسعار.[1]

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

في الأخير يمكـن القـول أنّ الجزائـر كانـت ولاتـزال مـن البلـدان الرّائـدة في ميـدان الطاقـة على الصـعيد العـالمي لا سـيما الغـاز الطبيعـي، الـذي أصـبح يحظـى باهتمـام كبيـر باحتياطاتـه وبنيتـه التحتيـة الآخـذة في التطّـور مـن شـبكات الإنتـاج والنقـل والتّسـييل، والتي تمكّـن الجزائـر مـن تلبيـة الطلـب المحلي وتصـدير كميـات معتبرة نحـو الأسـواق الخارجيـة خاصـة الأوروبيـة التي تمثّـل الوجهـة الأولى الرئيسـية. ويـرتبط الاقتصـاد الـوطني بعائـدات هـذا القطـاع الحيـوي، الـذي يعتبـر ركيزتـه الأساسية في علاقات الجزائر الإقليمية والدولية.

وفي ظـل التحـديات التي يفرضـها تذبـذب الطلـب العـالمي على الغـاز الطبيعـي والمنافسـة الدوليـة تسـعى لتحقيـق موازنـة بـين الإنتـاج والاسـتهلاك المتزايـد باسـتمرار بفعـل النّمـو الـديمغرافي والتّوسـع الصـناعي، مـا يـؤثّر على الفـائض القابـل للتصـدير، سـيما وأنّ هنـاك عـدة عوامـل تقنيـة، اقتصادية وجيوسياسية تؤثّر على القدرات التّصديرية وتدفق الغاز الجزائري إلى الخارج.

أمّـا فيمـا يخـص مكانـة الجزائـر في السـوق العالميـة، تعتمـد اسـتراتيجية وطنيـة لتعزيـز موقعهـا كمصـدّر موثـوق للغـاز الطبيعـي سـواء عبـر خطـوط الأنابيـب أو الغـاز الطبيعـي المسـا، وتؤكّـد هـذه الاسـتراتيجية الجديـدة على ضـرورة تنويـع الأسـواق وتعزيـز الاسـتثمارات الأجنبيـة لضـمان اسـتدامة هـذا المـورد الحيـوي خاصـة في ظـلّ التّحـولات الجيوسياسـية العالميـة المتسـارعة وعلى رأسـها الحـرب الروسية الأوكرانية التي أفرزت فرصا واعدة للجزائر، لكنها طرحت كذلك تحديات وعِرة.

[1] موسـى ديـوب، مـا تـأثير التعريفـات الجمركيـة لترامـب على اقتصـادات الـدول الإفريقيـة؟، Le 360، 3-4-2025. https://ar.le360.ma/economie/OMCXGQGKRVACNGE3SZEC33ZNSU/

الفصل الثالث:

الغاز الجزائري في غرب المتوسط:
بين الفرص الاستراتيجية
والتحديات الهيكلية

الفصل الثالث: الغاز الجزائري في غرب المتوسط: بين الفرص الاستراتيجية والتحديات الهيكلية

تمهيد:

تعتبر منطقة غرب المتوسط فضاءً حيويا ومؤثرا في خريطة الطاقة العالمية، وتبوأت هذه المنطقة مكانة خاصة بوصفها ممر حيوي لتصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو الأسواق الأوروبية بشكل خاص تجاه إيطاليا وإسبانيا اللتين تعدان من أبرز المستهلكين في المنطقة، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم والتي جعلت من موارد الطاقة عاملا محوريا في صياغة التحالفات الدولية وإعادة التعريف بمصالح الدول.

وتبرز الجزائر في هذا المشهد كأحد أهم اللاعبين الإقليميين في قطاع الغاز الطبيعي كما تم شرحه في الفصل السابق، حيث تحتل مكانة استراتيجية في المنطقة بفضل ما تمتلكه من احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، ناهيك عن شبكة أنابيب نقل جد متطورة، ما منحها الريادية في تلبية الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز، اذ تطرح الجزائر نفسها كخيار مفضل بالنسبة للدول الاوروبية بعد تراجع صادرات الغاز الروسي تدريجيا.

إنّ هذه المكانة التي تبوّأت بها الجزائر مؤخرا، لا تخلو من تحديات معقدة عرقلت تقدم الجزائر في مسارها هذا، بفعل المنافسة الإقليمية والدولية الشديدة في منطقة غرب المتوسط علاوة عن التحديات التي فرضتها الحرب الروسية- الأوكرانية، بالإضافة الى الصراعات الجيوسياسية كالنزاع التاريخي بين الجزائر والمغرب والخلافات السياسية بين الجزائر وفرنسا التي بلغت ذروتها في الاعوام الأخيرة، ناهيك عن التوترات الدبلوماسية التي شهدتها العلاقات الجزائرية الإسبانية بسبب تغير الموقف الاسباني تجاه قضية الصحراء الغربية، يضاف لها تسارع وتيرة التحول نحو الطاقات المتجددة إقليميا وعالميا، في الوقت الذي تواجه فيه الجزائر تحديات داخلية مرتبطة بارتفاع الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي بالمقارنة مع معدلات الإنتاج الثابتة نسبيا، فضلا عن قلة الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتطوير قطاع الغاز بما في ذلك توسيع البنية التحتية، فالجزائر تعرف تباطؤ في تبني التقنيات والتكنولوجيات الحديثة اللازمة، وهذه الأمور قد تهدد مكانة الجزائر في السوق الغازية في غرب المتوسط في ظل تصاعد وتيرة المنافسة الدولية من دول أخرى خارج المنطقة.

المبحث الأول: الفرص المرتبطة بالغاز الجزائري في منطقة غرب المتوسط

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم والتي أعادت تشكيل خريطة إمدادات الطاقة العالمية، بالأخص السوق الأوروبية، تبرز الجزائر كفاعل استراتيجي في سوق الغاز الطبيعي الغرب متوسطي، نظرا لما تمتلكه من مقومات تؤهلها لتعزيز موقعها كمصدر موثوق لدول غرب المتوسط. فبينما تتسارع الجهود الأوروبية للخروج من أزمة الغاز التي واجهتها بعد الحرب الروسية الأوكرانية، لتقليل الاعتماد على الواردات الروسية لكن الأمر ليس بالسهل نظرا لكونها تغطي اغلبية الاحتياجات الغازية للدول الأوروبية، وفي ظل تزايد الحاجة الى مصادر طاقة مستقرة وقريبة جغرافيا، تظهر فرصا هائلة للجزائر لتعظيم استفادتها من مواردها الهيدروكربونية الهائلة، وبنيتها التحتية، الى جانب شراكاتها التاريخية الموثوقة مع الدول الأوروبية.

المطلب الأول: تصاعد وتيرة اكتشافات الغاز الطبيعي

تمتلك الجزائر مجموعة من افرص المرتبطة بقدراتها الانتاجية في مجال الغاز الطبيعي ما يؤهلها ان تكون المصدر البديل الاوثق للغاز الروسي، إذا ما احسنت قدراتها الباطنية الكامنة في مجال الغاز الطبيعي.

أولا: زيادة الاكتشافات الغازية الجديدة

شهدت الجزائر اكتشافات غازية جديدة في مناطق مختلفة، مثلت فرصة محورية مهمة لتعزيز مكانتها وموقعها التنافسي في سوق الغاز الإقليمية والعالمية، وخاصة في منطقة غرب المتوسط والسوق الأوروبية. هذه الاكتشافات التي تمت بواسطة سوناطراك بالشراكة مع شركات عالمية، والتي ساهمت في زيادة إنتاج الغاز الجزائري، خصوصًا في مناطق الجنوب الغربي مثل حاسي الرمل وبركين وعين أميناس.

ففي آخر سنتين، شهدت الجزائر عدة اكتشافات بارزة للنفط والغاز، حيث أعلنت شركة سوناطراك وشركائها عن عشرة اكتشافات جديدة في النصف الأول من عام 2023، بالإضافة إلى ثمانية اكتشافات مهمة خلال أول خمسة أشهر من 2024، مما يعكس نشاطاً مكثفاً في مجال الاستكشاف. وتأتي هذه الأخيرة في سياق جولات مزايدات دولية أطلقتها الجزائر لاستقطاب الشركات العالمية للاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز، بغية زيادة إنتاج الغاز الجزائري والحفاظ على طاقتها التصديرية الحالية وزيادتها تدريجياً في ظل ارتفاع الطلب الأوروبي.[1]

[11] "الجزائر.. 8 اكتشافات "مهمة جداً" للنفط والغاز منذ مطلع 2024"، مجلة العربية، اقتصاد الجزائر، 30-5-2024. https://2u.pw/7JVFt

في العام 2023، أعلنت شركة سوناطراك عن اكتشاف عشرة حقول جديدة للنفط والغاز، تقع بالقرب من المنشآت المستغلة حاليًا، مما يسهل عمليات الاستغلال والتطوير والإنتاج وكان لتلك الحقول المكتشفة مردودية جيدة من خلال رفع حجم احتياطيات الجزائر من الغاز الطبيعي، وهذا يعزز قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي والدولي المتزايد، فهذه النجاحات في الاستكشاف هي خطوة تعزز من جاذبية المستثمرين الأجانب في قطاع الطاقة، مما يقود إلى شراكات جديدة وتطوير المزيد من المشاريع، ولكن في نفس الوقت، تواجه تلك العمليات تحديات تتعلق بتطوير البنية التحتية اللازمة لاستغلال هذه الاكتشافات بشكل فعال.[1]

واستمرت وتيرة الاكتشافات في العام 2024 حيث أعلنت شركة سوناطراك عن ثمانية اكتشافات مهمة خلال أول خمسة أشهر الاولى، وهذا بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية دون شراكة خارجية. توزعت على مكامن جديدة للمحروقات تقع في كلّ من بشار وجنوب عين صالح وشمال جانت وجنوب إليزي وشمال ورقلة، ولقد تأتت هذه الخطوة ضمن إطار برنامج استثماري ضخم تنفّذه شركة سوناطراك يستهدف استثمار 40 مليار دولار في المدة من 2023 إلى غاية 2027، منها 30 مليار دولار في مجال استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما بهدف زيادة الإنتاج على المديَين القصير والمتوسط.[2]

إن توسع الاحتياطيات المكتشفة من شأنه أن يعزز قدرة الجزائر على رفع إنتاجها من الغاز إلى 200 مليار متر مكعب سنوياً خلال السنوات القادمة، مقارنة بإنتاج حالي يقارب 137 مليار متر مكعب، مع توجه لزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا لتلبية الطلب المتزايد، خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية التي دفعت أوروبا للبحث عن مصادر بديلة للطاقة.[3]

في هذا السياق من الضروري الإشارة لنقطة مهمة ألا وهي دور الإصلاحات التي شهدها قانون المحروقات في الجزائر، والتي حملت تحفيزات مهمة للمستثمرين الاجانب لاسيما في الجانب الجبائي جعلتهم يقبلون على الجزائر، وهو ما تجلى في المفاوضات التي أجراها مجمع سوناطراك مع شركات سويدية وأميركية وسعودية لأول مرة، وهذا من أجل التنقيب والاستكشاف.[4]

ويتبين لنا من خلال ذلك الأثر الاستراتيجي لهذه الاكتشافات كونها تتيح للجزائر تعزيز حصتها في السوق الأوروبية عبر زيادة الكميات المصدرة بأسعار تنافسية بفضل قربها الجغرافي

[1] عماد الدين شريف، حصاد النفط والغاز الجزائري.. 3 خبراء يتحدثون عن الإنجازات والتحديات في 2023، منصة الطاقة، 28-12-2023. https://2u.pw/i0HjD

[2] 8 اكتشافات نفطية في الجزائر، منصة الطاقة، 30-5-2024. https://2u.pw/QDIPY

[3] خ. رياض، اكتشافات جديدة في الغاز والنفط تُمدِّد صدّارة الجزائر عالميًا، جريدة البلاد الالكترونية، 10-7-2024. https://2u.pw/710sV

[4] " الجزائر تتوقع طرح مشاريع لاستكشاف النفط والغاز في البحر خلال 2025 أو2026"، العربية، 16-10-2024. https://2u.pw/zolagbdk

وانخفاض تكاليف النقل، بل أيضاً تعزز اقتصادها الوطني من خلال زيادة الإيرادات وتحسين علاقاتها السياسية مع الدول الأوروبية.

تخطط الجزائر في إطار استراتيجية تعزيز الاحتياطيات لطرح مناقصات سنوية حتى 2028 تشمل مناطق برية وبحرية جديدة، أولى تلك المناقصات شهر أطلقت في أكتوبر 2024 متضمنة 6 مناطق استكشاف، بهدف جذب شركات عالمية كبرى للاستثمار في التنقيب وتطوير الحقول حيث تم توقيع عقد مع شركة "شيفرون" الأميركية خلال جانفي من العام الحالي، لإنجاز دراسة حول إمكانات موارد المحروقات في المناطق البحرية الجزائرية، نظرًا لخبرة "شيفرون" في استكشاف المحروقات في المياه العميقة.[1]

ثانيا: القرب الجغرافي من الأسواق الاستهلاكية الاوربية

يشكل القرب الجغرافي للجزائر من الأسواق الاستهلاكية في منطقة غرب المتوسط فرصة كبيرة تمكنها من تعزيز صادرات الغاز الجزائري نحو أوروبا، اذ تميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي يطل على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، يتيح لها وصولاً سريعاً ومباشراً إلى أسواق غرب أوروبا مثل: إيطاليا وإسبانيا وفرنسا في الوقت الذي أصبح فيه القرب عاملاً حاسمًا في ظل ارتفاع تكاليف الشحن العالمية والبحث الأوروبي المتزايد عن بدائل أقل تكلفة للغاز الروسي.

لموقع الجزائر خصوصية تجعل منها شريكا "جغرافيا آمنا" في ظل الأزمات العالمية، كونها تقع خارج مناطق النزاع البحري الكبرى مثل مضيق هرمز أو القطب الشمالي، وفي ظل هذه العوامل، يتبين أن القرب الجغرافي من أوروبا، يمنح الجزائر ميزة مقارنة قوية في سوق الغاز، خاصة في غرب المتوسط ويجعل منها لاعباً محورياً في أمن الطاقة الإقليمي في المنطقة.[2]

ثالثا: الغاز المسال (GNL)فرصة تكرير لمسافات أبعد ومزايا وأرباح أكبر

من جهة أخرى يحقق القرب الجغرافي عدة مزايا تنافسية أخرى للجزائر، إذ يمَكنها من تصدير الغاز المسال بسرعة وبتكلفة أقل مقارنة بالدول الموردة البعيدة مثل: قطر أو الولايات المتحدة، بمعنى أنه يقلل من تكاليف شحن الغاز، مما يجعل أسعار الغاز الجزائري أكثر تنافسية في السوق الأوروبية، بل يجعل منه أكثر جاذبية اقتصاديًا ولوجستيًا خاصة في أوقات الذروة

[1] "الجزائر تخطط لمناقصة نفط وغاز جديدة"، منصة الطاقة، 24-2-2025. https://2u.pw/yixR0

[2] Feyisayo Ajayi, Algeria's Gas Reserves: A Pillar of Stability for Europe's Energy Security, Energy news Africa plus, 24-1-2025. https://energynews.africa/2025/01/24/algerias-gas-reserves-a-pillar-of-stability-for-europes-energy-security/

الشتوية، وأكثر من ذلك، يمنحها مرونة تصديرية عبر الغاز الطبيعي المسال والتي لا يمتلكها المنافسون الاخرون.[1]

ومن جانب آخر، تحقق هذه الميزة تكامل طبيعي مع البنية التحتية الأوروبية، فالغاز الجزائري يصل مباشرة إلى شبكات التوزيع الأوروبية تحديدا في إيطاليا وإسبانيا، مما يقلل من الحاجة إلى عمليات تسييل وإعادة تحويل، وهو ما يقلص التكاليف الفنية والبيئية، مثلما هو الحال بالنسبة لأنبوب Medgaz الذي يربط الجزائر مباشرة بإسبانيا بطاقة تتجاوز 10 مليارات م^3 سنويًا، وهذا ما يفتح الطريق للتعاون مع الشركات الأوروبية في مجال تطوير الحقول ومحطات التسييل، كما يسهل تنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز الإنتاج وتحسين كفاءة النقل.[2]

رابعا: الشراكات طويلة الأمد ومذكرات التفاهم

أ. **العقود طويلة الأمد:** في السابق كانت العقود طويلة الأمد فرصة للجزائر، أما دول غرب المتوسط الأوروبية فكانت ترفضها وتفضل العقود قصيرة المدى حتى تترك المورد دائما تحت الضغط، كون الغاز كان متوفر بكثرة وفرص الإمداد كبيرة لاسيما من أكبر مورد "روسيا" بقدرة ضخ ضخمة وثمن منخفض، أما اليوم بعد انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية أصبح المستهلك الأوروبي يفضل العقود الطويلة لأنه يضمن بذلك ثبات السعر، الى جانب ثبات التدفق باستمرار.

تمثل العقود طويلة الأمد التي أبرمتها الجزائر مع شركائها الأوروبيين في منطقة غرب المتوسط ركيزة أساسية لدعم مكانتها كمورد موثوق ومستقر للغاز الطبيعي، فقد ساهمت هذه العقود في ضمان استمرارية الإمدادات، تعزيز الثقة المتبادلة وتوفير عائدات مالية مستقرة للجزائر، كما عززت أمن الطاقة للدول الأوروبية المستوردة، وقد تسارعت وتيرة هذه الاتفاقيات بعد 2022، حين بدأت أوروبا البحث عن شركاء بديلين لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

أبرمت الجزائر اتفاقيات طويلة الأمد مع دول مثل إيطاليا وإسبانيا وألمانيا، تضمن استمرار إمدادات الغاز بشكل مستقر وبكميات كبيرة، أبرز هذه العقود مع عمالقة الطاقة مثل "إيني الإيطالية، "شيفرون وإكسون موبيل الأمريكية، "توتال الفرنسية..

1. **إيطاليا: شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد:** بعد وصول أغلب العقود الطاقوية إلى نهاية آجالها مع نهاية 2019، دخلت الجزائر مرحلة تجديد عقود الغاز مع شركائها التقليديين،

[1] هبة مصطفى، "أكبر مصدري الغاز المسال في أفريقيا.. ما فرص الجزائر ومصر؟"، منصة الطاقة، 11-3-2024. https://2u.pw/NJWxF

[2] Medgaz Gas Pipeline, Global Energy Monitor, 4-12-2024. https://www.gem.wiki/Medgaz_Gas_Pipeline

وعلى رأس القائمة إيطاليا الشريك التاريخي للجزائر برعاية عملاق الغاز "إيني". حيث وقّع الطرفان في ماي2019على تجديد عقود توريد الغاز لإيطاليا لعشر سنوات اعتبارا من 2020، وبكميات تتراوح بين 9 مليارات و10 مليارات متر مكعب سنويا. رغم أنها كمية أقل مما كانت عليه سابقا بالنظر إلى تراجع نمو الاقتصاد الإيطالي.[1]

توصلت بعدها الشركة النفطية الجزائرية "سوناطراك" إلى اتفاق مع نظيرتها "إديسون"، لتجديد عقد بيع الغاز الجزائري إلى إيطاليا لمدة ثماني سنوات. يذكر بأن العقد الاول بين سوناطراك وإديسون يعود لسنة 2008 وعبر هذا الاتفاق الذي تم توقيعه في نوفمبر 2019سيتم تمديده الى غاية 2028 مع سنتين إضافيتين حسب الاختيار، بكميات تصل إلى مليار متر مكعب سنويًا. ما يسمح بتعزيز موقع اديسون وكذلك سوناطراك في السوق الايطالية.[2]

وقد سبق تجديد هذا العقد، آخر لسوناطراك مع شركة "إينال" لمدة 8 سنوات، اعتبارًا من 2020، لتوريد 3 مليارات متر مكعب سنويًا. والذي سيمكن سوناطراك الى جانب تلك التي تم إبرامها مع مجمعي "إيني" و "إديسون" من تأمين مستوى تموين ب 13 مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي باتجاه السوق الايطالية عبر أنبوب الغاز "العابر للمتوسط" المسمى كذلك انبوب الغاز "انريكو ماتي" -الذي يعد ي ثمرة الشراكة المبرمة في 1977 بين سوناطراك وإيني-الى غاية 2027 مع إمكانية التمديد الى غاية 2029.[3]هذه العقود مجتمعة، تُسهم في تأمين حصة سوقية كبيرة للجزائر في السوق الإيطالية.

2. **إسبانيا واستمرار التعاون رغم التحديات:** جددت "سوناطراك" في شهر أوت 2018 عقد توريد الغاز إلى إسبانيا من خلال شريكها "ناتيرجي" بكميات سنوية تقدر بـ 8 مليارات متر مكعب على امتداد 9 سنوات، ما يرفع صادرات الجزائر الى قرابة 29 مليار متر مكعب سنويا، نحو جنوب القارة الأوروبية. لاسيما أن سياسات الدول الأوروبية فيما بينهم تقضي بأن كل دولة لديها فائض تصدره لدولة أوروبية أخرى في إطار سياسة الاتحاد.[4]

[1] حمزة كحال، "الجزائر تجدد ثالث عقود الغاز الطبيعي مع إيطاليا"، العربي الجديد، 13-11-2019. https://2u.pw/dOaEx

[2] "تجديد عقد لتموين إيطاليا بالغاز الجزائري"، وكالة الأنباء الجزائرية، 12-11-2019. https://2u.pw/zyPjJ

[3] المرجع نفسه.

[4] حمزة كحال، الجزائر تجدد ثالث عقود الغاز الطبيعي مع إيطاليا، مرجع سابق.

وحتى عام 2021، كانت هناك عقود طويلة الأمد لتوريد الغاز الجزائري إلى إسبانيا والبرتغال عبر خط المغرب-أوروبا، قبل توقفه بسبب تصاعد حدة التوترات السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.[1]

واصلت الجزائر تزويد شريكها الإسباني من خلال أنبوب الغاز "ميدغاز" بشكل أساسي وكذا استعمال البواخر الناقلة للغاز عند الحاجة، مؤكدة على التزامها بالعقود المبرمة.[2]

3. **فرنسا وتعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي المسال:** أبرم مجمع "سوناطراك" الجزائري، عقوداً متوسطة وطويلة المدى مع المجمع الطاقوي الفرنسي "أنجي"، بخصوص بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال والغاز عبر الأنابيب، بعد تعثر المفاوضات بين شركتي "توتال" و"غاز-سويز" بسبب مدة العقود التي تريدها فرنسا 5 سنوات قابلة للتجديد، في حين تتمسك الجزائر بـ 10 سنوات على الأقل. ولذلك لم تكشف سوناطراك عن مدة العقد. كما تم تجديد عقد توريد الغاز الطبيعي عبر الأنابيب لمدة 3 سنوات، بكميات تصل إلى 500 مليون متر مكعب سنويًا.[3]

ويضاف إلى هذه العقود، تلك التي جددت عام 2018مع كل من "بوتاش" التركية، التي ستزودها "سوناطراك" بكميات من الغاز تقدر بـ 5 مليارات متر مكعب سنويا لمدة 5 أعوام. كما أنه خلال أزمة الطاقة الأوروبية، جددت سوناطراك عقد توريد الغاز الطبيعي المسال مع شركة "بوتاش" التركية وشركة "ديبا" اليونانية والشركتين الفرنسيتين "إنجي وتوتال إنرجيز"، إذ تمثل عقود التوريد طويلة الأجل هذه أكثر من 10 مليارات متر مكعب، وتبيع سوناطراك الباقي في سوق الغاز الطبيعي المسال الفورية.[4]

4. **البرتغال:** في جوان 2019، اتفق الطرف الجزائري مع نظيره البرتغالي "غالب" على تجديد عقد تصدير الغاز لعشر سنوات أخرى اعتبارا من 2020، بكميات تصل إلى 2.5 مليار متر مكعب سنويا.[5]
5. **سلوفينيا:** في نوفمبر 2022، وقعت شركة سوناطراك عقداً مع شركة "جيوبلن" السلوفينية لتوريد 300 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة ثلاث سنوات تبدأ من

[1] Francis Ghilès, escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline, Barcelona Center for International Affairs, notes internacionals. (3November2021). P3.

[2] "غاز: الجزائر تنهي عقد أنبوب الغاز الأورو-مغاربي، وتزويد اسبانيا حصريا "بميدغاز"، وكالة الأنباء الجزائرية، 1-11-2021. https://2u.pw/z8i4v

[3] حمزة كحال، "الجزائر تجدد عقود الغاز مع فرنسا دون الكشف عن المدة"، العربي الجديد، 20-11-2021. https://www.alaraby.co.uk

[4] Gonzalo Escribano, Another round of Algerian gas for Europe, P12. مرجع سابق

[5] حمزة كحال، "عقود الغاز الجزائري... التخلي عن الإمدادات طويلة الأمد"، العربي الجديد، 6-8-2019. https://2u.pw/J8T3E

جانفي2023، وهو العقد الذي أعاد الجزائر إلى السوق السلوفيني بعد انقطاع دام عشر سنوات (2012-2022). ومؤخرا في ماي 2024، تم توقيع اتفاق لزيادة الكميات الموردة عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يربط الجزائر مع إيطاليا، مما يعكس توسع الجزائر في شرق أوروبا وتعزيز مكانتها في هذا السوق.[1]

6. **التشيك:** في إطار اتفاقية تم توقيعها بعد مفاوضات استمرت عامين، بدأت الجزائر في أكتوبر 2024 تزويد التشيك بالغاز عبر خط الأنابيب الذي يربط الجزائر مع إيطاليا "ترانسميد". مما يمثل دخولاً استراتيجياً للغاز الجزائري إلى سوق وسط وشرق أوروبا، ويعزز دور سوناطراك كمورد موثوق وطويل الأمد في السوق الأوروبية.[2]
7. **بريطانيا:** وقعت سوناطراك اتفاقية مع الشركة البريطانية "غراين ال ان جي" لمدة 10 سنوات, بهدف توسيع قدرات تخزين وإعادة إمداد بالغاز الطبيعي المميع الجزائري على المدى الطويل, على مستوى المحطة التابعة لهذه الشركة البريطانية, وذلك اعتبارا من جانفي 2029، من شأنها رفع قدرة الاستيراد بما يعادل 3 ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المميع.[3]

ب. مذكرات التفاهم "الغاز+الطاقات المتجددة": وتتمثل فيما يلي:

1. **مذكرات التفاهم الجزائرية – الإيطالية:** شهدت العلاقات الجزائرية-الإيطالية تعزيزًا ملحوظًا، حيث وقّع البلدان خمس مذكرات تفاهم في قطاع الطاقة خلال زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني للجزائر. تشمل هذه المذكرات على:

- ✓ زيادة صادرات الغاز إلى إيطاليا عبر تعزيز قدرات النقل الحالية.
- ✓ إنشاء خط أنابيب جديد لنقل الهيدروجين من الجزائر إلى إيطاليا.
- ✓ التعاون في مشاريع الربط الكهربائي البحري بين البلدين.
- ✓ تطوير مشروعات مشتركة لخفض انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة.
- ✓ توسيع قدرات إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وقعت سوناطراك مع المجمع الإيطالي "إيني"، واحدة تخص تحسين شبكات الربط الكهربائي بين الجزائر وإيطاليا من أجل الانتقال الطاقوي المستدام, بينما تتعلق أخرى بالتعاون التكنولوجي لخفض إحراق الغاز والتثمين وتقنيات أخرى لخفض الانبعاثات. وتخص هذه الاتفاقيتين رفع

[1] "اتفاقية لزيادة صادرات الغاز الجزائري إلى سلوفينيا"، منصة الطاقة، 27-5-2024. https://2u.pw/qnKok
[2] "دولة أوروبية تتسلم أول شحنة غاز من الجزائر"، منصة الطاقة، 3-11-2024. https://2u.pw/YRd6h
[3] "الصناعة الغازية بالجزائر بالأرقام"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2-3-2024. https://2u.pw/eBXEY

قدرة نقل الغاز الحالية، ومد خط أنابيب غاز جديد لنقل الغاز الطبيعي وكذا الهيدروجين والأمونيا الزرقاء والخضراء بالتناوب، إضافة إلى مد كابل كهربائي بحري ورفع قدرة تمييع الغاز الطبيعي الحالية[1]،يضاف لها المذكرات التالية:

- **مذكرة تفاهم لتسريع تطوير مشاريع الغاز والهيدروجين الأخضر (مايو 2022):**

وقعت سوناطراك وشركة "إيني" مذكرة تفاهم في روما تهدف إلى تسريع تطوير حقول الغاز في الجزائر وخفض الانبعاثات الكربونية عبر الهيدروجين الأخضر. وتمثل هذه المذكرة خطوة أخرى في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين إيطاليا والجزائر وتتماشى مع استراتيجية إيني لتنويع مصادر الطاقة مع التركيز على خفض الانبعاثات الكربونية. كما تغطي المذكرة أيضاً التقييم الفني والاقتصادي لمشروع تجريبي للهيدروجين الأخضر في بئر رباع شمال (BRN) في الصحراء الجزائرية، بهدف دعم إزالة الكربون من محطة غاز بئر رباع شمال التي تديرها شركة سوناطراك-إيني جي إس إي المشتركة.[2]

- **مذكرة تفاهم لدراسة مشروع ربط كهربائي بحري (يوليو 2024):** وقعت شركتا النفط والغاز الجزائريتان سوناطراك وسونلغاز مذكرة تفاهم مع شركة "إيني" الإيطالية يوم الأربعاء لدراسة جدوى مشروع الربط الكهربائي لإنشاء كابل بحري لتزويد الأسواق الإيطالية والأوروبية بالكهرباء.[3]

2. **مذكرات تفاهم الجزائرية – الاتحاد الأوروبي:** وتتمثل فيما يلي:

- **الحوار السياسي رفيع المستوى في مجال الطاقة (مذكرة تفاهم حول الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة):** تم انعقاد الاجتماع الخامس للحوار السياسي رفيع المستوى بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تم استعراض التقدم في تنفيذ مذكرة التفاهم ومناقشة سبل تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المختلفة. أين تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون في مجالات الغاز الطبيعي، الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة في بروكسل في 5 أكتوبر 2023.

[1] "خط أنابيب لنقل الهيدروجين من الجزائر إلى أوروبا عبر إيطاليا"، منصة الطاقة، 23-1-2023. https://2u.pw/2mgKW

[2] New agreement reached by SONATRACH and Eni to accelerate the development of gas projects and decarbonization via green hydrogen, Eni company (26-5-2022). P1.

[3] Nayera Abdallah, Algeria's oil and gas firms sign MoU with Eni for electricity supply, Sonatrach says Reuters, 31-7-2024. https://www.reuters.com/business/energy/algerias-oil-gas-firms-sign-mou-with-eni-electricity-supply-sonatrach-says-2024-07-31/

يأتي هذا الاجتماع في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، الموقعة في الجزائر العاصمة عام 2013، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز العلاقات في مجال الطاقة مع احترام توازن المصالح بين الطرفين، من خلال المزيد من التبادلات في إطار مجموعة العمل القطاعية وفريقي الخبراء المعنيين بالغاز الطبيعي والكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة اللذين تم إنشاؤهما في عام 2015. كما نوقشت آفاق التعاون في مجال الهيدروجين المتجدد، لاعتباره مجالًا ذا أولوية لتعزيز التحول الأخضر. واتفق الجانبان على تسريع المناقشات حول التعاون في مجال الكهرباء، وخاصة الربط البيني بين الشبكات الكهربائية الأوروبية والجزائرية والتبادلات عبر الحدود.[1]

- **مذكرة تفاهم مع "توتال إنرجيز» (Total Energies):** وقعت سوناطراك وتوتال إنرجيز مذكرة تفاهم تجسد رغبة الطرفين في تعزيز شراكتهما وتوسيع مجالات تعاونهما، تنخرط الأخيرة في مسعى تنفيذ برنامج عمل يهدف إلى تقييم وتطوير موارد المحروقات بمنطقة الشمال الشرقي لتيميمون، وذلك اعتمادا على منشآت المعالجة القائمة بالمنطقة لتقليل التكاليف والانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، تم تمديد عقد توريد الغاز الطبيعي المسال، مما يعزز الشراكة بين الشركتين.[2]

تشكل مذكرات التفاهم بين الجزائر ودول غرب المتوسط الأوروبية، إطارًا شاملاً لتعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين. وتدعم هذه الشراكات مكانة الجزائر كمورد موثوق ومهم في السوق الأوروبية، وتفتح آفاقًا واسعة للاستثمار المشترك، نقل التكنولوجيا، وتحقيق أهداف الاستدامة المناخية، إذ تشجع الشركات الأوروبية على اغتنام الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة الجزائري على أساس مبدأ "رابح-رابح".[3]

من جهة أخرى، شهدت السنوات الأخيرة توقيع الجزائر عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات استراتيجية مع شركات أمريكية كبرى للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، بهدف تعزيز الاستكشاف والإنتاج ونقل التكنولوجيا، ما يمثل فرصة كبيرة لدعم مكانة الجزائر كمورد رئيسي للغاز خاصة نحو أوروبا. أبرز هذه المذكرات:

[1] Joint press statement: EU – Algeria high-level energy dialogue, Directorate-General for Energy, 5-10-2023. https://energy.ec.europa.eu/news/joint-press-statement-eu-algeria-high-level-energy-dialogue-2023-10-05_en

[2] "محروقات: سوناطراك توقع مذكرة تفاهم مع "توتال إنرجيز"، وكالة الأنباء الجزائرية، 8-4-2024. https://2u.pw/IzjHe

[3] "الاجتماع السنوي الرابع للحوار السياسي رفيع المستوى حول الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالجزائر"، وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، 10-10-2022. https://2u.pw/41x4R

- **شراكة مع "بيكر هيوز (Baker Hughes):** أبرمت سوناطراك في شهر ماي من العام 2023، صفقة بقيمة 2.3 مليار دولار مع الشركة لأمريكية "بيكر هيوز" وشركة "تكنيمون" الإيطالية لتطوير أكبر حقل للغاز الطبيعي في البلاد، حاسي الرمل. ويتضمن المشروع إنشاء ثلاث محطات ضغط وتكييف شبكة تجميع الغاز الحالية، ومن المتوقع الانتهاء منه في غضون 39 شهرًا.
- **اتفاقيات ومحادثات مع "إكسون موبيل" (ExxonMobil):** في شهر ماي من العام 2024، وقعت سوناطراك اتفاقية مع "إكسون موبيل" الأمريكية للتنقيب عن النفط، مع خطط لتوسيع التعاون في استكشاف وتطوير حقول الغاز. وتُجري الشركة أيضاً محادثات متقدمة مع سوناطراك حول مشاريع استكشاف جديدة في الجزائر. وهدف هذه الشراكة مضاعفة إنتاج الجزائر من الغاز والوصول إلى 200 مليار متر مكعب سنوياً على المدى المتوسط، ما يعزز موقع الجزائر كمورد رئيسي لأوروبا.[1]
- **اتفاقية مع "شيفرون" (Chevron):** وقعت سوناطراك في مايو 2024 اتفاقية مع "شيفرون" لتطوير حقول أهنات في ولاية إليزي وبركين في ولاية ورقلة، ما يمثل دخولاً فعلياً لشيفرون في السوق الجزائرية، وبعدها وقعت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) في جانفي 2025 اتفاقية مع ذات الشركة لدراسة إمكانيات موارد النفط والغاز البحرية الجزائرية، في إطار جهود الجزائر لتعزيز استثماراتها في الاستكشاف البحري، وتمتد الاتفاقية 24 شهراً إذ تهدف لإنجاز دراسة تقنية وجيولوجية معمقة، تمهيداً لمشاريع استكشاف وتطوير مستقبلية.[2]
- **مذكرات تفاهم مع "أوكسيدنتال بتروليوم" (Occidental Petroleum):** وقعت كل من شركة سوناطراك وشركة "أوكسيدنتال بتروليوم كوربوريشن" بالولايات المتحدة الأمريكية, مذكرتي تفاهم على هامش المنتدى الجزائري الأمريكي للطاقة 2025، بهدف تعزيز وتوسيع تعاونهما في مجال استكشاف وانتاج المحروقات في الجزائر.

تتعلق مذكرة التفاهم الأولى، بتحديد إطار المناقشات المتعلقة بدراسة إمكانيات التعاون في تطوير المكامن الكربوناتية، أما المذكرة الثانية، فتنص على تطبيق تقنيات الاستخراج المعزز للنفط، بغرض تعظيم الإنتاج وتعزيز عوامل الاسترجاع النهائي. وتأتي وهذه الشراكة ضمن استراتيجية الجزائر لجذب استثمارات نوعية وتعزيز القدرات التقنية في القطاع.[3]

[1] " Algeria: record investments by US companies in the gas sector", Nova news, 19-6-2024. https://www.agenzianova.com/en/news/Algeria-record-investments-by-US-companies-in-the-gas-sector/

[2] الجزائر و"شيفرون" الأمريكية توقعان اتفاقية للتعاون في التنقيب البحري، Rt Arabic 22-1-2025. https://arabic.rt.com/middle_east/1639392-/

[3] شركة أمريكية توقع مذكرتين مع الجزائر لاستكشاف فرص شراكة جديدة بالطاقة، Rt Arabic 16-4-2025. https://arabic.rt.com/business/1664993

تسعى الجزائر من خلال هذه المذكرات الى جذب التكنولوجيا المتقدمة بهدف زيادة الكفاءة، بالإضافة إلى العمل على رفع إنتاج الغاز وصادراته إلى أوروبا لتعزيز أمن الطاقة وزيادة العائدات. ومن جهة أخرى، تركز على تنويع الشركاء والأسواق من خلال التعاون مع شركات أمريكية كبرى، الأمر الذي يعزز مكانتها كمورد موثوق. والأهم، تعمل على تسريع تطوير الحقول الجديدة واستغلال المناطق غير المستغلة، مما يدعم عمليات الاستكشاف والنمو في قطاع الغاز.

المطلب الثاني: إعادة إحياء المشاريع المجمدة والمتعثرة وتبني المشاريع الجديدة

- **مشروع أنبوب الغاز "غالسي" (GALSI):** هو خط أنابيب غاز كان يهدف لربط الجزائر بجزيرة سردينيا الإيطالية ومن ثم إلى البر الرئيسي لإيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي. يجمع المشروع بين مجمع سوناطراك وشركة "إيني" الإيطالية ويمتد عبر أكثر من 837 كيلومترًا، منها 565 كيلومترًا عبر البحر الأبيض المتوسط، و272 على اليابسة، بطاقة 8 إلى 10 مليار متر مكعب سنويا حاليا.

وقد تم تجميد المشروع منذ أكثر من 10 سنوات بسبب وفرة الغاز الروسي في السوق الأوروبية آنذاك، لكنه لم يلغ نهائيا. ومؤخرا تم إعادة إحياء المشروع ضمن اتفاقيات تعاون جديدة. وكانت الحرب الروسية الأوكرانية سببا في عودته نظرًا لأهميته في تأمين إمدادات الغاز لأوروبا بعدما خلفته الأزمة من انقطاع للإمدادات الروسية.

بعد إعادة مراجعته عام 2022 تم إضافة الهيدروجين والأمونيا الزرقاء الى جانب نقل الغاز، ما يعكس رغبة مشتركة في استغلال هذه البنية التحتية لدعم أمن الطاقة الأوروبي والتحول الطاقوي. حيث سيمكن هذا المشروع الجزائر بحلول عام 2030، من تغطية حوالي 25%من واردات الهيدروجين المستقبلية من أوروبا، وهو ما يدفع إلى ترسيخ مكانتها كمورد مستدام لأوروبا لمختلف الطاقات (الغاز والهيدروجين والكهرباء).[1]

- **مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP):** ويعتبر هذا المشروع مشروعا ضخما يهدف إلى نقل الغاز من نيجيريا عبر النيجر إلى الجزائر بمركز حاسي الرمل، بطول إجمالي يبلغ حوالي 4,128 كيلومترًا لتصدير الغاز النيجيري إلى أوروبا. يشكل الجزء الجزائري منه 1435

[1] صفاء لعوج، "بحدود 2030.. أنبوب "غالسي" سيجعل الجزائر "بطارية" أوربا"، تادامسا نيوز، 12-2-2923. https://2u.pw/03Sdi

ميلاً، أي أكثر من نصف الطول الإجمالي للمشروع. ويُعد من أكبر المشاريع الطاقوية في إفريقيا.[1]

أُطلق المشروع في السبعينيات، وقد تم إعداد اتفاقيات في عام 2002 وتطويرات لاحقة في عام 2005 و2006 و2009، عندما أصبح المشروع عالقًا تمامًا. وعلى الرغم من تشكيك الخبراء الدوليين في الطاقة حول إمكانية نقل الغاز الطبيعي الإفريقي عبر خط أنابيب الغاز عبر الصحراء الكبرى في المستقبل القريب، فقد يصبح المشروع واقعًا نتيجة لنقص إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا الناتج عن توقف تدفق الغاز الروسي-الأوروبي، لكنه يحتاج إلى 13 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة لجعله واقعا مقسمة إلى 10 مليارات دولار للتجهيز والبناء، و3 مليارات دولار لمراكز جمع الغاز.

سيعمل أنبوب الغاز على نقل الغاز النيجيري من حقول أبوجا إلى منطقة بني صاف مرورا عبر الصحراء. كما سيوفر الغاز الطبيعي لكامل منطقة غرب إفريقيا، بالإضافة إلى تزويد جنوب أوروبا عبر الشبكة الموجودة في الجزائر.[2]

منذ توقيع مذكرة تفاهم في يوليو 2022، تسعى كل من الجزائر وأبوجا ونيامي جاهدةً لتسريع وتيرة تطوير المشروع استجابةً للارتفاع الحاد في أسعار الغاز والتوترات الجيوسياسية المتفاقمة نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا. فخط أنابيب الغاز عبر الصحراء الكبرى يمثل بديلا استراتيجيا لأوروبا، التي تسعى إلى تنويع مصادر إمداداتها من الغاز. أما بالنسبة للدول المعنية، يشكل المشروع أيضًا أداة اقتصادية، مع ما يحمله من عوائد محتملة على صعيد الاستثمارات والبنى التحتية للطاقة.[3]

غير أنه رغم توقيع اتفاقيات لتسريع إنجازه في فبراير 2025، تواجه المشروع تحديات سياسية، خاصة انسحاب النيجر من الدراسات النهائية، مما يهدد استمرارية المشروع في الفترة الأخيرة (ماي 2025).

[1] Abdelkrim Ainouche, Mokhtar Bouanik, ALGERIAN NATURAL GAS TRANSPORTATION NETWORK : RELIABLE MEASUREMENT SYSTEMS AND CONTROL, AND EXPERIENCE OF ALGERIA IN THE GAS METERING STATIONS, 1ères JOURNEES NATIONALES SUR LE TRATEMENT, LE STOCKAGE, LE TRANSPORT ET LA DISTRIBUTION DES HYDROCARBURES) JNTSTD) , P8.

[2] Kamel Achab, Gazoduc Transsaharien en Algérie, International Trade Administration, 22-9-2022. https://2u.pw/OfETi

[3] Accélération du projet de gazoduc transsaharien : Alger, Abuja et Niamey signent des accords clés, energy news (actualités de l'énergie), 13-2-2025. https://energynews.pro/en/acceleration-of-the-trans-saharan-gas-pipeline-project-algiers-abuja-and-niamey-sign-key-agreements/

المطلب الثالث: تحديث وتوسيع البنية التحتية لنقل للطاقة

لا بد من إدراك أن القدرة التنافسية للجزائر في سوق غرب المتوسط لا تُبنى فقط على الموارد، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة البلاد على تحديث وترميم بنيتها التحتية الطاقوية واللوجستية. فأنابيب الغاز، محطات التكرير، شبكات السكك الحديدية، والموانئ البحرية، تشكّل كلها العمود الفقري لاقتصاد طاقوي قادر على تلبية الطلب الأوروبي المتزايد، سواء في مجال الغاز الطبيعي أو في مجالات الطاقة النظيفة، كالهيدروجين الأخضر. وعليه، فإن الاستثمار في البنية التحتية لا يُعد مجرد مطلب تقني، بل يمثل فرصة استراتيجية من شأنها أن تُمكّن الجزائر من ترسيخ موقعها كمورد موثوق للطاقة وفاعل طاقوي متكامل في منطقة غرب المتوسط.

تُدير شركة سوناطراك الجزائرية شبكة ضخمة من خطوط أنابيب النفط والغاز تمتد لمسافة 14,000 كيلومتر، وتوفر إمدادات الوقود محليًا وإقليميًا وعالميًا، مما يستدعي اعتماد تقنيات متطورة للحفاظ على الأمن والسلامة والاستدامة. فترميم أنابيب الطاقة ومحطات التكرير يسمح بتحسين كفاءة نقل الغاز وتقليل الخسائر الفنية.[1]

وعلى سبيل المثال، مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الذي يربط نيجيريا بالجزائر مرورًا بالنيجر، يعد أحد المشاريع الاستراتيجية التي تعكف الجزائر على تعزيزها بهدف توسيع شبكة أنابيب الغاز وتلبية الطلب الأوروبي المتزايد.

غير أن الجزائر لا تعتمد على الأنابيب حصرا، نظرا لما تتطلبه من صيانة وترميم دائم، لذلك تلجأ لتنويع وسائل النقل وخفض التكاليف. لذلك فإن خيار السكك الحديدية لنقل الغاز المسال من مراكز الإنتاج نحو موانئ التصدير يقلل الضغط على الطرق البرية ويخفض التكلفة اللوجستية، خاصة في الجنوب الغني بالاحتياطات. وبالتالي، يعزز قدرة الجزائر على الوصول إلى أسواق متعددة في المتوسط، خصوصًا إذا طُورت الموانئ (مثل أرزيو وبجاية). ما يؤكد توجه الدولة نحو تعزيز البنية التحتية وتطوير خدمات النقل، الإنجازات الهامة التي شهدها قطاع السكك الحديدية في الجزائر سنة 2024، منها إنشاء المجمع العمومي لإنجاز السكك الحديدية، وهو ما يسهم في تحسين نقل البضائع، بما في ذلك المنتجات الطاقوية، إلى الموانئ والمناطق الصناعية.[2]

تتوفر الجزائر حاليًا على شبكة من السكك الحديدية بطول 4,200 كيلومتر، ويرتقب أن تصل إلى نحو 12,500 كيلومتر في أفق 2030، بفضل ورشات ضخمة لإنجاز خطوط جديدة

[1] نوار صبح، خطوط أنابيب النفط والغاز في الجزائر تحت حماية "الحلول الذكية"، منصة الطاقة، 13-5-2024. https://2u.pw/AbkSO

[2] "2024 /سكك حديدية : سنة حافلة بالإنجازات "، وكالة الأنباء الجزائرية، 30-12-2024. https://2u.pw/LcpkL

وعصرنة أخرى، لاسيما بالهضاب العليا والجنوب الكبير، وهي مناطق غابت عنها هكذا مشاريع لفترة طويلة. إذ يُمكن تطوير السكك الحديدية ومراكز التوزيع الجزائر من نقل المعدات والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة المتجددة نحو مناطق الجنوب، حيث الشمس والرياح متوفرة بوفرة. كما تسهّل ربط مشاريع الطاقة المتجددة بشبكة الكهرباء الوطنية والإقليمية (خطوط الجهد العالي). حيث تُعد الجزائر مشروعًا استراتيجيًا لربط الشبكة الكهربائية الشمالية بالجنوب الكبير عبر خطوط جهد عالٍ بقدرة 400 كيلو فولت، تمتد لمسافة 880 كيلومترًا. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز تكامل الشبكة الوطنية وتسهيل نقل الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة في الجنوب إلى مناطق الاستهلاك في الشمال ومن ثم ربط الشبكة الكهربائية الوطنية بدول الجوار، بما في ذلك ليبيا، ومصر، وموريتانيا، ودول الساحل الإفريقي. يتيح هذا الربط تبادل الكهرباء وتصدير الفائض من الإنتاج، مما يعزز من دور الجزائر كمركز إقليمي للطاقة.[1]

فضلا عن خطوط النقل الرئيسية، هناك مشاريع لتوسيع البنية التحتية للغاز الحالية والمستقبلية، أهمها:

- مشروع تعزيز حقل حاسي الرمل: مشروع بقيمة 2.3 مليار دولار يهدف إلى تحسين كفاءة تدفق الغاز إلى أوروبا ويتضمن إنشاء ثلاث محطات جديدة لتعزيز الغاز وتحديث نظام التجميع، ومن المتوقع اكتماله بحلول عام 2027، وسيوفر 188 مليون متر مكعب قياسي يوميًا.
- تطوير حقل بيركين للغاز: تعاون مع شركة غازبروم الروسية يتضمن حفر 24 بئرًا جديدًا وإنشاء مرافق معالجة إضافية للغاز، ومن المتوقع بدء الإنتاج الأول بحلول عام 2025، بهدف زيادة الصادرات إلى أوروبا.[2]

في ذات السياق، تبرز اليوم تقنية الربط الهجين بين الغاز والطاقة النظيفة، إذ يمكن استخدام شبكة أنابيب الغاز بعد تأهيلها لنقل الهيدروجين الأخضر (إما مباشرة أو عبر المزج مع الغاز الطبيعي بنسبة معينة)، وهو توجه تدعمه أوروبا بشدة، ومن بين المشاريع القابلة فنيًا للتعديل لاستيعاب هذه الأنواع من الوقود النظيف، خطوط GALSI وMedgaz.

في نفس سياق الانتقال للطاقة النظيفة، يتم العمل على تحديث محطات توليد الكهرباء القائمة وتطوير توربينات الغاز المحلية التي تعتمد تقنيات متقدمة وشراكات مع شركات عالمية

[1] سامر أبو وردة، "قطاع الطاقة في الجزائر يترقّب 6 مشروعات ضخمة خلال سنوات"، منصة الطاقة، 12-4-2025 . https://2u.pw/4YhfQ

[2] Samodien Thaakiea,5 Projets énergétiques à surveiller en Algérie en 2025. مرجع سابق

(مثل جنرال إلكتريك)، ما من شأنه دعم إنتاج كهرباء منخفضة الانبعاثات، وعليه تقليل البصمة الكربونية.[1]

بالإضافة الى ذلك، فالبنية التحتية المتطورة تسهل دمج مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح في شبكة الكهرباء الوطنية، وتدعم مشاريع الربط الكهربائي مع أوروبا، مما يفتح آفاق تصدير الكهرباء النظيفة. وعليه يمكن خلق قاعدة صناعية داعمة للطاقة النظيفة من خلال تحسين محطات التكرير ومراكز المعالجة التي يمكن أن تستخدم أيضًا لإنشاء وحدات صناعية لتحويل الطاقة الشمسية إلى وقود صناعي نظيف (مثل الأمونيا الخضراء أو الهيدروجين)، ما يعزز التصدير عبر المتوسط.[2]

المطلب الرابع: الاستثمار في الطاقات المتجددة

الى جانب الغاز الطبيعي الذي يُجمع على كونه الوقود الأنسب لمرحلة الانتقال الطاقوي، تُمثّل الطاقات المتجددة، فرصة استراتيجية للجزائر لتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية، لا سيما السوق الأوروبية الشريكة الرئيسية في مجال الطاقة.

في إطار برنامج الانتقال الطاقوي، وضعت الجزائر هدف للوصول الى 22 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام2030، لكن تبين أنه من الصعب تحقيقه في ظل ارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي من الوقود الأحفوري، لذلك تم تخفيض النسبة الى 15 جيجاواط مع تقليص نسبة الاستهلاك المحلي الى 15 من خلال تحسين الكفاءة الطاقوية في قطاعات عدة. غير أن قانون 2030 لم يصدر بشكل رسمي لغاية اليوم وهذا راجع لتأخر قوانين الاتحاد الأوروبي للتحول نحو الطاقات النظيفة.

من شأن حسن استغلال هذه الإمكانات، إلى جانب البنية التحتية الغازية القائمة والتي يمكن تكييفها لنقل الهيدروجين الأخضر، أن يمنح الجزائر موقعًا استراتيجيًا يرسّخ دورها كمزوّد رئيسي للطاقة لدول غرب المتوسط.

وتتيح الكهرباء المنتَجة من مصادر متجددة إمكانية توظيفها في مشاريع صناعية محلية أو استثمارات أجنبية بدلًا من هدرها، أو تصديرها إلى أوروبا في ظل تزايد الطلب. [3]

[1] " صادرات الجزائر من الكهرباء وتوربينات الغاز تنتعش في 2024"، منصة الطاقة، 16-2-2025. https://2u.pw/dNPOc

[2] " الجزائر في قلب التحول الطاقوي العالمي، مركز تنمية الطاقات المتجددة"، 24-12-2024، Portail Algérien. https://portail.cder.dz/ar/2024/12/24/

[3] Energy industry in Algeria, Advanced Energy Technologies, 12-4-2025. P8.

تشكل علاقات الجزائر الراسخة مع مستوردي الغاز الأوروبيين ركيزة قوية لشراكات مستقبلية في مجال الطاقة النظيفة، خاصة مع تزايد أهمية منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط كمركز لتطوير وتبادل الطاقة المتجددة، ما يمنح الجزائر موقعًا جغرافيًا حيويًا في هذا السياق.[1]

تخوض الجزائر اليوم مسارا مزدوجا رغم المنافسة الإقليمية المتصاعدة، إذ تسعى للحفاظ على دورها كمورّد رئيسي للغاز، بالتوازي مع تسريع جهودها في التحول الطاقوي، ما يفتح الباب أمام استثمارات طويلة الأمد وشراكات دولية. وقد أبدت شركات طاقة أجنبية اهتمامًا متزايدًا بالسوق الجزائرية، إلا أن مناخ الأعمال غير الجذاب وشروط التعاقد المعقدة ظلّا يشكلان عائقًا، مما دفع السلطات إلى إدخال إصلاحات تدريجية شملت إلغاء قاعدة "51/49" في 2020 والتي كان يرفضها الطرف الثاني بشدة، وإصدار قانون الاستثمار الجديد عام 2022، وهو ما ساهم في تذليل بعض العقبات أمام تدفق الاستثمارات ونقل الخبرات الأجنبية.[2]

ويُعد قانون المحروقات المعدل في ديسمبر 2019 أحد المرتكزات الأساسية في هذا التحول، حيث قدم حوافز مالية وتبسيطًا للإجراءات لتشجيع المستثمرين الأجانب، دون أن يعني ذلك تخلي الجزائر عن قطاع الطاقة التقليدي، بل محاولة موازنة تطويره مع مساعي التحول نحو مصادر طاقة أنظف.

ومن هذا المنطلق، فإن التحول إلى الطاقات المتجددة لا يخدم فقط التزامات الجزائر في تقليص الانبعاثات الكربونية، بل هو ضروري أيضًا للحفاظ على قدرة البلاد على تصدير الغاز، في ظل ارتفاع الاستهلاك المحلي. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت الجزائر هدفًا طموحًا يتمثل في إنتاج 22 جيجاوات من الطاقات المتجددة بحلول 2030، مع التركيز على الطاقة الشمسية الكهروضوئية (13.5 جيجاوات)، وطاقة الرياح (5 جيجاوات)، والطاقة الشمسية المركزة (2 جيجاوات)، والكتلة الحيوية (1 جيجاوات).[3]

في مجال الانتاج انطلاقا من الطاقة الشمسية تحوز الجزائر على القدرات الشمسية الأضخم في كامل الحوض المتوسط، إذ تتوفر من جراء موقعها الجغرافي على أغنى الحقول الشمسية، وتُعد من بين الدول ذات أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، خاصة في المناطق الصحراوية، حيث تصل الإمكانات إلى ما بين 1850 و2100 كيلوواط ساعة للمتر المربع وأكثر من

[1] Moussaoui Riyadh, Opportunities and challenges of exporting green hydrogen to Europe (Case of Algeria), Journal of Finance, Investment and Sustainable Development, Volume09, N°02, December 2024. P173.

[2] Van Zeebroeck Céline, Algeria: A new set of laws in Algeria to attract foreign investors, Baker & McKenzie, October 2022. P1,2.

[3] Amrani Reda, Algeria's Evolving Energy Strategy, Energy Intelligence, 28-10-2024. https://www.energyintel.com/00000192-d1e7-de51-a19a-fbf7e35e0000

3000 ساعة من أشعة الشمس سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر مساحات شاسعة من الأراضي المناسبة لإنشاء مزارع شمسية واسعة النطاق.[1]

الحجم الهائل لإمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر يجعلها مؤهلة لتكون لاعب مهيمن في مشهد الطاقة المتجددة العالمي. إذ يوفر الإشعاع الشمسي العالي والمساحات الشاسعة من الأراضي ميزة أساسية يمكن الاستفادة منها للاستخدام المحلي والصادرات.[2]

يشهد قطاع الطاقة الشمسية في الجزائر تطورًا تدريجيا، حيث توجد مصانع خاصة في باتنة برج بوعريريج، ورقلة وميلة قادرة على إنتاج ألواح شمسية بطاقة إجمالية تصل إلى 460 ميغاواط سنويًا – حتى وإن لم تتمكن بعد من المنافسة عالميًا من حيث الأسعار. ورغم كل هذا الحراك المؤسسي وتحديد الأهداف والخطط، فإن النتائج على الأرض ظلت محدودة. فقد بلغت القدرة المركبة للطاقة الشمسية والرياح في الجزائر 438 ميغاواط فقط بحلول ديسمبر 2021، أي بزيادة 26 ميغاواط فقط مقارنة بعامين سابقين، وهو ما يعادل عُشر قدرة المغرب في مجال الطاقات المتجددة. كما أن استمرار الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء يقلل من الحوافز لدى المواطنين والشركات لشراء هذه الألواح واعتماد الطاقة الشمسية، رغم محاولات الدولة تحفيز الإنتاج المحلي من خلال شروط تفضيلية في المناقصات.[3]

ورغم امتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي اللازمة لإنشاء المحطات ونسبة سطوع عالية مقارنة بباقي الدول المجاورة لها، بالإضافة إلى إمكاناتها في مجال تصنيع الألواح الشمسية، إلا أن الجزائر تفتقر للتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتعزيز كفاءة القطاع.

يعتبر مشروع "ديزرتيك" للطاقة الشمسية في الجزائر من بين المشاريع التي تم إجهاضها لأسباب مجهولة، والذي أُعلن عنه لأول مرة عام 2003 كمبادرة طموحة لتوليد الكهرباء النظيفة انطلاقا من الطاقة الشمسية الحرارية وتصديرها إلى أوروبا وأفريقيا، واجه عدة تحديات وأسباب أدت إلى فشله أو تجميده لفترات طويلة، مع محاولات لإحيائه مؤخراً. يُعزى فشله إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها غياب الإرادة السياسية، وتخوّف السلطات من فقدان السيطرة السيادية على مواردها الطاقوية لصالح جهات أجنبية. كما واجه المشروع صعوبات في التمويل، وضعفًا في البنية التحتية لنقل الكهرباء، إلى جانب تراجع اهتمام الدول الأوروبية بالمشروع لصالح تطوير مصادر الطاقة المتجددة محليًا. ما زاد من تعقيد الوضع هو عدم الاستقرار الإقليمي جراء أحداث الربيع

[1] خليل دعاس، عبيدات عبد الوهاب، التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م6، ع2(ديسمبر 2021) ص495.

[2] Yasmine Akrimi, Europe's Energy Crisis and the Opportunity for an EU-Algeria Renewable Energy Cooperation, Brussels International Center, OCTOBER 2022, P3.

[3] Andrew Farrand, Against the flow : Europe's role in kickstarting Algeria's green transition, European Council on Foreign Relations, october2022. P13.14

العربي، ما أدى إلى انسحاب شركاء دوليين وتجميد المشروع في الجزائر، رغم استمراره بأشكال مصغّرة في دول أخرى كالمغرب. لكن مع تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة كانت محاولات إحياء المشروع مع الشركاء الألمان، مع توقيع اتفاقيات تهدف إلى تنفيذ محطات ألواح شمسية عالية التقنية.[1]

أعيد وضع الطاقة المتجددة وبشكل وخاص الطاقة الشمسية، في صلب الاستراتيجية الوطنية مع برنامج لإنتاج 15 ألف ميغاواط بحلول 2030. أين برز مشروع مجمع سونلغاز لإنجاز 2000 ميغاواط أكبر مشروع للطاقة الشمسية في الجزائر، يتضمن إنشاء 15 محطة في 12 ولاية، بقدرات تتراوح بين 80 و220 ميغاواط لكل منها. حيث سيدعم زيادة حصة الطاقات النظيفة في مزيج الكهرباء الوطني وخفض الانبعاثات الكربونية. فمن المتوقع أن تستحوذ الطاقة الشمسية على نسبة تتراوح ما بين 30 إلى 40% من الكهرباء في البلاد بحلول عام2030.[2]

إن الوصول لهذا الهدف في هذه المدة القصيرة يعد شبه مستحيل. فرغم الخطط المعلنة، لا تزال أكثر من 97% من الكهرباء المنتَجة في الجزائر تأتي من محطات تعمل بالغاز الطبيعي تُستخدم لتغذية الشبكة الوطنية بتكلفة منخفضة نسبيًا، مما يجعل خيار التخلي عنه لصالح مصادر أخرى أكثر تكلفة غير جذاب اقتصاديًا. فالجزائر ما زالت تعتبر الغاز خيارها الأول للكهرباء، وهو ما يُضعف إمكانية الانتقال السريع إلى مصادر متجددة.

ومع ذلك، تسعى الجزائر لتحفيز الاستثمارات الخاصة في الطاقة الشمسية من خلال فتح السوق وتهيئة الإطار القانوني، بما في ذلك استثناء مشاريع الطاقات المتجددة من القاعدة التي كانت تُقيد ملكية الأجانب بنسبة 49% فقط، ما يُعد خطوة مهمة لتشجيع الشراكات الدولية وضخ الاستثمارات.[3]

استنادًا للمقابلة مع المختص في الطاقة الشمسية الاستاذ **"عبد العظيم كمال"**، تمكنت الجزائر حتى الآن من تحقيق قدرة إنتاجية تبلغ 3 جيجاواط فقط من الطاقة الشمسية، ضمن الهدف الوطني المعلن. غير أن الخبير يرى أن بلوغ الهدف الأسمى بقدرة تصل إلى 15 جيجاواط

[1] مصعب بالي، توفيق غفصي، "دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة - مشروع ديزرتيك - الأورو متوسطي أنموذجا "-، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، م1، ع1(30-6-2019)، ص 88.

[2] سامر أبو وردة، "أكبر مشروع للطاقة الشمسية في الجزائر.. انطلاقة برنامج الطاقة المتجددة 2035"، منصة الطاقة 26-3-2024. https://2u.pw/D15yxgq3

[3] Algeria Economic Update: Navigating Reforms for Sustainable Growth, Washington, DC: World Bank, 2024. https://www.worldbank.org/en/country/algeria

بحلول عام 2030 أو 2035 يظل ممكنًا، شريطة توفر إرادة سياسية جادة وتعبئة فعالة للموارد والإمكانات المتاحة.[1]

بالإضافة إلى الطاقة الشمسية، تولي الجزائر اهتماماً متزايداً لطاقة الرياح، إذ تُعد مصدرًا واعدًا لتوفير طاقة متجددة مستقرة على مدار الساعة. وتشكل مناطق الهضاب العليا والجنوب الجزائري مواقع مثالية لتطوير مشاريع الرياح، بفضل ما تتمتع به من سرعات رياح عالية ومساحات شاسعة. تُعزز هذه الإمكانات من قدرة الجزائر على إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بكفاءة عالية. [2]

وحسب المقابلة التي أجريت مع الخبير في طاقة الرياح الاستاذ **"بختي أحمد"**، تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من طاقة الرياح تُقدّر بـ 172 تيراواط ساعي سنويًا، منها 37 تيراواط ساعي قابلة للاستغلال اقتصاديًا، خاصة في المناطق الجنوبية وعلى طول الساحل، حيث تتجاوز سرعة الرياح في بعض المناطق ثمانية أمتار في الثانية. إلا أن هذه الإمكانات لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي.

في إطار التحول الطاقوي، تتبنى الجزائر عدة مبادرات لتوسيع الاعتماد على الرياح، من بينها تهجين أنظمة الطاقة الشمسية والرياح في محطات الجنوب، مما يُساهم في تقليص استهلاك الغاز ورفع مساهمة طاقة الرياح في مزيج الكهرباء الوطني من 3% إلى 6% بحلول 2030. كما يجري التخطيط لربط مشاريع الرياح بإنتاج الهيدروجين الأخضر الموجه للتصدير نحو أوروبا.

وفي خطوة طموحة لتنويع مصادر الطاقة، تعتزم الجزائر إطلاق مشروع ضخم لطاقة الرياح بقدرة 1000 ميغاواط موزعة على 10 مواقع مختارة، ما يمثل دفعة قوية نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الأمن الطاقوي، ورغم ذلك تواجه هذه التطلعات عدة تحديات، أبرزها الاعتماد الكبير على المحروقات، إلى جانب تزايد الاستهلاك المحلي للطاقة. [3]

هناك مشاريع تجريبية في مجالات أخرى مثل الكتلة الحيوية، الحرارة الأرضية، والتوليد المشترك، ضمن خطة شاملة لتطوير قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة. إذ هناك إمكانات لتوليد الطاقة من الكتلة الحيوية من النفايات المنزلية ونفايات صناعة زيت الزيتون ومياه الصرف الصحي، تقدر بنحو 1706 جيجاوات في الساعة. كما تمتلك الجزائر إمكانات متواضعة في مجال

[1] مقابلة مع عبد العظيم كمال، أستاذ بحث قسم أ مختص في الطاقة الشمسية الكهروضوئية، واقع الطاقة الشمسية في الجزائر، مركز تنمية الطاقات المتجددة (الجزائر: 9فيفري2025).

[2] Hellalbi Mohamed Amin, Bouabdallah Ahcene, The potential of mixing model of wind speed distribution in Algerian High Plateaus, Journal of Renewable Energies, Renewable Energy Development Center (CDER),18-9-2024. https://revue.cder.dz/index.php/rer

[3] مقابلة مع أحمد بختي، أستاذ بحث قسم أ مختص في طاقة الرياح، واقع طاقة الرياح في الجزائر، مركز تنمية الطاقات المتجددة (الجزائر: 10فيفري2025).

الطاقة الكهرومائية، مع حوالي 103 مواقع محتملة للسدود وحوالي 65 مليار متر مكعب من الأمطار السنوية. تعتبر حاليًا أكثر مصادر الطاقة المتجددة استغلالًا في الجزائر.[1]

في ذات الشأن لا يمكن إهمال أهمية الطاقة الحرارية الأرضية في الاقتصاد الوطني في سياق الانتقال الطاقوي لما تمتاز به من خصائص تجعلها مختلفة عن باقي مصادر الطاقة المتجددة. فبالعودة الى مقابلتي مع المختص في المجال "**ب عبد القادر**"، فإن ما يمنح هذه الطاقة قيمة مضافة هو كونها طاقة جوفية مخزنة تحت الأرض، ما يجعلها متاحة على مدار الساعة، خلافًا للطاقة الشمسية التي تتطلب بطاريات تخزين مكلفة في الليل وأوقات الذروة، كما أنها مكلفة وتشغل حيزًا كبيرًا، وتُستخرج الطاقة الحرارية الأرضية عبر الحفر والتنقيب، على غرار طرق استخراج الطاقات الأحفورية، مما يجعلها خيارًا استراتيجيًا للدولة في حال توفر الإرادة السياسية والتكنولوجية للاستثمار فيها. فبالرغم من امتلاك الجزائر لموارد معتبرة في هذا المجال، إلا أن استغلالها لا يزال في مراحله الأولية، ويعاني من ضعف في الاستثمارات وغياب التكنولوجيا المتطورة.

والاستثمار في هذا المصدر يمكن أن يُساهم في تقليص الاعتماد على الغاز الطبيعي، وتوفير كميات أكبر منه للتصدير، مما يعزز دور الطاقة الحرارية الأرضية كعنصر مكمل خاصة أنها مخزنة تحت الأرض أي لا تحتاج لتكاليف التخزين كحال الطاقات الأخرى. لكن تبقى هذه الطاقة مهمشة ولا تأخذ حقها من الاستثمار في التكنولوجيا اللازمة لتطويرها رغم أنها تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.[2]

فيما يخص الهيدروجين الأخضر الذي يعد من أهم الطاقات الجديدة والمتجددة التي تنال اهتمام الجزائر ودول غرب المتوسط، فقد عرف طموحات واسعة من مشاريع واستراتيجيات. يُشكل تطوير هذه الشعبة ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية، التي ترتكز على الإنتاج، الاستهلاك التسويق، وخلق فرص نمو اقتصادي مستدام، إلى جانب تعزيز الشراكات الإقليمية.[3]

ومن أبرز المبادرات في هذا المجال مشروع ممر الهيدروجين الجنوبي (SoutH2Corridor)، مبادرة طويلة الأجل تهدف إلى إنتاج ما يصل إلى 4 ملايين طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2040، مع تصديره إلى أوروبا، خصوصاً ألمانيا، لمعبر تونس وإيطاليا والنمسا، ومن

[1] Energy Resource Guide - Algeria - Renewable Energy, Explore Renewable Energy export opportunities and the regulatory environment in Algeria, International Trade Administration U.S. Department of Commerce, 2023. https://www.trade.gov/energy-resource-guide-algeria-renewable-energy

[2] مقابلة مع آيت وعلي عبد القادر، أستاذ بحث قسم أ مختص في الطاقة الحرارية الأرضية، مركز تنمية الطاقات المتجددة (9فيفري2025).

[3] " إطلاق برنامج لدعم الطاقة المتجددة في الجزائر بتمويل أوروبي"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة المتجددة، 14-04-2025. https://2u.pw/rDBBH

المحتمل استخدام البنية التحتية للغاز الحالية بعد إعادة تهيئتها لنقل الهيدروجين، حيث تم طرح فكرة استخدام أنبوب "غالسي" لنقله.[1]

تمتلك الجزائر قدرات تنافسية عالية لإنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة منخفضة (1.2 إلى 2 دولار للكيلوغرام)، بفضل مواردها الطبيعية الغنية (الإشعاع الشمسي والمساحات الشاسعة) فائض الكهرباء والرياح. لذلك تسعى اليوم في إطار الانتقال الطاقوي لتطوير هذه المشاريع، من بينها هذه المبادرة الواعدة ضمن جهود تعزيز الأمن الطاقي الأوروبي والتحول إلى مصادر طاقة نظيفة، مع توقيع اتفاقيات تعاون تقنية بين سوناطراك وشركات ألمانية لتطوير الهيدروجين.[2]

وتبعا لذلك أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين في فبراير 2024 لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر في البلاد وتصديره إلى أوروبا.[3]

كما تم الإعلان عن **"برنامج "طاقتي+"** بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بهدف دمج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري، وتطوير سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر، وتحسين كفاءة الطاقة في القطاعات الرئيسية.[4]

غير أنه وفقا لمقابلة تم إجراؤها مع خبيرة في مجال الهيدروجين الاستاذة **"بودرياس رفيقة"**، لا تزال الجزائر في مرحلة أولية، والاستثمار في الهيدروجين الأخضر يتوقع على المدى البعيد وهذا راجع دائما لعائق عدم امتلاكنا التكنولوجيا المتطورة اللازمة، ما يفسر تفوق دول منافسة في تطوير المجال على غرار المغرب. ورغم الاهتمام الخاص الذي تبديه الجزائر لتصبح رائدة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، فهي تُواجه تحديات بنيوية، أبرزها: ضعف البنية التحتية، الحاجة إلى أنظمة تخزين ونقل ملائمة، وارتفاع التكاليف، وهي عوامل تعيق طموحها لأن تصبح مركزًا إقليميًا للهيدروجين الأخضر، رغم قربها الجغرافي من السوق الأوروبية.[5]

ومنه نستنتج ووفقًا لنظرية "ريكاردو" للميزة النسبية، بأن الجزائر تتمتع بمزايا تنافسية في قطاعي الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة تتيح لها جذب الاستثمارات الأجنبية، لما لها من عناصر إنتاج طاقوي تنافسية تشكل أساسًا لما يُعرف في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ «الميزة

[1] Samodien Thaakiea,5 Projets énergétiques à surveiller en Algérie en 2025, Energy capital& power, 3-1-2025.مرجع سابق

[2] رضا مراحي، "5 مقومات تمنح الجزائر الأولوية في تصدير الهيدروجين إلى أوروبا (مقال)"، منصة الطاقة، 5-3-2025. https://2u.pw/yOFy2

[3] Algeria: National strategy for hydrogen development published, Inspire SGS news, 23-05-2024. https://inspire.sgs.com/content/101104598/algeria-national-strategy-for-hydrogen-development-published

[4] Hana Saada, Algeria and EU Launch Strategic Taqathy+ Initiative to Drive Renewable Energy Transformation and Green Hydrogen Development, Hydrogen Central, Hydrogen Industry News & Market Intelligence, 17-4-2025. https://hydrogen-central.com/algeria-and-eu-launch-strategic-taqathy-initiative-to-drive-renewable-energy-transformation-and-green-hydrogen-development/

[5] مقابلة مع رفيقة بودريس، مديرة بحث مختصة في الهيدروجين، واقع الهيدروجين في الجزائر (الجزائر: مركز تنمية الطاقات المتجددة: 16فيفري2025).

النسبية القابلة للتفعيل"، أي تلك الموارد التي إذا تم استغلالها ضمن منظومة مؤسساتية فعالة، فإنها تُمكن من لعب دور محوري في الأسواق الدولية.

أولا، يمكن للجزائر استغلال الغاز الطبيعي كمُدخل إنتاجي محفز،بفضل احتياطيها الضخمة. إذ بإمكانها تقديم أسعار غاز تفاضلية للمستثمرين الأجانب، مما يجعل كلفة الإنتاج لديهم أقل مقارنة بدول أخرى منافسة في المتوسط وخارجه. وفقًا لمنطق ريكاردو، يمكن اعتبار الغاز هنا عنصر إنتاج تنافسي يُعزز من قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات في الصناعات ذات العلاقة بالطاقة، مثل إنتاج الهيدروجين الأزرق، أو دعم تشغيل المصانع ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة وأكثر من ذلك يوفر الكهرباء التي تحتاجها السوق الأوروبية نظرا للطلب المتزايد. فهي لا تزال بحاجة إلى الغاز كـ «طاقة انتقالية" في طريقها إلى الحياد الكربوني، خصوصًا بعد تقليص اعتمادها على الغاز الروسي ومقارنةً بدول مثل الولايات المتحدة أو قطر، تمتلك الجزائر تكلفة أقل في نقل وتصدير الغاز نحو أوروبا، ما يجعلها شريكًا أكثر كفاءة على المدى القصير إلى المتوسط.

تتوفر الجزائر على عناصر جذابة من الطاقات المتجددة تجعل منها شريكًا اقتصاديًا محوريًا في استراتيجية أوروبا لخفض انبعاثاتها وتعزيز أمنها الطاقوي. فسعي الدول الأوروبية لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي وتحقيق الحياد الكربوني، زاد من طلبها على الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة. وهي فرصة للجزائر لتُصدّر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر إلى أوروبا بكلفة تنافسية، مستفيدة من قربها الجغرافي (ميزة نسبية في النقل) واحتياطاتها الضخمة، حيث تتمتع بإشعاع شمسي عالٍ يتجاوز 3000 ساعة/سنويًا، ومساحات صحراوية تزيد عن 200 مليون هكتار صالحة لمحطات الطاقة الشمسية، وسرعات رياح تنافسية في مناطق الجنوب والهضاب العليا، ما يجعل تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة منخفضة مقارنة ببلدان أوروبية. حتى الهيدروجين الأخضر يمكن إنتاجه بكفاءة عالية بسبب وفرة الشمس والرياح (وهو مطلوب بشدة في السوق الأوروبية الطاقوية المستقبلية). هذا الأمر يمنح الجزائر ميزة نسبية في إنتاج الكهرباء النظيفة بكفاءة وتكلفة أفضل، وفقًا لما تنبأت به سيناريوهات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).

علاوة على ذلك، تمتلك الجزائر بنية تحتية متطورة وقابلة للتكييف لنقل الطاقات المتجددة يمكن أن تستثمر فيها. تتضمن شبكة نقل واسعة للغاز الطبيعي، كالأنابيب التي يمكن استخدامها بعد إعادة تهيئتها لنقل الهيدروجين الأخضر على المدى المتوسط (مثل أنبوب "ترانسميد" و"غالسي") تربطها بالسوق الأوروبية، بالإضافة إلى موانئ قريبة نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي التي تحظى به الجزائر. وهذا يُخفض من تكاليف النقل، ويُسرّع من تسويق الإنتاج إلى

شركاء أوروبا، بما ينسجم مع مبدأ ريكاردو حول تخصيص الموارد وفق الكفاءة الإنتاجية والتجارية.

في الفترة الأخيرة، اعتمدت الجزائر على توفير تكوين نوعي ومتخصص للإطارات من خلال المتخصصين في شركة سوناطراك في مجالات الطاقات المتجددة والغاز الطبيعي والمسال، مما يرفع من جودة وكفاءة القوى العاملة المحلية. هذا إلى جانب وضع سياسات داعمة للاستثمار الأجنبي وتسهيلات قانونية وضريبية، تخلق بيئة جاذبة للمستثمرين. على غرار التعديلات القانونية الأخيرة التي تُشجع على الشراكات الدولية (مثل استثناء الطاقات المتجددة من قاعدة 51/49). ومن منطلق ريكاردو، فإن تطوير رأس المال البشري المحلي يُساهم في تقليص الفجوة التكنولوجية، ويُعزز من اندماج الجزائر في سلاسل القيمة الطاقوية العالمية.

مقابل توفير كل هذه المزايا، هو الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من أوروبا نظرا لافتقارها للقدرات التكنولوجية، وبذلك تصبح الجزائر قاعدة إنتاج للهيدروجين الأخضر والكهرباء الخضراء، فيما تستفيد أوروبا من أمن طاقوي بتكلفة أقل، وتستفيد الجزائر من نقل المعرفة والتكنولوجيا والاستثمارات.

مجمل القول، يُمكن للجزائر، عبر تفعيل ميزتها النسبية في الموارد الطاقوية، أن تتحول إلى فاعل مركزي في اقتصاد الطاقة المتجددة العالمي، خاصة في السوق الأوروبية التي تبحث عن مصادر طاقة نظيفة وآمنة. غير أن نجاح هذا النموذج يستلزم استقرارًا قانونيًا، وبنية تحتية فعالة، وتكوينًا بشريًا متقدمًا، وتكاملًا مؤسساتيًا بين الدولة والمستثمر الأجنبي. وبهذا، يتحقق منطق ريكاردو بشكل معاصر في بيئة طاقوية جديدة تقوم على تبادل الموارد مقابل التكنولوجيا، ضمن شراكات قائمة على المنافع المتبادلة، دون قوانين مجحفة في حق أي طرف.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الغاز الجزائري

تمثل منطقة غرب المتوسط فضاء جيواستراتيجيا وأمنيا بالغ التعقيد، تتفاعل فيه مصالح دولية وإقليمية تفرض على الجزائر كبلد محوري في المنطقة مواجهة سلسلة من التحديات المترابطة التي تمس أمنها القومي، واستقرارها الاقتصادي والأهم دورها الإقليمي. وهذا لأنها تقع في قلب هذه الديناميات، كونها تربط بين الفضاء المتوسطي وامتدادات الساحل الإفريقي، مما يجعلها عرضة لتأثيرات الاضطرابات الأمنية والتنافسات الجيوسياسية، فضلا عن التحديات الداخلية سواء ما تعلق بالجانب المالي -الاستثمارات- أو العامل التكنولوجي وكذلك الاستهلاك الداخلي الآخذ في الارتفاع.

المطلب الأول: التنافسية الدولية

تعدّ الجزائر المورد الأساسي لإيطاليا وإسبانيا عبر بنيتها التحتية التي تشمل خطوط أنابيب مثل "ميدغاز" و" ترانسميد". ومع ذلك تواجه منافسة من عدة دول تمتلك إمكانيات في مجال الغاز الطبيعي وتؤثر على حصتها السوقية، سواء عبر خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال (LNG)، وأبرز الدول المنافسة للغاز الجزائري في المنطقة:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: حيث بسطت هيمنتها على سوق الغاز المسال والغاز الصخري، وتسعى دائما لتعطيل المشاريع الغازية المنافسة.

شهدت الصادرات الأمريكية من الغاز المسال إلى إسبانيا نموًا ملحوظًا، حيث بلغت 57 تيراواط ساعة في 2024، مما يجعلها المصدر الثاني بعد الجزائر. يعود هذا النجاح إلى البنية التحتية الإسبانية المتطورة في إعادة التغويز، والتي تمثل ثلث القدرة الأوروبية، إذ تمتلك أكبر مجموعة من محطات الاستيراد في الاتحاد الأوروبي، ولذلك تعد أكبر معيد لتصدير إمدادات الغاز الطبيعي المسال المنقولة بحراً في المنطقة بعد انخفاض الصادرات الروسية عبر خطوط الأنابيب في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

فمن قبل كانت واردات إسبانيا من الغاز الطبيعي المسال من روسيا مرتفعة، ولكن في الآونة الأخيرة حلت الإمدادات من الولايات المتحدة محل الواردات الروسية وأصبحت المصدر الرئيسي للغاز لإسبانيا خاصة مع بداية الحرب والمخاوف من تقلبات الإمدادات الروسية. ولذلك أعربت إسبانيا عن ثقتها في الاعتماد على الغاز الأمريكي كبديل استراتيجي.[1]

لكن مع استراتيجية الهيمنة على الطاقة التي تتبعها إدارة ترامب الثانية، تجعل من المستحسن الحفاظ على مصادر التنويع بعيدًا عن الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في الحفاظ على بعض الاستقلالية الاستراتيجية. من جهة أخرى، ينظر إلى الوضع السياسي الداخلي في الجزائر على أنه أكثر استقرارًا وأمانًا مما كان عليه خلال العقد الماضي.

تجدر الإشارة الى أنّ الواردات الإسبانية من الغاز الجزائري انخفضت بعد إغلاق خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي، إلى 24٪ في عام 2022. في ذلك العام، تفوقت الولايات المتحدة على

[1] Spain sees no risk in rising reliance on U.S. liquefied gas, Reuters, 13-3-2025. https://www.reuters.com/business/energy/spain-sees-no-risk-rising-reliance-us-liquefied-gas-2025-03-13/

الجزائر باعتبارها المورد الرئيسي للغاز لإسبانيا، وهو المنصب الذي استعادته في عامي 2023 و2024. كما هو موضح في الشكل أسفله.[1]

الشكل رقم (12): واردات إسبانيا من الغاز الطبيعي حسب المورد (2004- نوفمبر2024) (%من الإجمالي بالجيجاواط ساعة)

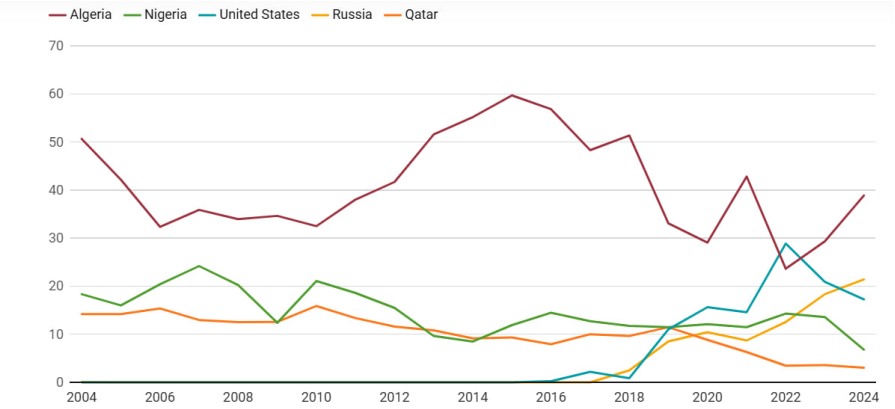

Source : El Cano Royal Institute*

وبلغت صادرات الغاز الطبيعي المُسال الأمريكي إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2022 حوالي 13 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت في عام 2024 حوالي 12.73 مليار دولار، مع وجود هدف لزيادة الصادرات بما لا يقل عن 15 مليار متر مكعب هذا العام. ويعكس هذا التحول اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الأمريكي، خاصة في ظل الأوضاع الجيوسياسية الحالية وسعيها لتنويع مصادر الطاقة. فقد مثل الاتحاد الأوروبي 44% من إجمالي حجم مبيعات الغاز الطبيعي المسال التي تصدرها الولايات المتحدة.

فرنسا كانت الأكثر استيرادًا للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في عام 2022، إذ استحوذت على 15% تقريبًا من إجمالي صادرات البلاد منه. ولجأت العديد من الاقتصادات الأوروبية إلى الولايات المتحدة للحصول على إمداداتها من الغاز، إذ استقبلت كافة الدول في أوروبا حوالي 69% من إجمالي الغاز الطبيعي المسال الذي صدرته الولايات المتحدة عبر السفن في 2022.[2]

[1] Gonzalo Escribano, Another round of Algerian gas for Europe, Elcano royal institute (17-3-2025), p p4,5.

* Gonzalo Escribano, Another round of Algerian gas for Europe, Elcano royal institute.

[2] الدول الأكثر استيرادًا للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، بوابة أرقام المالية، 8-2-2024. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1703725

الجدول رقم (6): أكثر الدول استيرادًا للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في 2022

الترتيب	الدولة	الحصة من إجمالي صادرات أمريكا من الغاز الطبيعي المسال
1	فرنسا	%14.8
2	المملكة المتحدة	%12
3	إسبانيا	%11

المصدر: Argaam*

وأفاد مسؤولون أمريكيون بأن الولايات المتحدة تهدف إلى شحن 50 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا سنويًّا حتى عام 2030 على الأقل، وهو ما يمثل نحو ثلث الغاز الذي يتلقاه الاتحاد الأوروبي من روسيا.[1]

وبهذا تجني الولايات المتحدة ثمار تأجيج حرب روسيا مع أوكرانيا والخاسر الاكبر أوروبا (لأن تكلفة غاز امريكا أعلى من الروسي بمراحل)، كما أن تكلفة نقل الغاز المسال هي الاعلى من بين جميع المواد البتروكيماوية. ولذلك كانت خسارة الأنبوب الروسي خسارة باهظة الثمن على كل أوروبا.

ثانيا: قطر: تعد قطر من بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال ولا تعتمد على الأنابيب، لأن الغاز المسال لديه خصوصية تميزه، فمردوديته أفضل وثمنه أغلى ويمكن نقله لمناطق بعيدة، وقطر استغلت هذه الخصوصية لصالحها ودخلت خط المنافسة الدولية. تصدر قطر كميات معتبرة من الغاز إلى أوروبا، مع متوسط صادرات سنوية يتراوح بين 10.1 و10.5 مليار قدم مكعبة.

وقد حلّت في المركز الرابع ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للغاز المسال إلى أوروبا عام 2024، ففي أول 9 أشهر، بلغت صادرت قطر من الغاز المسال إلى أوروبا نحو 7.88 مليون طن، انخفاضًا بنسبة 33% من 11.77 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2023. فيما ارتفعت بعدها بنسبة 13.7% خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

[1] واشنطن تزيد من شحناتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا لتعويضها عن الغاز الروسي، وكالة الأنباء العمانية. https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/399913

* https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1703725

هـذه التقلبـات تعكـس ديناميكيـات السـوق والتغيرات في الطلـب والعـرض. غير أن هـذا الارتفـاع الأخير يعـزز مكانـة قطـر بصـفتها أحـد المـزودين الرئيسـيين للطاقـة في السـوق الأوروبيـة، في وقـت تشـهد القـارة سعياً متواصلاً لتنويع مصادر الإمداد وتعزيز أمن الطاقة.[1]

توسـع قطـر بسـرعة قـدرتها السـنويّة على إنتـاج الغـاز الطبيعـي المسـال مـن 77 مليـون طـن متـري في العـام 2024 إلى 142 طـن متـري بحلـول العـام 2030 أي بزيـادة 85%، بهـدف تعزيـز مكانتهـا القياديـة في السـوق العالميـة للغـاز الطبيعي المسـال، مـع إمكانيّـة السـيطرة على حـوالي 25 في المئـة مـن السـوق بحلـول نهايـة العقـد [2]، ورغـم أن قطـر تعتمـد على تصـدير معظـم غازهـا إلى الأسـواق الآسـيوية بعقـود طويلـة الأجـل، إلا أنهـا كانـت ومـا زالـت إحـدى البـدائل الرئيسـية لأزمـة الغـاز في أوروبـا مـع تراجـع إمدادات الغاز الروسي، وتخطط لزيادة صادراتها مستقبلا.

تمتلـك قطـر ميـزة تنافسـية تعـزز قـدرتها لتقـتحم الأسـواق ألا وهـي تكلفـة الإنتـاج المنخفضـة للغـاز الطبيعـي المسـال مقارنـة بمنافسـيها، ولـديها أسـطول بحـري ضـخم يضـم 54 سـفينة، الأمـر الـذي يعزز قدرتها التنافسية في الأسعار والاستمرارية.[3]

ثالثـا: روسـيا: يضـخ عمـلاق الغـاز الروسـي "غـازبروم" كميـات ضـخمة مـن الغـاز الطبيعـي الى الـدول الأوروبيـة عبر أوكرانيـا، جورجيـا، تركيـا واليونـان، خاصـة عبر خـط أنابيـب "نـورد سـتريم1"، فضـلا عـن بـواخر النقـل التي تمتلكهـا. كمـا أن تكلفـة الغـاز الروسـي رخيصـة جـدا مقارنـة بالغـاز الجزائـري والـدول الأخـرى. ولا تتوقـف خصوصـيته عنـد هـذا الحـد، بـل حتى مناخهـا البـارد يعتبر ميـزة لهـا، يعني قـدرة التخـزين في الخزانـات الكبيـرة ضـخمة وغير مكلفـة، حتى أنهـا في بعـض المنـاطق شـديدة البـرودة لا تحتاجها أصلا.

بعـد الأزمـة الأوكرانيـة ورغـم العقوبـات الأوروبيـة اسـتمرت روسـيا في الاحتفـاظ بمكانتهـا كثـاني أكبر مصـدر للغـاز المسـال إلى إسـبانيا في عـام 2024، بمسـاهمة بلغـت 21.3% مـن إجمـالي الـواردات، مـن خـلال عقـود طويلـة الأجـل مـع مشـروع "يامـال LNG". حيـث بلغـت كميـة التصـدير 72,360 جيجـاواط سـاعة، وهـو مسـتوى يقـارب ذلـك المسـجل في عـام 2023، مـا يعكـس قـدرة السـوق الروسية على التكيف وتجاوز التحديات الجيوسياسية.[4]

[1] عز الدين رجب، "أكبر الدول المصدرة للغاز المسال إلى أوروبا.. الجزائر وقطر في القائمة"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 20-10-2024. https://2u.pw/KC85x

[2] داغـرين جاسـتين، عمـلاق الغـاز الطبيعـي المسـال وحلـم الطاقـة الشمسـيّة: مسـتقبل الطاقـة في قطـر، مجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليـة، 26-1-2025. https://mecouncil.org/ar/publication_chapters/

[3] "دول عربية استفادت من أزمة الغاز الأوروبية في 2022 "(تحليل)، وكالة الأناضول للأنباء، 4-1-2023. https://2u.pw/FybKeP

[4] Nazrin Sadigova, Russia among one of largest LNG suppliers to Spain, Caliber, 12-1-2025. https://caliber.az/en/post/russia-among-one-of-largest-lng-suppliers-to-spain

بشكل عام انخفضت حصة روسيا في واردات الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف من 22% في الربع الثالث من عام 2022 إلى 20% في الربع الثالث من عام 2024. ورغم ذلك ظلت أوروبا أكبر مستوردي الغاز المسال الروسي خلال عام 2024، بما يعادل نصف الصادرات تقريبًا، رغم استمرار الحرب والعقوبات المفروضة على موسكو. حيث بلغت واردات الدول الأوروبية (فرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا) قرابة 15.44 مليون طن، أو ما يمثّل 46% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز المسال في 2024.[1]

في الشهر الأول من العام 2025، انخفضت صادرات روسيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى أوروبا بصورة حادة بنسبة 46% على أساس شهري، لتصل إلى 1.47 مليار متر مكعب، بعد انتهاء اتفاقية العبور من أوكرانيا نهاية ديسمبر. ولم يتبقّ لشركة غازبروم سوى مسار واحد للوصول إلى أوروبا عبر تركيا (خط ترك ستريم). وعزّزت روسيا صادراتها بالفعل عبر خط أنابيب ترك ستريم بنسبة 2% على أساس شهري، و27% على أساس سنوي خلال يناير 2025، بحسب بيانات أحدث تقرير شهري صادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز.

غير أن وقف تدفق الغاز الروسي عبر أوكرانيا سيؤدي إلى خسارة سنوية لأوروبا تصل إلى 15 مليار متر مكعب، ويصعب تعويضها عبر مسارات أخرى ممكنة. ولذلك يسعى قادة الاتحاد الأوروبي باتجاه استئناف صادرات روسيا من الغاز عبر الأنابيب، في إطار اتفاقية سلام مع أوكرانيا، ما يساعد في خفض أسعار الطاقة في أوروبا.[2]

فيما أعلنت السلطات الروسية بتاريخ 1مايو 2025 عن ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى دول في الاتحاد الأوروبي عبر خط أنابيب "ترك ستريم" بنسبة 13% في الفترة من جانفي الماضي وحتى نهاية أفريل.[3]

التخوف من عودة الغاز الروسي: عودة الغاز الروسي بدعم من سياسة ترامب مع عودته تطرح تحديًا جيوسياسيًا واقتصاديًا كبيرًا أمام الجزائر في سعيها لترسيخ مكانتها كمورّد طاقوي بديل وفاعل في السوق الأوروبية. ترامب، المعروف بتوجهاته الانعزالية والبراغماتية، قد لا يمانع عودة العلاقات الأوروبية-الروسية في المجال الطاقوي إذا كانت تصب في مصالح اقتصادية مباشرة، بل أنه وعد بذلك.

---

[1] عزالدين رجب، "صادرات روسيا من الغاز المسال في 2024 ترتفع 4%.. أوروبا تقتنص النصف"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 12-1-2025. https://2u.pw/eWuLL

[2] عزالدين رجب، "صادرات روسيا من الغاز الطبيعي الى أوروبا تهبط 46%.. وزيادة الضخ عبر تركيا"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 14-2-2025. https://2u.pw/E831R

[3] س ح/م ق، روسيا: ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي إلى أوروبا نحو 13بالمئة، وكالة الأنباء الأردنية، 1-5-2025. https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=312155&lang=ar&name=news

فإذا عادت روسيا لتصدير الغاز إلى أوروبا بكميات كبيرة عبر خطوط أنابيب مثل "نورد ستريم 1" فإن أوروبا حتما ستقلل من وارداتها من الغاز الجزائري، الذي يمثل حاليًا نحو 8-10% من واردات الاتحاد الأوروبي. وتفقد الجزائر بذلك جاذبيتها كـ «حل وبديل استراتيجي" لأمن الطاقة الأوروبي وهذا لكونها بديل مرحلي من البداية، رغم محاولاتها لاستقطاب استثمارات أوروبية في الغاز والطاقات المتجددة. وهذا لأن روسيا تملك بنية تحتية غازية ضخمة (أنابيب مثل "نورد ستريم")، وبعضها قابل للاستئناف أو التوسيع، ما يعطيها ميزة جاهزية فورية مقارنة بمشاريع الجزائر التي لا تزال في طور التطوير.

خاصة أن ترامب بمحاولاته الأخيرة يسعى لإعادة العلاقات مع روسيا وفتح قنوات الغاز مجددًا، ما قد يعيد أوروبا إلى اعتمادها على روسيا للطاقة، بعدما كان يتخذ مواقف متشددة ضد مشاريع خطوط أنابيب روسية إلى أوروبا.[1]

بالرغم من هذه التحديات، من غير الممكن أن تعود العلاقات بين روسيا وأوروبا كما كانت ولن تعود ثقة أوروبا في إمدادات الغاز الروسي، حتما ستواصل طريقها في تنويع مصادر الإمداد من أسواق جديدة على رأسها الجزائر لعدة عوامل، ومن جهة أخرى ستعزز سعيها للانتقال للطاقات النظيفة. وفي كلتا الحالتين يعود الأمر لصالح الجزائر باعتبارها مورد موثوق.

رابعا: النرويج: تلعب النرويج دورًا استراتيجيًا كمورد رئيسي للغاز الطبيعي لأوروبا، فهي ثاني أكبر مورد لها، وبعد الأزمة الأوكرانية أصبحت تحت الأضواء أكثر من أي وقت مضى، حيث تفوقت على روسيا كأكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا في عام 2022. وتلعب شبكة خطوط الأنابيب النرويجية البالغ طولها 8800 كيلومتر دورًا حاسمًا بالنسبة لاستقرار الطاقة في أوروبا، حيث تربط النرويج بأسواق رئيسية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والدنمارك.

شكلت صادرات النرويج 30% من إمدادات الاتحاد الأوروبي خلال عام 2023، رغم انخفاضها بنسبة 6.7% إلى 109.1 مليار متر مكعب من الغاز مقارنة ب 117 مليار متر مكعب عام 2022، وصرحت شركة غاسكو (Gassco) النرويجية أن صادرات النرويج من الغاز إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب ارتفعت بنسبة 7.8% في عام 2024 إلى 117.6 مليار متر مكعب، متجاوزةً بقليل الرقم القياسي السابق البالغ 117.4 مليار متر مكعب المسجل في عام 2017.

[1] Hirtenstein Anna, Rashed Marwa, Exclusive : US, Russia explore ways to restore Russian gas flows to Europe, sources say, Reuters,8-5-2025. https://www.reuters.com/business/energy/us-russia-explore-ways-restore-russian-gas-flows-europe-sources-say-2025-05-08/

وارتفع حجم الصادرات في نهاية جويلية من عام 2024بنسبة 10% على أساس سنوي إلى 70.2 مليار متر مكعب، بسبب تزايد الطلب من الدول الأوروبية الساعية لتعويض انخفاض الإمدادات الروسية، وتراجع أعمال الصيانة.[1]

بحلول عام 2025 شهدت الواردات من النرويج انخفاضًا ملحوظًا، ويرجع السبب الرئيس في الانخفاض إلى ظروف الطقس البادر في المملكة المتحدة، التي أدت إلى زيادة طلبها على الغاز النرويجي على حساب الاتحاد. ومن المتوقع أن تستمر صادرات الغاز النرويجي إلى الاتحاد الأوروبي عبر الأنابيب في مسار متذبذب في عام 2025 تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة، ففي شهر مارس الماضي سجلت أعلى مستوى شهري للصادرات إلى الكتلة.[2]

خامسا: نيجيريا: تصنف نيجيريا باستمرار ضمن أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، وتبرز شركة الغاز الطبيعي المسال النيجيرية (NLNG) كمصدر رئيسي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في وأوروبا، متجاوزةً التحديات المرتبطة بالنزاعات التجارية الأمريكية. في سياق التحولات السوقية العالمية. لكن على الرغم من هذا التصنيف، إلا أن قدرة البلاد التصديرية تتعرض لتهديدات مستمرة من أعمال التخريب في خطوط الأنابيب وسرقة النفط، مما يعوق استثمار جانب كبير من مواردها الكبيرة من الغاز الطبيعي بشكل كامل.[3]

تحتل نيجيريا المركز الرابع بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال الى أوروبا، حيث بلغت صادراتها 1.56 مليون طن خلال الربع الأول من عام 2025، بزيادة قدرها 47% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. في حين انخفضت صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 32% خلال نفس الفترة. ورغم هذه الزيادة إلا أن حصة نيجيريا من إجمالي واردات أوروبا لا تتجاوز 6.1% مقارنة بحصة الولايات المتحدة وروسيا وقطر وحتى الجزائر التي تعد منافسا لها في السوق الأوروبية.[4]

---

[1] مع أهميتها المتزايدة لأوروبا.. هل بإمكان النرويج تسجيل مستوى قياسي جديد من صادرات الغاز الطبيعي؟، منصة أرقام، 30-8-2024. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1751617

[2] مجدي مي، واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز عبر الأنابيب تهبط 10%.. وانتعاشة للصادرات الجزائرية، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 24-4-2025. https://attaqa.net/2025/04/24

[3] Editor, NIGERIA'S GAS GIANT PIVOTS EAST : NLNG FLEXES EXPORT MUSCLE AMID GLOBAL SHIFTS, African peace magazine, 1-5-2025. https://africanpeace.org/nigerias-gas-giant-pivots-east-nlng-flexes-export-muscle-amid-global-shifts/

[4] عزالدين رجب، "أكبر مصدري الغاز المسال إلى الاتحاد الأوروبي في 3 أشهر.. وترتيب قطر والجزائر"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 15-4-2025. https://2u.pw/c1Eg5

تتوقع شركة "ريستاد إنرجي" زيادة صادرات نيجيريا من الغاز المسال بمقدار 20 مليون طن سنويا بحلول عام 2030، خاصة مع تبني تقنيات حديثة مثل الغاز المسال العائم التي تسمح باستغلال الحقول البحرية بكفاءة عالية بغية تلبية الطلب المتزايد على التصدير.[1]

ورغم أن الصادرات النيجيرية الحالية متواضعة نسبيا، لكن إمكاناتها الهائلة من الاحتياطات ومشاريع البنية التحتية التي تلوح في الأفق على رأسها عودة مشروع الأنبوب العابر للصحراء، قد تجعلها من بين الخيارات الاستراتيجية لأوروبا في عز أزمتها.

سادسا: المغرب: يمكن للمغرب أن يصبح منافسًا محتملا للجزائر في السوق الطاقوية الأوروبية غرب المتوسط، لاسيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية، التي أعادت تشكيل خريطة إمدادات الطاقة في أوروبا وأعطت دفعة قوية للدول الواقعة جنوب المتوسط كمصادر بديلة للطاقة، خاصة الطاقات المتجددة.

يمتلك المغرب موقعًا استراتيجيًا قريبًا من إسبانيا والبرتغال، ومتصلاً فعليًا بشبكة الكهرباء الأوروبية عبر كابلين بحريين بقدرة مشتركة: 1400 ميغاواط، هذا الربط المباشر للمغرب مع الشبكة الأوروبية يمنحه قدرة على تصدير الكهرباء الخضراء بسرعة وفعالية مقارنة بالبنية الحالية للجزائر.[2]

ويعد مشروع الغاز النيجيري-المغربي المعروف بأنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي (AAGP) منافسا للجزائر في السوق الأوروبية أو بالأحرى المنافسة مع أنبوب الغاز العابر للصحراء التي تسعى الجزائر أن يكون لصالحها، وفيما يخص الأنبوب الأطلسي فهو يمر عبر 13 دولة لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، بطاقة سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، حيث يُدخل البلدين في سباق على من يكون الممر الأساسي للغاز الإفريقي إلى أوروبا. ورغم أن الأنبوب الذي يمر عبر المغرب أطول وتكلفته أكبر مقارنة بالغاز العابر للصحراء الذي يحظى بتكلفة أقل ومساره أقصر ويحقق عائد مباشر، غير أن الدول الأوروبية ترى في الخط الأطلسي أكثر جدوى وهذا ما يفسر الدعم السياسي والاقتصادي الذي حظي به هذا الخط من طرف الاتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي لا طالما انتهجت سياسات أطلسية.

وبالتالي، أي مشاريع تمر عبر الأطلسي نجد الدول الاوروبية والولايات المتحدة منفتحين عليها يقدمون الدعم اللازم، ومن بينها هذا المشروع خاصة وأن المغرب تجمعه علاقات تاريخية قوية مع

[1] هبة هشام، "توقعات بدور رئيسي لأفريقيا في مستقبل سوق الغاز الطبيعي المسال"، بوابة الوسط، 30-4-2025. https://2u.pw/XNBDH

[2] "الجزائر والمغرب يتنافسان على نقل الغاز إلى أوروبا"، Rt Arabic 12-9-2018. https://2u.pw/wdCRW

الولايات المتحدة، ولذلك نجد هذه الاخيرة تدعم المشروع جيوسياسيا ولوجيستيا من خلال تأمين مناطق عبوره عبر المياه الإقليمية. الأمر الذي قد يمنح أسبقية للمغرب على حساب الجزائر.[1]

من جهة أخرى، السياسات الاقتصادية في المغرب وحسب الدول الاوروبية تعتبر ليبرالية وأكثر استقرارا من نضيرتها في الجزائر، اذ تعتبر شريك موثوق على المدى الاستراتيجي، في حين قوانين الجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي تتغير باستمرار مثل قاعدة (49/51) التي ترفضها الدول الأوروبية لأنها تمنح الأولوية والإدارة للطرف الجزائري على حساب المستثمر الأجنبي، وهذا يعتبر عاملا طاردا للاستثمار الأجنبي.

رغم محدودية قدرات سوق الغاز المغربية مقارنة بالجزائر، إلا أنه يوفر المغرب حسب المؤشرات الاوروبية مناخ أعمال أكثر مرونة وثقة بالنسبة المستثمرين الأوروبيين، خاصة في ظل استقراره المؤسسي وقوانينه المشجعة على. لذلك تعتبر الدول الأوروبية أن القوانين الجزائرية منفرة، وتضف الطرف الجزائري بغير الموثوقية التامة، وتكيل التهم [ان الجزائر توظف ورقة الغاز كسلاح جيوسياسي، وهذا حسب تقارير هيئات الأوروبية، اعتقادا منها في القرار الجزائري الذي يمزج بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية، تلك التقارير عادة تستعمل كورقة ضغط ضد الجزائر عند المفاوضات.

يضاف الى كل هذا، مشكلة تأمين الأنبوب، فأوروبا ترى في الأنبوب الأطلسي أكثر أمنا من الانبوب العابر للصحراء رغم طول مساره، وهذا لأن الأول يمر عبر المناطق غير المستقرة في نيجيريا ثم النيجر وحتى صحراء الجزائر غير آمنة (أحداث "تيقنتورين")وهذا يثير مخاوفها، ولذلك تدعي الدول الأوروبية أن الطريق الأطلسي أكثر استقرارا، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مكانة الجزائر كلاعب رئيسي في سوق الغاز الأوروبية ويقلص نفوذها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا[2]، لكن ومن وجهة نظر أخرى، تبقى المخاوف محدودة لأن المغرب لا ينتج الغاز فعليًا، والجزائر تظل المزود الفعلي والمباشر للغاز نحو أوروبا.

يعتبر المغرب من أوائل الدول في إفريقيا التي استثمرت بكثافة في قطاع الطاقات المتجددة مثل مجمع نور للطاقة الشمسية في "وزارات"، وأكبر مشاريع الرياح في طرفاية. وتهدف لتغطية 52% من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030، فقد قطعت أشواطًا متقدمة مقارنة بالجزائر، كما تعتبر المغرب سباقة في وضع استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر، -في ظل تباطؤ الجزائر في تنفيذ استراتيجية الهيدروجين (رغم الاعلان الرسمي في 2024)- ، ووقّعت

[1] عبد الرحمن صلاح، "مشروع الغاز الضخم للمغرب والجزائر يتأجل.. ومصادر: استحالة التنفيذ"، منصة الطاقة، 29-04-2025. https://2u.pw/ACqH6

[2] " خط أنابيب الغاز عبر الصحراء: أداة الجزائر لتعزيز نفوذها في غرب أفريقيا وأوروبا"، جريدة أسباب الالكترونية، سياقات، فيفري 2025. https://2u.pw/JqDI1

المغرب اتفاقيات مبكرة مع ألمانيا، هولندا، والاتحاد الأوروبي ما مكنها من بناء الثقة مع الشركاء الأوروبيين، إذ تركز على تقديم نفسها كشريك مستقر، منفتح، و"خالي من التعقيدات السياسية" في تعاملها مع دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بالجزائر التي تشهد أحيانًا توترات سياسية أو مواقف أكثر تحفظًا.[1]

من هنا يتضح أن المغرب لا يسعى لمنافسة الجزائر في الغاز الطبيعي كإنتاج مباشر، بل يعتمد على استراتيجية القفز نحو الطاقة النظيفة والهيدروجين ليكون منافسًا مستقبليًا في تصدير الطاقة نحو أوروبا دون المرور بمسار الغاز التقليدي، لذلك يتحتم على الجزائر تسريع وتيرة التحول الطاقوي، وتفعيل الشراكات الأوروبية، واستغلال مزاياها النسبية قبل أن تفقد مكانتها التنافسية.

المطلب الثاني: تحدي تزايد وارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي

يعتمد استهلاك الطاقة في الجزائر بشكل شبه حصري على مصادر الطاقة الأحفورية بالأخص الغاز الطبيعي بنسبة تتراوح بين 60 الى 65 بالمائة. وبذلك تستمر سلسلة التحديات التي تواجه الجزائر في سعيها لتعزيز حضورها داخل السوق الأوروبية مع ارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي. ففي ظل النمو الديموغرافي والتوسع الصناعي وتزايد الطلب الداخلي على الموارد الأساسية خاصة الطاقوية منها -الغازية-، الذي ولد ضغوط تضخمية، باتت الجزائر مضطرة لتخصيص جزء معتبرا من إنتاجها لتلبية الاحتياجات الداخلية، مما يحد من القدرة على التصدير والتنافسية الخارجية، ويشكل عائقا أمامها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في السوق الخارجية لاسيما الأوروبية.

وفقًا للإحصائيات التي نشرتها وزارة الطاقة في عام 2022، شهد الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي زيادة كبيرة، خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5%. فقد ارتفع من 36,297 مليون متر مكعب في عام 2012 إلى 51,400 مليون متر مكعب في عام 2022، أي بزيادة قدرها 40%في عشر سنوات. ويعزى هذا الارتفاع إلى الاستهلاك المفرط في القطاع السكني، وهو قطاع غير إنتاجي، حيث شكل استهلاك المنازل والمباني الإدارية، المستشفيات، الفنادق والمدارس وكذا الفلاحة 66% من الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي خلال سنة 2022. أي ما يزيد عن 12.7 مليون طن نفط مكافئ تم توجيهه خصيصا لتغطية احتياجات التدفئة المنزلية في ظل تنامي العمران وتسليم برامج سكنية على مستوى مختلف ربوع الوطن. فنموذج استهلاك الطاقة في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي، حيث يمثل استهلاكه ما بين 70 %و80% بين

[1] ياسر نصر، "الطاقة المتجددة بحلول 2030.. الجزائر تنافس المغرب على الصدارة العربية"، منصة الطاقة، 29-06-2022. https://2u.pw/tTTrw

الغاز والكهرباء في القطاعين السكني والخدمات، وهي نقطة مهمة جدا قبل الخوض في بقية التفاصيل.[1]

هذا الارتفاع الذي شهدته الجزائر في معدلات الاستهلاك، يتوزع على الاستهلاك المباشر، الاحتياجات الكهربائية وغاز البترول المميع المستخرج من الحقول. والتي تمثل مجتمعة 54% من الإنتاج الأولي للغاز الطبيعي.[2]

تشير الإحصائيات الى أن الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي يشهد نموا سنويا يتراوح بين 5% الى 7%، مدفوعا بتوسع النشاط الصناعي والتحول الطاقوي نحو الغاز في محطات لتوليد الكهرباء إذ يعد قطاع الكهرباء المحرك الرئيسي لنمو استهلاك الغاز في الجزائر (يشكل نسبة 99% منه) وكذا تنامي الطلب المنزلي نتيجة النمو السكاني المتسارع. ويرى الخبير الاقتصادي الجزائري الدكتور مراد كواشي في هذا الصدد، أن تراجع صادرات الغاز المسال، خلال النصف الأول من العام السابق، يرجع إلى زيادة الاستهلاك المحلي.[3]

بمعنى أن هذا الارتفاع يشكل ضغط على قدرات البلاد التصديرية ويضعها في "وضع صعب" أين تتعارض التزامات التوريد المحلية مع الحفاظ على مستويات تصدير قوية، مما يستلزم توازنًا تنظيميًا دقيقًا. ما يشكل تحديا حاسما للجزائر. حتى أن الاستهلاك المحلي تجاوز في بعض السنوات حجم الصادرات، كما حدث في 2019 عندما بلغ الاستهلاك الداخلي 27.5 مليار متر مكعب مقابل صادرات بلغت 26.3 مليار متر مكعب.[4]

وفقا لبيانات Enerdataتصاعدت نسبة استهلاك الغاز الطبيعي بين عامي 2020 و2023 الى 12% سنويا، ليصل الى 60 مليار متر مكعب عام 2023. وكان لقطاع الكهرباء حصة الأسد من هذا الاستهلاك بنسبة قدرها 42%، أما المباني السكنية والخدماتية فشكلت نسبة 24%، في حين استهلك القطاع الصناعي 19%، فيما قطاع المحروقات 14% من الإنتاج.[5]

يعزى هذا النمو -فضلا عن الأسباب التي سبق ذكرها- إلى الدعم الحكومي لأسعار الطاقة، فآلية التسعير هذه صحيح أنها تدعم النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، إلا أنها لا تشجع

[1] Hamidouche Nassima, Menna Khaled, Le gaz naturel et la politique gazière en Algérie ; quels enjeux ? Les Cahiers du CEDIMES, ISSN : 2110-6045, Volume 19, 2024, p45.

[2] "غاز طبيعي: المنازل، المباني الإدارية والفلاحة يمثلون ثلثي الاستهلاك الوطني"، وكالة الأنباء الجزائرية، 27-2-2024. https://www.aps.dz/ar/economie/157768-2024-02-26-13-44

[3] مصطفى هبة، صادرات الغاز المسال الجزائرية.. أسباب الانخفاض ومصير "الصخري الضخم"، منصة الطاقة، 25-7-2024. https://2u.pw/yvmpc

[4] حويشة حسان، استهلاك الغاز الطبيعي داخليا يتخطى الصادرات، نقلا عن مجلة "بيتروستارت" العالمية المختصة في المحروقات، 4-11-2020.

[5] Algeria Energy Information, Enerdata, 2023. https://www.enerdata.net/estore/energy-market/algeria/

تصدير الغاز، خاصة للسوق الأوروبية بل على العكس تؤدي الى تآكل الكميات المتاحة للتصدير وبالتالي يؤثر سلباً على عائدات الجزائر من العملة الصعبة ويحد من دورها كمصدر رئيسي للغاز.[1]

ولا بد من التأكيد على عامل مهم في هذه الدائرة، ألا وهو ضعف سياسات الكفاءة الطاقوية وغياب ترشيد الاستهلاك. ما يجعل من تغطية الطلب المحلي من الكهرباء عبئ ثقيل على الإنتاج الجزائري الذي يعرف تذبذبا.

تجدر الإشارة الى أنّ الاحتياجات الوطنية خضعت لدراسة دقيقة من قبل خبراء لجنة تنظيم الكهرباء والغاز (CREG)، وضمن برنامجها الإرشادي لتموين السوق الوطنية بالغاز للفترة الممتدة من عام 2024 إلى 2033، تشير التوقعات إلى أن الطلب الإجمالي، الذي يبلغ حوالي 53 مليار متر مكعب، قد يتجاوز عتبة 80 مليار متر مكعب بحلول عام 2033.[2]

في ظلّ هذه المعطيات، تجد الجزائر نفسها أمام مفترق طرق: فإمّا زيادة الإنتاج من خلال استكشاف وتطوير حقول جديدة، أو ترشيد الاستهلاك المحلي عبر إصلاحات بدء بمراجعة سياسات الدعم، وتوسيع الاعتماد على الطاقات المتجددة، وذلك لضمان استمرار دورها كلاعب رئيسي في سوق الغاز الأوروبية.[3]

من جهة أخرى، تؤثّر السياسة الاجتماعية للجزائر، ما يُعرف بـ "شراء السّلم الاجتماعي" وسياسات الدّعم المكثّف للطاقة سلبًا على مكانتها كمصدّر موثوق ومستدام للغاز الطبيعي في السوق الأوروبية في منطقة غرب المتوسط. فهذه السياسات القائمة على دعم غير مستهدف تقلل من كفاءة السوق وتُضعف الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الجديدة، سواء في مشاريع استخراج الغاز أو مشاريع الطاقة المتجددة، لأنّ الأسعار المحلية لا تعكس التكلفة الحقيقية. هذا قد يُنفر المستثمرين الأجانب ويؤثر على الشراكات الأوروبية. وقد تضطر الجزائر الى تقييد الصادرات أو إعادة توجيهها نحو السوق الداخلية لتلبية الحاجيات الوطنية. بل أبعد من ذلك تؤخر هذه السياسة الاجتماعية التحول نحو الطاقات المتجددة، لأن الأسعار المنخفضة لا تحفز الأفراد أو الشركات على الاستثمار في البدائل النظيفة. بالتالي، تخسر الجزائر فرصة الاستفادة من مزاياها

[1] Benamirouche Hichem, Oum Elkheir Moussi, the dynamics of Algeria's natural gas exports to Europe: evidence from ARDL Bounds Testing Approach with Breakpoints, International Scholarly and Scientific Research & Innovation 12(6) 2018. 4-8-2018. P874.

[2] Aoudia Karim, Besoins du marché national en gaz naturel : les trois scénarios du CREG, El Moudjahid actualités, 17-3-2024. https://www.elmoudjahid.dz/fr/actualite/besoins-du-marche-national-en-gaz-naturel-les-trois-scenarios-du-creg-215067

[3] حمزة عبد الرزاق، ضغوط الاستهلاك المحلي والاتجاهات المستقبلية لصادرات الغاز الجزائري في ظل الصراعات الجديدة والمنافسين الجدد، الباحث الاقتصادي، م9، ع1، (2022-12-31)، ص ص133، 134.

النسبية (الشمس، الرياح) لتكون مزودًا استراتيجيًا للهيدروجين الأخضر أو الكهرباء الخضراء إلى أوروبا. ووفق منطق هذه الأخيرة، تمثل هذه السياسات عائقا استراتيجيا.[1]

خلاصة القول، ارتفاع الاستهلاك المحلي للغاز في الجزائر يقلص الكميات المتاحة للتصدير، ويحد من قدرة البلاد على الاستجابة للطلب الأوروبي المتزايد، مما يفرض تحديات استراتيجية على مستقبل صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا، تستلزم تعزيز كفاءة الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة كحلول أساسية لتقليل الضغط على الغاز المحلي، وبالتالي تحرير كميات أكبر للتصدير.

المطلب الثالث: تحديات وعقبات تسويق الغاز الجزائري

أولا: التحديات التكنولوجية

من أبرز التحديات التكنولوجية التي تواجه قطاع الغاز الجزائري مشكلة انخفاض ضغط الغاز في الحقول أو نضوج الحقول القديمة التي كانت قيد الإنتاج منذ عدة عقود خاصة أكبر حقل غازي في الجزائر، حقل حاسي الرمل. ومنذ دخول حقول الغاز الرئيسية مرحلة النضوج بوصولها ذروة الإنتاج ثم تراجعه التدريجي بسبب استنفاد الاحتياطات سريعة الاستخراج. وقد استنفد حقل حاسي الرمل 84% من احتياطاته القابلة للاستخراج بحلول عام 2024. إذ يواجه انخفاضا في الضغط الطبيعي، مما يقلل من الإنتاج التلقائي، أما الاحتياطي المتبقي يقدر بحوالي 2400 مليار متر مكعب، لكن استخراجه يتطلب تكاليف عالية وتقنيات غير تقليدية تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل الحقن بالغاز لتعويض الضغط المفقود. حتى أن بعض حقول حوض بركين التي بدأت الإنتاج في أوائل التسعينات هي حاليا خارج مرحلة ذروة الإنتاج.[2]

إضافة إلى حقول أخرى كحقل ألرار الذي استخرج منه 77.9% من احتياطاته، مع توقعات باستمرار الإنتاج حتى 2048. كما استنفد حقل رورد النص 74% من الاحتياطات ويتوقع أن يستمر إنتاجه الى غاية 2056. أما حقول إليزي الكبرى فقد شهدت تراجعا في الإنتاج بنسبة 10% عام 2023، ما أثر على تغطية الطلب المحلي المتزايد.[3]

من أهم العوامل المؤدية لتراجع الإنتاج في الحقول القديمة ونضوجها، تقادم البنية التحتية من منشآت ومعدات إنتاج تحتاج إلى تحديث مستمر، وعدم توفر استثمارات كافية يؤدي إلى تدهور الأداء. من جهة أخرى، بعض الحقول القديمة تحتاج إلى تقنيات وتكنولوجيا متقدمة

[1] عبد اللاوي عبد السلام، بوبكر آمال، نمط الدولة الريعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري، مجلة السياسة العالمية، م6، ع2 (29-12-2022)، ص ص970،971.

[2] المرجع نفسه، ص ص 132،133.

[3] Largest Gas Fields in Algeria by production, Energy Capital&Power, 28-8-2023. https://energycapitalpower.com/largest-gas-fields-in-algeria-by-production/

مثل حقن الغاز أو الماء لرفع الضغط، أو تقنيات الاستخراج المحسن، التي قد تكون مكلفة أو غير متوفرة بشكل كافٍ نظرا لضعف العامل التكنولوجي.[1]

وسعيا من الجزائر لمواجهة هذا التحدي، قامت سوناطراك بتطوير سلسلة من المشاريع التكنولوجية المعروفة باسم "البوستينغ" لرفع ضغط الغاز، وكانت بدايتها عام 2004، وتطورت مع إطلاق "محطة بوستينغ2" ثم "محطة بوستينغ3" في 2020، وتعمل سوناطراك حاليا كخطوة ضرورية على دراسة المشروع المكمل أو المرحلة الثانية من "بوستينغ3" على أن يتم إطلاقه مع نهاية عام 2026 من أجل مواصلة وتحسين الإنتاج على المديين المتوسط والبعيد.[2]

في نفس سياق التحسين التقني، تم اعتماد تقنية أخرى كاستراتيجية للمواجهة وهي التكسير الهيدروليكي الذي طبق في حقل عين صالح لزيادة الإنتاج بنسبة 12% رغم مخاطره البيئية.[3]

وللحفاظ على مكانتها كمصدر رئيسي للغاز ينبغي على الدولة الجزائرية الاستمرار في هذه الجهود وتوسيعها.

تواجه الجزائر تحديًا آخر يتمثل في تكنولوجيا نقل الغاز لمسافات طويلة بأقل تكلفة، حيث ظهرت تقنيات جديدة لتسييل الغاز تسمح بنقله لمسافات طويلة بتكلفة أقل من الغاز المنقول عبر الأنابيب، ما يستدعي مواكبة هذه التطّورات التكنولوجية، وهذا يتطلب أموال طائلة، ما يعني تحديات استثمارية مالية[4]

ثانيا: التحديات المالية والاستثمارية

التحديات التكنولوجية تتبعها تحديات استثمارية، ممثلة في صعوبات تمويل مشاريع تطوير قطاع الغاز، نقص الاستثمارات الأجنبية، الاعتماد على التمويل الحكومي، الى جانب حاجز البيروقراطية الذي يعيق الاستثمارات وتطوير المشاريع.

الجزائر تحتاج استثمارات ضخمة في البنية التحتية لتحديث شبكات نقل الغاز وتطوير قدراتها في مجال تسييل الغاز الطبيعي لتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، لاسيما مع بروز

[1] تركي حسن الحمش، دور حقول البترول الناضجة في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، م49، ع184، 2023،. OAPECص ص 27،28.

[2] يونس بن عمار، "سوناطراك تطلق المرحلة الثانية من مشروع رفع ضغط الغاز"بوستينغ 3"، الجزائر اليوم، ملحق الطاقة، 6-2-2024. https://energie.aljazairalyoum.dz/2024/02/06/

[3] عمار أحمد، "النفط والغاز في الجزائر.. هل تنجح خطط تعزيز الإنتاج بحلول 2025؟"، منصة الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، 11-10-2022. https://2u.pw/lPzbf

[4] خديجة بوسطوة، سمية بوركوة، تحديات قطاع الغاز الجزائري في ظل التحولات الكبرى في أسواق الغاز العالمية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016\2017)، ص ص104،105.

منتجين جدد. أو لتطوير تقنيات جديدة لاستخراج ومعالجة الغاز. وتواجه هذه المشاريع تحديات مالية متعددة، من بينها ضعف دور البنوك والمؤسسات المالية المحلية في تمويل المشاريع الكبرى في قطاع الغاز، إذ يقتصر التمويل على ميزانية الدولة التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، ما يبطئ تنفيذ المشاريع الضخمة كتطوير محطات التسييل.[1]

من جهة أخرى تواجه الجزائر صعوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية، فبقدر ما توجد حوافز تشجع على الاستثمار، بقدر ما هناك تعقيدات منعت الجزائر من جذب المستثمرين، أهمها عدم استقرار السياسات المحلية وتقلب القوانين كل فترة وأخرى فضلا عن كونها صارمة، إضافة للمشاكل البيروقراطية، الأمر الذي ينجم عنه عرقلة تنظيم المناقصات وبالتالي إلغاء أو تأخير المشاريع. وهو ما حدث عند تأخير إقرار اللوائح التنفيذية لقانون المحروقات الجديد (2019)، ما يعود سلبا على تطوير الحقول وزيادة الإنتاج.[2]

وتشكّل البيروقراطية أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة الاستثمار، فهي تؤخر تطوير المشاريع وتعرقل تنفيذها. فالمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع قد تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل قد تصل إلى خمس سنوات. فهذا التعطيل بطبيعة الحال يخلق بيئة غير مواتية للاستثمار ينفر منه المستثمرين ويؤثر بدوره على مكانة الجزائر في الأسواق. ويمكن القول أنّ ضعف معدلات الاكتشافات الجديدة يرجع لهذا السبب، فالمناخ غير ملائم للاستثمار في مشاريع التنقيب والإنتاج.[3]

كما لا يجب إغفال أن صادرات الوقود الأحفوري التي تمثل ركيزة أساسية لنموذجها الاقتصادي الريعي، قد ساهمت لعقود في تمويل الفساد النخبوي الواسع، كما تدعم من خلالها الدولة نظام الدعم الاجتماعي الذي يضمن رفاهية المواطنين ويحافظ على السلم الاجتماعي. وهذا الأمر عاد بالسلب على مكانة الجزائر في الأسواق الخارجية.[4]

ثالثا: التحديات الخارجية: تحديات تخص السياسات الطاقوية الوطنية لدول غرب متوسط (الدول الأوروبية):

تتّسم سياسات الطاقة الأوروبية تجاه الجزائر بالديناميكية والتغير المستمر، مدفوعة بالأحداث الجيوسياسية، وتوجهات السوق، والضغوط الدولية نحو تنويع المصادر والتحول

[1] هل تواجه صادرات الغاز الجزائرية تراجعا في التنافسية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18-8-2020. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5754

[2] حمزة عبد الرزاق، ضغوط الاستهلاك المحلي والاتجاهات المستقبلية لصادرات الغاز الجزائري في ظل الصراعات الجديدة والمنافسين الجدد، مرجع سابق. ص137.

[3] خديجة بوسطوة، سمية بوركوة، تحديات قطاع الغاز الجزائري في ظل التحولات الكبرى في أسواق الغاز العالمية، مرجع سابق, ص107.

[4] Andrew Farrand, Against the flow : Europe's role in kickstarting Algeria's green transition, European Council on Foreign Relations, october2022. P3.

الطاقوي. وتتجه هذه السياسات إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية، لكنها تشهد تطورات وتحديات تعكس تحولات في الأولويات الأوروبية، وشهدت تغيرات ملحوظة عبر فترات مختلفة خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية. ويمكن تقسيمها الى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية -قبل 2022-

قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت العلاقة الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تُدار ضمن إطار تقليدي بين مصدر ومستورد، علاقة تحكمها عقود طويلة الأجل ومذكرات تفاهم.

إذ مثّل الغاز الجزائري حوالي 12% من واردات الاتحاد الأوروبي عام 2021، عبر خطوط أنابيب مثل ميدغاز وترانسميد. ولم تكن تحكم هذه العلاقة ضوابط صارمة مثلما هو الحال اليوم مع التأثيرات الجيوسياسية والضغوط الدولية. حتى أن سياسات الطاقة الأوروبية لم تكن تفرض شروطًا بيئية صارمة، مما سمح للجزائر بالتركيز على تصدير الغاز دون ضغوط لتحويل أنظمتها الإنتاجية نظرا لغياب الحوافز الخضراء.[1]

المرحلة الثانية (2022-2024): تزامنت مع أزمة أوكرانيا والتحول التكتيكي

أدت الأزمة الأوكرانية إلى إعادة تشكيل أولويات الاتحاد الأوروبي وقلبت الموازين، وأبرزت مكانة الجزائر كمورد موثوق. فقد ارتفعت صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا بنسبة 32% عام 2023، مع توقيع عقود جديدة مثل صفقة إيني الإيطالية لتوريد 9 مليارات م³ إضافية، إضافة الى عن صفقات الغاز المسال.[2]

ويظهر التعاون الاستراتيجي بين الطرفين من خلال زيادة الزيارات الدبلوماسية حيث زار مسؤولون أوروبيون بارزون على غرار رئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشال"، والمفوضة الأوروبية للطاقة "كادري سيمسون"، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية "جوزيب بوريل". كما قاد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، ورئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني" وفوداً إلى العاصمة الجزائرية لتعزيز العلاقات التجارية والأمنية، والسياسية الثنائية، وكانت الطاقة موضوعها الرئيسي، لتعزيز التعاون الطاقوي، مع التركيز على نقطة تعويض الغاز الروسي.[3]

[1] Andrew Farrand, Against the flow: Europe's role in kickstarting Algeria's green transition. P7. المرجع نفسه

[2] Oksana Voytyuk, Scenarios for Diversification of EU Natural Gas Supplies from Algeria, African Studies Quarterly | Volume 22, Issue 1| December 2023. P26.

[3] "الطاقة تعزز مكانة الجزائر في أوروبا"، مجلة الشرق الأوسط، 18-12-2024. https://2u.pw/K6K8w

وفي هذه المرحلة الحرجة، خفض الاتحاد الأوروبي من حديثه عن التحول الطاقوي لضمان تدفق الغاز، رغم علمه بأن 50% من بنية الجزائر التحتية للغاز تعتمد على تقنيات قديمة.[1]

المرحلة الثالثة (منذ 2024): تميزت بالعودة إلى الأجندة الخضراء مع تعديلات استراتيجية

مع تراجع حدة أزمة الطاقة، عاد الاتحاد الأوروبي إلى أجندته المناخية مع إدخال تعديلات لدمج المصالح الجزائرية من خلال فرض قيود على انبعاثات الميثان، حيث أقرت لائحة الميثان الأوروبية (2024) شروطًا صارمة لاستيراد الغاز، تتطلب من الجزائر خفض انبعاثات الميثان من 0.28% إلى 0.2%، مما يستلزم استثمارات بقيمة 1.2 مليار دولار، الأمر الذي شكل عبئا على عاتق الجزائر.[2]

كما اتسمت المرحلة بتحفيز التحول نحو الهيدروجين الأخضر تزامنا مع مرحلة الانتقال الطاقوي، أين خصص الاتحاد الأوروبي 3 مليارات يورو لدعم مشاريع الهيدروجين في إفريقيا، مع توقيع مذكرة تفاهم مع الجزائر لتطوير محطات إنتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية، لذلك الجزائر تسعى جاهدة لتطوير مجال الطاقات المتجددة لتعزيز صادراتها. كما جرى اتفاق على إطار تعاون بين ألمانيا والجزائر في مجال الهيدروجين الأخضر، يشمل دعم البنية التحتية للجزائر، وبموجب الاتفاق الأولي في فيفري 2024 تمول ألمانيا إنشاء شركة "سوناطراك" لمحطة تجريبية للهيدروجين الأخضر في مدينة "أرزيو" الجزائرية بقدرة 50 ميغاواط، بدعم قدره 20 مليون يورو.[3]

لكن ورغم زيادة الاعتماد على الغاز الجزائري، تشكل الشحنات الأمريكية من الغاز المسال 34% من واردات الاتحاد الأوروبي، مما يحد من النفوذ الجزائري في ظل هذه التنافسية. فبينما عززت أوروبا علاقاتها مع الجزائر بعد 2022، فإنها في الوقت نفسه تسعى لتنويع مصادرها من خلال شراكات مع دول أخرى في شرق المتوسط والشرق الأوسط، رغم أن المنافسة الحقيقية للغاز الجزائري تظل محدودة حاليا.[4]

في الأخير، تبيّن أنّ أوروبا تتبنّى سياسة طاقوية "هجينة" تجاه الجزائر، بين الطاقة الأحفورية التقليدية والمشاريع الخضراء الجديدة من خلال تعزيز واردات الغاز مع تمويل مشاريع الطاقة المتجددة خاصة وأن الجزائر بلد غني بهذه الثروة إذا ما حَسُن الاستثمار فيها. لذلك تفرض

[1] Andrew Farrand, Against the flow: Europe's role in kickstarting Algeria's green transition. P11. مرجع سابق

[2] Imane Boukhatem, The challenges of the energy transition in fossil-fuel-exporting countries The case of Algeria, The Transnational Institute (TNI), 5-9-2022. https://www.tni.org/en/article/the-challenges-of-the-energy-transition-in-fossil-fuel-exporting-countries

[3] حسن الشاغل، مقاربة الجزائر نحو أمن الطاقة المتجددة، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 22-10-2024. ص6،7.

[4] الطاقة تعزز مكانة الجزائر في أوروبا، مرجع سابق.

الجزائر على أوروبا التكيّف مع أولوياتها، بمعنى قبول الجزائر كشريك استراتيجي في الانتقال الطاقوي، وليس مجرّد مُصدّر للغاز.

مستقبلا، ستعتمد استدامة هذه الشراكة على قدرة الجزائر على موازنة إصلاحاتها الداخلية من مكافحة البيروقراطية، جذب الاستثمارات وغيرها، مع تلبية الشروط الأوروبية المتزايدة التعقيد، وكذا الاستجابة للضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة.

رابعا: التحديات الإيكولوجية والبيئية: يواجه قطاع الغاز الجزائري تحديات إيكولوجية وبيئية متزايدة، خاصة مع تزايد الضغوط الدولية نحو التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية. هذه التحديات تشمل آثار الاستغلال التقليدي وغير التقليدي للغاز، إضافة إلى صعوبات في التحول نحو الطاقات النظيفة. أبرزها:

الاعتماد على الوقود الأحفوري، فاستمرار الجزائر في نموذج اقتصادي يعتمد على الغاز والنفط يفاقم من مشاكل التلوث البيئي ويؤخر التحول نحو الطاقات المتجددة. فبالرغم من وجود برامج وطنية لتطوير الطاقات المتجددة، إلا أن التقدم بطيء مقارنة بحجم التحديات البيئية والانبعاثات المرتفعة للغازات الدفيئة.[1]

ويعد قطاع الغاز مسؤول عن جزء كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان، ما يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. حيث واجهت مشاريع الغاز التقليدي مثل مشروع "إن صالح" تحديات في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ما دفع الى تطوير خطط متكاملة لاحتجاز وتخزين الكربون للحد من التأثيرات المناخية. وتبعا لذلك التزمت الجزائر بخفض الانبعاثات بنسبة 7 إلى 22% بحلول 2030 وتقليل حرق الغاز إلى أقل من 1% عبر مشاريع إزالة الكربون ومراقبة التسربات. كما أن توسع النشاط الصناعي، بما فيه الغاز، يفاقم من إزالة الغابات والتصحر، ما يقلل قدرة الغطاء النباتي على امتصاص الكربون ويزيد هشاشة البيئة أمام التغيرات المناخية.

واستجابت الجزائر كرد فعل لمتطلبات التغير المناخي، من خلال خطط أطلقتها لتقليل الأثر البيئي، منها برامج تشجير واسعة، تحسين كفاءة الطاقة، تطوير الطاقة المتجددة، وتبني تقنيات متقدمة للكشف عن التسربات وإصلاحها، مع التزام صارم بالمعايير البيئية الدولية.[2]

[1] A. Bouraiou, NECAIBIA Ammar, and others, Status of renewable energy potential and utilization in Algeria, Journal of Cleaner Production, V246, 10-2-2020. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0959652619338818?via%3Dihub#preview-section-snippets

[2] منال سخري، "مقال حول دور شركات الطاقة في الجزائر لمواجهة تحديات تغير المناخ"، منصة الطاقة، 21-11-2024. https://2u.pw/FKeze

ومن أبرز التحديات البيئية، تقنيات استخراج الغاز الصخري الملوثة، إذ تعتبر تقنية التصديع المائي أو التكسير الهيدروليكي الأبرز في استخراج الغاز الصخري، وتواجه رفضًا شعبيًا وعلميًا وتثير مخاوف بيئية كبيرة. حيث تستخدم التقنية خليطًا من المياه والمواد الكيميائية السامة (مثل البنزين والفورمالديهايد) التي تتسرب إلى الطبقات الجوفية، مما يهدد استنزاف أكبر احتياطي مياه أحفورية في الصحراء الجزائرية، خاصة أن كل بئر استكشافي يتطلب 10-20 مليون لتر ماء، وهي كمية هائلة في مناطق تعاني ندرة المياه.[1]

فضلا عن ذلك، تساهم عمليات استخراج الغاز الصخري في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات دفيئة أخرى، ما يفاقم من التحديات المناخية. بل أبعد من ذلك، تقنية التكسير الهيدروليكي تزيد من احتمالية حدوث الزلازل، ما يمثل تهديداً إضافياً للبيئة والمجتمعات المحلية.[2]

غير ذلك، لاقت مشاريع الغاز الصخري معارضة مجتمعية واسعة، فقد سبق واندلعت احتجاجات واسعة منذ 2015 في مناطق مثل عين صالح وغرداية، رافضةً المشاريع بسبب المخاطر الصحية على السكان وزراعتهم المعتمدة على المياه الجوفية التي يسببها تسرب المواد الكيميائية، في ظل غياب الشفافية وعدم إشراك الخبراء المحليين في قرارات الاستخراج. مما يضغط على السلطات الجزائرية للتريث في التوسع بهذا القطاع.[3]

كل هذه الضغوط والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تطوير الغاز الصخري بسبب اعتمادها على تقنيات تكسير هيدروليكي ملوثة، وغياب بدائل نظيفة، وارتفاع التكاليف، إضافة إلى المعارضة المجتمعية والضغوط الدولية المتزايدة لحماية البيئة، ما دفع الحكومة إلى إبطاء المشاريع رغم الإمكانات الاقتصادية، مع تركيز النقاش حاليا على جدوى التقنيات البديلة أو تحسين ضوابط الاستخراج والأهم التوجه نحو الطاقات المتجددة.

علاوة على ذلك، نظرا لتكلفة استخراج الغاز الجزائري عالية تصل الى 70 دولار للبرميل، لا يمكن أن تغطي نفقات الاستثمار.[4]

---

[1] Moulahoum Walid, Algeria's Groundwater Resources: A Victim to The Exploitation of Unconventional Energy Resources, Fanack water (WATER OF THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA), 11-12-2022. https://water.fanack.com/publications/algerias-groundwater-resources/

[2] Badjadi Mohammed Ali, Hanhua Zhu, and others, A Bayesian Network Model for Risk Management during Hydraulic Fracturing Process, Water, (MDPI), 2023. P2,3.

[3] Miriam R. Arzel, Public opposition to shale gas extraction in Algeria: Potential application of France's 'Duty of Care Act', Elsevier, The Extractive Industries and Society, Volume 7, Issue 4, November 2020. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214790X20302604?via%3Dihub

[4] محفوظ رسول، "الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الإشارة الى حالة الأمن الطاقوي الجزائري" (عمان: مركز الكتاب الجامعي، 2019)، ص219.

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للغاز الجزائري

بالاعتماد على الإصدار التاسع من تقرير "توقعات الغاز العالمية 2050" الصادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، إلى جانب بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) ومراجعة BP الإحصائية للطاقة العالمية، وبناء على ما يشهده العالم ومنطقة غرب المتوسط خاصة من تغيرات اقتصادية وتحولات جيوسياسية، يمكن استشراف الآفاق المستقبلية للغاز الجزائري في السوق الأوروبية، مع التركيز على التحديات والفرص.

- يتوقع تقرير GECF أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 32% بحلول العام 2050، ليصل إلى أكثر من 5300 مليار متر مكعب، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي والتحضر في آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى دور الغاز في توليد الكهرباء والصناعة، بما في ذلك إنتاج الهيدروجين. وبالنسبة للجزائر، التي تُعد من بين أكبر عشرة منتجين للغاز الطبيعي عالميًا، فإن هذا النمو يمثل فرصة لتعزيز صادراتها، حيث يمكن لقطاع الغاز الطبيعي أن يلعب دورا محوريا في المستقبل بفضل الاحتياطات الكبيرة التي يتوفر عليها، الأمر الذي يسمح لشركة سوناطراك بزيادة حجم إنتاجها ويمكّنها بالتالي من الوفاء بالتزاماتها التصديرية سيما نحو الدول الأوروبية التي تسعى لتنويع مصادرها الطاقوية بعد التوترات الجيوسياسية الأخيرة، من جهة، وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز الطبيعي من جهة أخرى.
- كما يُتوقع أن يتحول مركز ثقل إنتاج الغاز نحو أفريقيا، والجزائر في موقع متقدم. إذ يشير التقرير إلى أن أفريقيا، إلى جانب الشرق الأوسط، ستساهم بنحو 87% من نمو إنتاج الغاز العالمي بحلول عام 2050، وهو ما يعزّز مكانة الجزائر كمورد رئيسي للغاز، بفضل احتياطاتها الكبيرة الغير مستغلة وبنيتها التحتية المتطورة، مثل محطات التسييل في أرزيو وسكيكدة، ما يؤهّلها للعب دور محوري في تلبية الطلب الأوروبي المتزايد.
- من المتوقع أن تتضاعف تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا لتتجاوز 800 مليون طن بحلول عام 2050، متجاوزة بذلك تجارة الغاز عبر الأنابيب، ما يتيح للجزائر فرصة لترقية صادراتها من الغاز المسال خاصة للأسواق الأوروبية التي ستشهد زيادة في الطلب. فهي تمتلك منشآت تسييل منذ الستينيات، لكنها بحاجة إلى تحديث وتوسيع قدراتها في هذا المجال لمواكبة المنافسة العالمية، خاصة من عمالقة الغاز المسال مثل قطر والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك وجب التركيز على ترقية الغاز المسال في استراتيجية سوناطراك الطاقوية.
- الطلب العالمي على الغاز الطبيعي متوقع أن ينمو بنسبة 32% بحلول 2050، مع استمرار الغاز كمصدر رئيسي للطاقة في توليد الكهرباء والصناعات الثقيلة، والجزائر يمكنها

الاستفادة من هذا الطلب المتزايد عبر زيادة إنتاجها وتصديرها، خاصة مع قربها الجغرافي من أوروبا التي ستظل سوقًا رئيسية للغاز.

- إضافة الى ذلك، التوجه العالمي نحو دمج تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) يمكن أن يجعل الغاز الجزائري أكثر استدامة ويعزز جاذبيته في الأسواق الأوروبية التي تفرض معايير بيئية صارمة، حيث بإمكانها استغلال غازها الطبيعي لإنتاج الهيدروجين الأزرق، مما يفتح آفاقًا جديدة للتصدير إلى أوروبا.
- أبعد من ذلك، للجزائر فرصة لقيادة التحول في منطقة غرب المتوسط عبر تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر، مستفيدة من مواردها الغازية والبنية التحتية القائمة.

إلا أنه مثلما تتاح لها فرص، تواجهها تحديات:

- تشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الجزائر تستهلك جزءًا كبيرًا من إنتاجها من الغاز الطبيعي محليًا، مدفوعًا بسياسات الدعم التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك. هذا الوضع قد يحد من الكميات المتاحة للتصدير، مما يستدعي مراجعة سياسات الدعم وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة داخليًا وترشيدها، وضرورة تحقيق التوازن بين تلبية الطلب المحلي المتزايد والاحتفاظ بحصص تصديرية تنافسية لا سيما في ظل المنافسة الإقليمية والدولية المتزايدة، خاصة من دول مثل نيجيريا، قطر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (في حال عودتها).
- حسب تقرير المنتدى، يتطلب قطاع الغاز استثمارات ضخمة، إذ هناك حاجة لـ: (11.1 تريليون دولار للاستكشاف والتطوير). الأمر الذي يلزم الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم حوافز قانونية وضريبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، لجذب الشركات الأجنبية وتطوير مشاريع جديدة في مجال الاستكشاف والإنتاج.[1]

[1] Global Gas Outlook 2050 - 9th Edition, Gas Exporting Countries Forum, March 2025.

*BP Statistical Review of World Energy 2022, 71st edition.

*Algeria, Energy system, IEA, 2022.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

يمثل الغاز الطبيعي أحد الركائز الأساسية في السياسة الطاقوية الجزائرية، وقد تعززت أهميته في السوق الأوروبية عقب الأزمة الروسية الأوكرانية، ممّا أتاح للجزائر فرصة استراتيجية لتعزيز مكانتها كمورد موثوق للغاز مدعومة بموارد وفيرة وبنية تحتية متقدمة نسبياً وهي قيد التطوير. فضلاً عن علاقات طاقوية تاريخية مع الدول الأوروبية، خصوصاً إيطاليا وإسبانيا. كما يُضاف إلى ذلك توفر الجزائر على كميات معتبرة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) تعمل على ترقية صادراتها منه، وشراكات استراتيجية مع شركات طاقوية عالمية.

والجزائر تمتلك عدة مزايا تنافسية الى جانب البنية التحتية الملائمة لنقل الغاز الطبيعي والمسال وحتى تكييفها لنقل الهيدروجين الأخضر، من بينها الموقع الجغرافي القريب من أوروبا، وتكاليف إنتاج منخفضة نسبيًا. كما يعزّز تنوع احتياطاتها في الجنوب والغرب قدرتها على تلبية الطلب المتزايد في المدى المتوسط.

غير أنّ هذا الوضع المريح نسبيًا لا يُخفي تحديات متزايدة تواجهها الجزائر في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة. أبرزها: تصاعد الاستهلاك المحلي المدعوم بسياسات اجتماعية توسعية، ما يقلص من فائض التصدير، إضافة إلى هشاشة البنية التحتية في بعض المناطق، والحاجة الملحة لتحديث القدرات التكنولوجية واستقطاب الاستثمار الأجنبي. كما يشكّل بروز منافسين إقليميين مثل المغرب، الطامح إلى دخول سوق الغاز الأوروبية عبر مشاريع الربط وأنبوب الغاز الأطلسي، إضافة الى قطر والولايات المتحدة الأمريكية عبر الغاز المسال، تحديًا مباشرًا لدور الجزائر التقليدي في المنطقة. وتضاف إلى ذلك المتغيرات الدولية، مثل احتمال عودة الغاز الروسي تدريجياً إلى السوق الأوروبية في حال تغير التوازن السياسي الدولي، خاصة مع تحولات السياسة الأمريكية المحتملة في ظل إدارة جديدة.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة، تبيّن أن الساحة الدولية تشهد اليوم تصاعدًا غير مسبوق في أهمية الطاقة، ليس فقط باعتبارها ركيزة للاقتصاد، بل كمحرك استراتيجي يحدد توازنات القوى ويعيد رسم التحالفات، خاصة في مناطق ذات حساسية جيوسياسية كمنطقة "غرب المتوسط" التي تمثل نموذجًا بارزًا لهذه التحولات بفعل تداخل المصالح وتعدد الفاعلين.

وفي هذا الإطار، برز الغاز الجزائري كعنصر محوري في خضّم التحولات الجيوسياسية المتسارعة، نظراً لما يتمتع به من مقومات طبيعية، بنيوية، وجغرافية، جعلته في صلب معادلات الأمن الطاقوي الأوروبي، لا سيما بعد الأزمة الروسية–الأوكرانية التي أعادت تشكيل خارطة أمن الطاقة في أوروبا.

انطلاقًا من هذه الخلفية، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية، فمن خلال تحليل السياق الجيوسياسي، توصلنا الى أنّ تعزيز موقع الجزائر كمورّد أساسي للغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تستند إلى استغلال رشيد وفعّال للإمكانيات الإنتاجية المتاحة من جهة، والتكيّف السلس مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

فمن الناحية الطاقوية الداخلية، تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي التقليدي، إضافة إلى موقع جيواستراتيجي مهم وشبكة نقل متقدمة من الأنابيب التي تربطها مباشرة بأوروبا، إلى جانب بنية تحتية لتسييل الغاز الطبيعي تجعل منها فاعلًا مرنًا في أسواق الغاز العالمية. غير أنّ هذه القدرات تبقى مقيدة بجملة من التحديات، أبرزها انخفاض مستوى الاحتياطات المكتشفة حديثًا، وارتفاع الطلب المحلي بفعل سياسة الدعم، وتراجع معدلات الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

وحتى تتجاوز الجزائر هذه الإشكاليات، ينبغي تبّني إستراتيجية طاقوية شاملة، تُعطي الأولوية لترشيد الاستهلاك المحلي عبر إصلاحات داخلية تتضمن نظام الدعم، توسيع استغلال الطاقات غير التقليدية والمتجددة وتحفيز البحث والاستكشاف وتطوير التكنولوجيا الوطنية في مجال الطاقة. هذا إلى جانب ضرورة فتح المجال للاستثمارات الأجنبية.

أما على الصّعيد الجيوسياسي الدولي، فإن التحولات العميقة في خارطة الطاقة العالمية، لا سيما بعد أزمة أوكرانيا، قد خلقت "نافذة فرص" أمام الجزائر لتلعب دورًا محوريًا كمصدّر بديل موثوق للغاز، خاصة بالنسبة لدول غرب وجنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا. لكن في

المقابل، فإن هذه التحولات فرضت أيضًا ضغوطًا تنافسية حادة بفعل بروز منتجين جدد للغاز المسال، كقطر والولايات المتحدة، ما يجعل استمرار الجزائر في موقعها المتقدم مرهونًا بقدرتها على تكييف سياستها الطاقوية الخارجية مع متطلبات السوق الأوروبية الجديدة، التي تتجه نحو تحرير السوق وتنويع المصادر في إطار مرحلة الانتقال الطاقوي.

ومن هنا، تظهر أهمية تطوير التجارة الجيوسياسية للغاز، أي استثمار الموقع الجغرافي والبنية التحتية لتوسيع الحضور الجزائري في السوق الأوروبية، ليس فقط عبر الأنابيب التقليدية ولكن أيضًا من خلال التوسع في تصدير الغاز المسال إلى موانئ متعددة، ودخول أسواق جديدة في حوض المتوسط وأفريقيا. وعلى المدى البعيد، يجب أن يرتبط تعزيز الدور الطاقوي الجزائري برؤية انتقال طاقوي مستدامة، تدمج بين الاستمرار المؤقت في تصدير الغاز كمصدر تمويلي حيوي باعتباره الوقود الأمثل لهذه المرحلة، وبين خلق بدائل اقتصادية قائمة على الطاقات المتجددة، لا سيما الهيدروجين الأخضر الذي يعد ركيزة هذا التحول، بما يسمح بتقليل الاعتماد على العائدات الريعية ويؤسس لنموذج اقتصادي جديد لما بعد 2030.

من خلال ما سبق ذكره، يمكننا اختبار صحة الفرضيات التي طُرحت كإجابات محتملة لإشكالية وتساؤلات الدراسة، من عدمها:

بداية، أكدّت الدراسة تزايد أهمية منطقة غرب المتوسط كفضاء استراتيجي للطاقة، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية، خاصة بعد الحرب في أوكرانيا مما أعاد تشكيل أولويات أمن الطاقة الأوروبي، كما تم تثبيت قدرة الجزائر على الاضطلاع بدور مركزي في السوق الأوروبية مدعومة ببنية تحتية قوية وإمكانات إنتاجية معتبرة، فقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن الجزائر ضمن الدول التي تم الاعتماد عليها جزئيًا لسدّ الفجوة التي خلّفها التراجع المفاجئ للإمدادات الروسية، وقد تجسد ذلك في ارتفاع صادراتها إلى كل من إيطاليا وإسبانيا. فضلًا عن كون الجزائر مركزًا إقليميًا لنقل الغاز بفضل موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية المتطورة. إلاّ أن هذا الدور يبقى مرهونا بعقبات وتحديات عدة في حال لم يتم تطوير استراتيجية طويلة الأمد لضمان استمرارية الإمدادات وجودتها.

في المقابل، فإن الرهانات الجيوسياسية والتحولات الأوروبية الكبرى، المتمثلة أساسًا في التحرر التدريجي لأسواق الغاز، وتوسع استثمارات الطاقة البديلة (الطاقة النظيفة)، والتوجه نحو الحياد الكربوني، تمثل تحديات حقيقية على المديين المتوسط والبعيد، ما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات طاقوية بديلة وفعالة. وفي هذا السياق، تتغير المعطيات وتبرز الحاجة إلى تخفيض الاعتماد الداخلي المتزايد على الغاز الطبيعي، نتيجة سياسة الدعم، وتوجيه

الفائض نحو التصدير إلى جانب الاستثمار في الطاقات المتجددة والاندماج التدريجي في الاقتصاد الطاقوي الجديد القائم على الهيدروجين والطاقة الشمسية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات:

- ✓ الجزائر تملك مقوّمات استراتيجية تؤهلها للاستمرار كممون رئيسي للدول الأوروبية لكنها بحاجة ماسة إلى إصلاح داخلي في سياستها الطاقوية، وتنويع اقتصادها الطاقوي عبر التوسع في مشاريع الطاقات المتجددة والهيدروجين.
- ✓ لا يمكن ضمان أمن الإمدادات دون استقرار سياسي داخلي وإقليمي، وتعاون جزائري–أوروبي قائم على شراكة متوازنة.
- ✓ يعدّ توظيف الطاقة كأداة جيوسياسية رهانا محفوفا بالمخاطر إذا لم يُقرن بمرونة سياسية واقتصادية.

على ضوء ما سبق، ومن منطلق شخصي أرى أن المستقبل الطاقوي للجزائر مرهون بقدرتها على التحول من دولة ريعية إلى فاعل طاقوي شامل، عبر تسريع مشاريع الانتقال الطاقوي والتوجه نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما أن نجاح الجزائر في الحفاظ على موقعها كمورّد أساسي للغاز لن يكون عبر الاستقرار على معادلات القوة الحالية، بل من خلال حسن توظيف هذا المورد كقوة ناعمة داعمة للدبلوماسية الاقتصادية، وتوسيع دوائر الشراكة بعيدًا عن الارتهان لسوق واحدة أو فاعل واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار تزايد المنافسة الدولية.

وتأسيسا على ما سبق، نقترح التوصيات التالية:

- تطوير الأهداف الاستراتيجية الكبرى للشركة الوطنية " سوناطراك" بما يتماشى والسياقات الدولية وفق الخريطة الجيوسياسية الحالية للأمن الطاقوي مع الأخذ بالاعتبار استراتيجيات الدول المستوردة والبحث عن أسواق جديدة.
- تطوير التجارة الجيوسياسية للغاز الطبيعي بترقية الغاز المسال الذي أصبح يكتسح الأسواق من خلال تطوير آليات النقل، باعتبار الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال إنتاج وتصدير الغاز المسال وذلك لاكتساب فرصة جديدة وفعالة في الأسواق الأوروبية خاصة بعد انقطاع إمدادات الغاز الروسي، وهنا تظهر أهمية العامل الجغرافي في رسم السياسات الطاقوية المستقبلية تجسيدا للنظرة الجيوبوليتيكية.

- وضع استراتيجية وآليات على المدى البعيد لتخفيض الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي ومراجعة سياسات الدعم.

وعليه فإن نجاح الجزائر في الحفاظ على موقعها كمزود أساسي للغاز نحو دول غرب المتوسط الأوروبية مرهون بتحقيق توازن دقيق بين متطلبات السوق الخارجية وتحديات الداخل عبر سياسات عقلانية تستند إلى رؤية استراتيجية للطاقة ترتكز على الأمن الطاقوي الوطني، وجاذبية الاستثمار، والتحول نحو مزيج طاقوي أكثر مرونة وتنوعًا بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

1. المقابلات:

دليل المقابلة الأولى:

مقابلة شخصية مع "عبد العظيم كمال"، أستاذ بحث قسم أ، مختص في الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بتاريخ 9فيفري 2025، على الساعة 10 صباحا في مركز تنمية الطاقات المتجددة الكائن مقره في بوزريعة-الجزائر العاصمة-.

أسئلة المقابلة:

1. كيف تقيّم واقع الطاقات المتجددة في الجزائر؟
2. هل تعتقد أنّ الطاقات المتجددة يمكن أن تُعوض الغاز الطبيعي في المدى المتوسط؟
3. حسب رأيك، هل ستتمكن الجزائر من تحقيق أهدافها لاستراتيجية الانتقال الطاقوي آفاق 2030؟
4. هل تعاني المشاريع الشمسية من مشاكل تتعلق بالتخزين أو التوزيع؟
5. ما رأيكم في التوجه نحو التصنيع المحلي للمكونات (مثل الألواح والخلايا الشمسية)؟

دليل المقابلة الثانية:

مقابلة شخصية مع "بختي أحمد"، أستاذ بحث قسم أ، مختص في طاقة الرياح، بتاريخ 10فيفري 2025، على الساعة 10 صباحا في مركز تنمية الطاقات المتجددة الكائن مقره -الجزائر العاصمة- قسم طاقة الرياح ببن عكنون.

أسئلة المقابلة:

1. هل توجد دراسات خرائطية دقيقة لمواقع الرياح في البلاد؟
2. ما العقبات التقنية التي تواجه إنشاء مزارع رياح كبيرة الحجم؟
3. هل تعتقدون أن الطاقات المتجددة يمكن أن تُعوض الغاز الطبيعي في المدى المتوسط؟

دليل المقابلة الثالثة:

مقابلة شخصية مع "آيت وعلي عبد القادر"، مختص في الطاقة الحرارية الأرضية، بتاريخ 12 فيفري 2025، على الساعة 11 صباحا في مركز تنمية الطاقات المتجددة الكائن مقره في بوزريعة-الجزائر العاصمة-.

أسئلة المقابلة:

1. بماذا تتميز الطاقة الحرارية الأرضية عن الطاقة الشمسية الكهروضوئية؟
2. هل هناك إمكانيات حقيقية لتطوير هذه الطاقة في الجنوب الجزائري؟
3. ما المعوقات التي تعترض تطوير الطاقة الحرارية الجوفية في الجزائر؟

دليل المقابلة الثالثة:

مقابلة شخصية مع "بودرياس رفيقة"، مديرة بحث، مختصة في الهيدروجين، بتاريخ 16فيفري 2025، على الساعة 13 زوالا في مركز تنمية الطاقات المتجددة الكائن مقره في بوزريعة-الجزائر العاصمة-.

أسئلة المقابلة:

1. ما مدى جاهزية البنية التحتية في الجزائر لاستيعاب مشاريع كبرى في الطاقات المتجددة؟
2. ما هو تصورك لمستقبل الهيدروجين الأخضر في الجزائر خلال العقد المقبل؟
3. ما أبرز التحديات التي تعيق تطور الطاقات المتجددة بصفة عامة والهيدروجين بصفة خاصة؟ وما هي آفاقه المستقبلية في الجزائر؟
4. ما مدى أهمية مشاريع الهيدروجين في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

دليل المقابلة الرابعة:

مقابلة شخصية مع " إسمهان تامغارت" ، أستاذة دكتورة بجامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومستشارة سابقة في مفوضية الاتحاد الأوروبي في الجزائر، مختصة في قطاع الطاقة والانتقال الطاقوي وعلاقات الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 20 ماي 2025، على الساعة 10 صباحا في الكلية، الجزائر العاصمة.

أسئلة المقابلة:

1.حسب رأيك كمختصة في المجال، ما هي الآفاق المستقبلية للغاز الجزائري في السوق الأوروبية؟

2.هل فرص الغاز الجزائري في منطقة غرب المتوسط ستمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها؟

3.كيف يمكن للجزائر التوفيق بين ارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية المستدامة والضغط الدولي لتقليل الانبعاثات وبين الحاجة إلى تعزيز صادرات الغاز؟

4.هل تعتقدين أن الاستراتيجية أو سياسة الجزائر الغازية فعالة أم أنها تحتاج لإصلاحات هيكلية؟

5.ما هو مستقبل الشراكة الجزائرية الأوروبية في ظل تحول بعض الدول الأوروبية نحو مصادر بديلة مثل الغاز القطري أو الغاز الأمريكي المسال؟

6.هل يمكن للجزائر أن تلعب دوراً أكبر في سوق الغاز المسال (LNG) باعتباره الرائج حاليا لتعزيز نفوذها في الأسواق العالمية، وما هي العقبات التي تواجهها في هذا المجال؟

7.ما هو تقييمك لمدى جدية وإمكانية تطبيق استراتيجية "التحول الطاقوي" في الجزائر؟ وهل توجد إرادة سياسية حقيقية لذلك؟

8.هل تعتقدين أن التحوُّل نحو تصدير الهيدروجين الأخضر سيكون بديلًا مجديًا للغاز الطبيعي بحلول 2040، أم أنه مجرد ضجيج إعلامي؟

9.كيف يمكن تفسير تطور المغرب في مجال الطاقات المتجددة على عكس الجزائر؟ الأمر الذي يخلق تخوفا مستقبليا

10.كيف يمكن للجزائر التعامل مع المنافسة المتزايدة من مصادر الغاز الأخرى في غرب المتوسط، مثل الغاز الليبي، وهل هناك احتمالية منافسة الغاز القادم من شرق المتوسط لا سيما بعد الاكتشاف الإسرائيلي الأخير؟

11.هل هناك احتمال عودة تدفق الغاز الروسي للسوق الأوروبية كالسابق؟ والى أي مدى يمكن أن يشكل خطر على الجزائر؟

12. فيما يخص الغاز النيجيري، والتنافس الحاد بين الجزائر والمغرب لنقله الى أوروبا، من المتوقع أن ينال المشروع وسط صمت مريب من الدول الأوروبية التي هي في أمس الحاجة إليه؟ وهل يمكن أن يؤدي التنافس الجزائري-المغربي إلى شلل في مشروعَي الأنبوبين، وما سبل تجنب ذلك؟ خاصة أن مرور الأنبوب المغربي عبر الأطلسي يساعد الدول الغربية بالعودة الى سياساتهم.

من الناحية الفنية والجيواستراتيجية، ما المشروع الذي ترونه أكثر واقعية وقابلية للإنجاز: المشروع الجزائري أم المغربي؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. **الكتب:**

1. بن عنتر، عبد النور، "غرب المتوسط مركّباً أمنياً: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات" الدوحة وباريس: مركز الجزيرة للدراسات، دار لارماتان، 2021.
2. رسول، محفوظ، "الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الإشارة الى حالة الأمن الطاقوي الجزائري"، عمان: مركز الكتاب الجامعي، 2019.
3. ريتشارد، غروب الطاقة "الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول"، بيروت: الدار العربية للعلوم ط.1، 2006.
4. عباس، عبد الجليل علي، "دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي"، الجزائر: دار النور للنشر، 2017.
5. مايكل، روس، نقمة النفط "كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، ترجمة محمد هيثم نشواتي، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية. 2014.

ب. المجلات العلمية والدوريات:

1. أوديس، راضية، "حوكمة الطاقات الأحفورية بين الكفاءة والاستدامة البيئية لمواجهة تغير المناخ"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م8، ع1، 2021.
2. أوكليل، رابح؛ عصماني، مختار. "قطاع الغاز الجزائري: تحديات الواقع ورهانات المستقبل". مجلة التنظيم والعمل، م6، العدد 4 ،2017.
3. بالي، مصعب؛ غفصي، توفيق، "دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة -مشروع ديزرتيك- الأورومتوسطي أنموذجا"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، م1، ع1، 2019.
4. البح، سمير، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.
5. بخوش، سارة، "السياسة الطاقوية في الجزائر: قراءة في المرتكزات والتحديات". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 10، العدد 3، 2021.

6. بلقاسم، نابد، "الأمن الطاقوي العالمي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، م7، ع1، 2021.

7. بمراح، محمد جواد، "تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م8، ع1، 2021.

8. بن حمزة، نبيل، "الأمن الطاقوي الجزائري _تأصيل نظري ايتيمولوجي_"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع3، 2021.

9. بن عيشوبة، رفيقة، "مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة أبحاث، المجلد 7، العدد 2، 2022.

10. ترغيني، آمال؛ زلودة، منى، "السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها"، مجلة الفكر، م17، ع1، 2022.

11. جدو، فؤاد، "الأمن الطاقوي كمدخل لهندسة الصراع والتعاون في المتوسط"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

12. حروري، الزهرة؛ زياني زيدان، "الأمن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م8، ع1، 2023.

13. حمزة، عبد الرزاق، "ضغوط الاستهلاك المحلي والاتجاهات المستقبلية لصادرات الغاز الجزائري في ظل الصراعات الجديدة والمنافسين الجدد، الباحث الاقتصادي، م9، ع1، 2022.

14. حمياز، سمير، "دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022.

15. دعاس، خليل؛ عبيدات، عبد الوهاب، "التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2021.

16. رملي، فهيم؛ بوناب خولة، "الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع3، 2018.

17. رولامي، عبد الحميد، "تحولات سوق الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا-أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري تجاه المنافسين"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2023.

18. ستيتي، الزازية، "إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة اقتصاديات العمل والتجارة، م8، ع1، 2023.

19. صابة، بوبكر؛ بن حسين، ناجي. "دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 3، ع1، 2022.

20. عبد اللاوي، عبد السلام؛ بوبكر آمال، "نمط الدولة الريعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري"، مجلة السياسة العالمية، م6، ع2، 2022.

21. عطية، إدريس؛ عطية عز الدين، " الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي: رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع1، 2021.

22. علاق، جميلة، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي الى المشاركة في المبادرة الأمنية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م19، ع2، 2022.

23. عواطف، مومن، "الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021.

24. غريب، نوح، "الأمن الطاقوي الأوروبي بين مطرقة روسيا وسندان شمال إفريقيا"، مجلة الحوار المتوسطي، م12، ع1، 2021.

25. قراب، بلال ضياء الدين؛ يحياوي هادية، "رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م8، ع2، 2023.

26. قهواجي، عويشة أمينة؛ مشري، عبد الحميد،" دور الجزائر في مجال إمدادات الغاز الطبيعي في ظل التحديات الراهنة: مقاربة جيوسياسية"، مجلة السياسة العالمية، م8، ع2، 2022.

27. كتوش، عاشور؛ بن علي، بلعزوز. "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2.

28. مجول، هبة الله؛ بن قرينة، محمد حمزة. "محددات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (دراسة تحليلية تنبؤية 2019-2038)". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (2019).

29. مختاري، إيمان، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، دفاتر المتوسط، العدد 6، 2016.

30. مناصري، زهرة، "سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية: دراسة حالة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022.

ت. الموسوعات والمعاجم:

1. الأصبهاني، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، معجم المعاني الجامع، بيروت: دار الكاتب العلمية، 2003.

ث. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. باهي، سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

2. براجي، صباح، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013/2012.

3. بوزيد، أعمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي: تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

4. بوزيدي، عدنان، الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأورومتوسطية: الرهانات والاستراتيجيات، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.

5. بوسطوة، خديجة؛ بوركوة، سمية، تحديات قطاع الغاز الجزائري في ظل التحولات الكبرى في أسواق الغاز العالمية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، 2017.

6. بوكعومة، مهدي، واقع الأمن الإقليمي في غرب المتوسط بعد 2011: دراسة حالة مبادرة 5+5 دفاع، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2022/2021.

7. عباد، حكيمة، واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2019/2018.

8. لموشي، دنيا، دور التنويع الطاقوي في تعزيز الأمن الطاقوي في الجزائر: واقع وآفاق (2015–2050)، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2024/2023.

9. يسرى قرام، الحوكمة العالمية للأمن الطاقوي ورهانات الطاقة المتجددة: دور الاتحاد الأوروبي في حوكمة الأمن الطاقوي، مذكرة ماستر، جامعة غير مذكورة، 2021/2020.

ج. التقارير والمصادر الإلكترونية:

1. "GRTG عنصر أساسي في البنية التحتية للطاقة الجزائرية"، شهاب برس، 2024. (https://www.shihabpresse.dz/grtg)

2. "الجزائر تتوقع طرح مشاريع لاستكشاف النفط والغاز في البحر خلال 2025 أو2026"، العربية. 2024. (https://2u.pw/zolagbdk)

3. "الجزائر.. ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدير الغاز؟"، منصة الطاقة، 2022. (https://attaqa.net/2021/08/25)

4. "الغاز الطبيعي المسال: الجزائر تصبح أول مصدر في افريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2024. (https://www.aps.dz/ar/economie/155968-2024-01-28-14-49-45)

5. "خط أنابيب لنقل الهيدروجين من الجزائر إلى أوروبا عبر إيطاليا"، منصة الطاقة. 2023. (https://2u.pw/2mgKW)

6. "سوناطراك: تعليمات بخصوص محطة الضغط الجديدة بغرد النص"، جريدة الخبر، 2025. (https://2u.pw/1FexC)

7. "غاز الجزائر... شريان رئيسي لأوروبا تدعمه الجغرافيا والبنية التحتية"، جريدة العربي الجديد، 2022. (https://www.alaraby.co.uk/economy)

8. "فرنسا من أكبر مستوردي الغاز الجزائري"، جريدة الخبر الالكترونية، 2025. (/https://www.elkhabar.com/economie)

9. "منظمة 'أوابك' تتوقع زيادة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال في 2025"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2025. (https://www.aps.dz/ar/economie/175064-2025)

10. "هل تواجه صادرات الغاز الجزائرية تراجعا في التنافسية؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2020. (https://www.futureuae.com/mysql.sql.tar/Mainpage/Item/5754)

11. أبو وردة، سامر، "أكبر مشروع للطاقة الشمسية في الجزائر.. انطلاقة برنامج الطاقة المتجددة 2035"، منصة الطاقة. 2024. (https://2u.pw/D15yxgq3)

12. أحمد، عمار، "إنتاج الجزائر من الغاز في 2024 ينخفض 7مليارات متر مكعب". منصة الطاقة، 2025. (https://attaqa.net/2025/02)

13. بودريش، فضيلة؛ لعيون، هيام، "الغاز الجزائري.. استكشافات تتحقّق واستثمارات تتدفّق". جريدة الشعب أونلاين، 2024. (https://2u.pw/jwyvZ)

14. بوراس، جبريل، "نقلت نصف مليار برميل في 2023.. خطوط النفط والغاز الجزائرية تحقق رقما قياسيا"، تادامسا نيوز، 2024. (https://tadamsanews.dz)

15. بوعوينة، كهينة، "أنابيب النفط والغاز أهم مقومات قطاع المحروقات في الجزائر"، جريدة الإخبارية الإلكترونية، 2024. (https://elikhbaria.dz)

16. الجمال، قصي، "الحوكمة بقطاع الطاقة في الأردن: مفتاح لتحقيق التنمية المستدامة"، صحيفة الرأي، 2024. (https://2u.pw/U6HCL)

17. زاوي، رابح، الحوض الغربي للمتوسط بين الرهانات الأمنية والقوى الفاعلة، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023. (https://mediterraneancss.uk/2023/05/22/west-mediterranean/)

18. صبح، نوار، "الجزائر تمتلك أطول شبكة خطوط أنابيب غاز في إفريقيا"، منصة الطاقة، 2022. (https://attaqa.net/2022/12/15)

19. كوداش، وسام، "الجزائر ستعزز مكانتها بسوق الطاقة العالمية خلال 2025"، جريدة الإخبارية، 2025. (https://2u.pw/8ZLZb)

20. مراحي، رضا، "5 مقومات تمنح الجزائر الأولوية في تصدير الهيدروجين إلى أوروبا"، منصة الطاقة 2025. (https://2u.pw/yOFy2)

21. مركز السياسة العالمية، ليبيا والطاقة في البحر الأبيض المتوسط: دراسات استراتيجية، 2021. (https://worldpolicyhub.com/ar/)

22. مي، مجدي، "5محركات تشكل طفرة الغاز الجزائري.. إمكانات ضخمة للموارد غير التقليدية" منصة الطاقة، 2024. (https://attaqa.net/2024/11/04/5)

23. وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر-الاتحاد الأوروبي: مراجعة اتفاق الشراكة وفق مبدأ رابح-رابح سعيد التوازن للعلاقات الاقتصادية"، 2025. (https://www.aps.dz/ar/economie/174628-2025-01-27-13-37-31)

24. وكالة الأنباء الجزائرية، "الغاز الطبيعي المسال: الجزائر تصبح أول مصدر في افريقيا"، 2024. (https://www.aps.dz)

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A. **Books** :

1. Hache, Emilienne, Géopolitique des énergies, Paris : Eyrolles, 2022.

2. Jefferson, Michael, "Energy Policies for Sustainable Development" In World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability, New York: United Nations Development Program, 2015.

B. Thesis :

1. Vieira, Telmo. Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security, Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy In Arab and Islamic Studies, the University of Exeter 2009.

C. **Review Articles** :

1. Bekhiti, Ali, "The Effects of the Russian-Ukrainian War on Algeria's Oil Exports" Economic Development Review 9, no. 1, 2024.

2. Benantar, Abdennour, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : Externalisation et sécurisation de la migration," Open Edition Journal, 2013.

3. Bouraiou, A., et al, "Status of Renewable Energy Potential and Utilization in Algeria" Journal of Cleaner Production 246, 2020.

4. Country Analysis Brief: Algeria. Energy Information, 2023.

5. Escribano, Gonzalo, Another Round of Algerian Gas for Europe, Elcano Royal Institute, 2025.

6. Europe Gas Tracker 2025: Hydrogen Edition. Global Energy Monitor 2025.

7. Fuentes, Sergio, "Transition to a Green Power Sector: Four Different Scopes on Energy Security", Energy Policy Journal, 2020.

8. Global Gas Outlook 2050 - 9th Edition*. Gas Exporting Countries Forum, 2025.

9. Henneberg, Sabina; Raydan, Noam, "How the EU's Plan to Replace Russian Gas Exposes Challenges in Algeria's Energy Sector", Manara Magazine (2024).

10. Hribar, Dejan, and Laris Gaiser, "Euro-Mediterranean Region: Resurged Geopolitical Importance," International Journal of Euro-Mediterranean Studies Vol5, 2012.

11. Khennas, Smail, Algeria's Energy Dilemma and Sustainability, Italian Institute for International Political Studies, 2024.

12. Mirza, Duran, "Sonatrach Restarts Skikda LNG Export Terminal", LNG Prime, 2020. (https://lngprime.com/lng-terminals/sonatrach-restarts-skikda-lng-export-terminal/3073/)

13. Mustapha, Faid, Perspectives for Algerian Natural Gas. European Institute of the Mediterranean, 2020.

14. New Agreement Reached by SONATRACH and Eni to Accelerate the Development of Gas Projects and Decarbonization via Green Hydrogen, Eni Company, 2022.

15. Prontera, Andrea, "Energy Policy : Concepts, Actors, Instruments and Recent Developments", World Political Science Review, Vol5, Issue1, January 2009.

16. Redaelli, Riccardo, "A Geo-Historical Compass for the « New Mediterranean »" ResearchGate 2021. (https://www.researchgate.net/publication/354706529)

17. Voytyuk, Oksana, "Scenarios for Diversification of EU Natural Gas Supplies from Algeria", African Studies Quarterly 22, no. 1, 2023.

D. Web links :

1. "Accélération du Projet de Gazoduc Transsaharien", Energy News. 2025. (https://energynews.pro)

2. "Algeria : Record Investments by US Companies in the Gas Sector", Nova News. 2024. (https://www.agenzianova.com)

3. "Algeria is in the Spotlight as Leaders of Gas Producing Countries Convene for Summit", AP News, 2024. (https://apnews.com/article/algeria-gas-06149e3252a4a827d2cbc08a07a022e6)

4. "Algeria Signs Pipeline Natural Gas Supply Agreement with Germany", LNG Journal, 2024. (https://lngjournal.com/index.php/latest-news-)

5. "Algeria's Hydrocarbon Production to Increase by 2.5% in 2025", Energy Capital & Power, 2024. (https://energycapitalpower.com/algerias-hydrocarbon-production-to-increase-by-2-5-in-2025/)

6. "Algeria's Natural Gas Exports to Southern Europe in 2023", Energy News, 2023. (https://energynews.pro/en/algerias-natural-gas-exports-to-southern-europe-in-2023/)

7. "Algeria's Sonatrach Signs Pipeline Natural Gas Supply Agreement with Germany », LNG Journal. 2024. (https://lngjournal.com)

8. "Algerian Gas Exports Reach Record 56 BCM in 2022", Further Africa, 2023. (https://furtherafrica.com/2023/01/03/algerian-gas-exports-reach-record-56-bcm-in-2022/?hl=fr-FR)

9. "Sharp Decline in EU's Natural Gas Consumption", Enerdata, 2025. (https://www.enerdata.net/publications/reports-presentations/decline-natural-gas-consumption-eu.html)

10. Butt, Hassan, "Algerian Gas Flows to Europe Shrink, but Italy Gains", S&P Global, 2023. (https://www.spglobal.com/commodityinsights/es/market-insights/latest-news/natural-gas/013123-algerian-gas-flows-to-europe-shrink-but-italy-gains-as-trade-ties-strengthen?hl=fr-fr)

11. Hitch, Brad, "Algeria's Growing Role as a European Natural Gas Supply Wild Card", Natural Gas Intelligence, 2023. (https://naturalgasintel.com/news/algerias-growing-role-as-a-european-natural-gas-supply-wild-card-is-rooted-in-its-lng-origins-column/)

12. Joint Press Statement : EU – Algeria High-Level Energy Dialogue, Directorate-General for Energy, 2023. (https://energy.ec.europa.eu)

13. Libya Among Top African Nations for Gas Reserves in 2023, Libya Review2024 . (https://libyareview.com/46648)

14. Miccoli, Daniela, "Algeria Eyes Greater Role as Europe's Gas Supplier" Independent Commodity Intelligence Services, 2024. (https://www.icis.com/explore/resources/news/2024/03/20/10982362/algeria-eyes-greater-role-as-europe-s-gas-supplier/)

15. Morocco Natural Gas Production : Data and Insights, Offshore Technology 2024.(https://www.offshore-technology.com/data-insights/morocco-natural-gas-production/)

16. Pons, Juan, "The 5+5 Initiative, a Bridge Between the Two Shores of the Mediterranean", Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit2024 .

(https://www.freiheit.org/spain-italy-portugal-and-mediterranean-dialogue/55-initiative-bridge-between-two-shores)

17. Raouf, Yasmine Mendes, "EU and Morocco Cozy Up on Migration, Green Energy, and Western Sahara," FPIF Foreign Policy In Focus2024 . (https://www.newarab.com/analysis/why-algerias-gas-pipeline-closure-will-prove-costly-all)

18. Robinson, Therese, "Algeria Signs Series of Deals to Strengthen Role as Top European Natural Gas Supplier", Natural Gas Intelligence, 2024. (https://naturalgasintel.com/news/algeria-signs-series-of-deals-to-strengthen-role-as-top-european-natural-gas-supplier/)

19. Samodien, Thaakira, "Algerian Energy Fuels Economic Growth", Energy & Capital Power, 2023. (https://energycapitalpower.com/algerian-energy-fuels-economic-growth-gas/)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): إنتاج واستهلاك ليبيا من الغاز الطبيعي (2000-2023)	42
الشكل رقم (2): الطلب على الغاز الطبيعي (ألف ط.م.ن)	44
الشكل رقم (3): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر	60
الشكل رقم (4): شبكة نقل الغاز الطبيعي الجزائرية والمشاريع الجديدة	65
الشكل رقم (5): تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري تاريخيا	67
الشكل رقم (6): إجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز الطبيعي في الجزائر (2021-2012)	71
الشكل رقم (7): الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري في 2024	73
الشكل رقم (8): صادرات الغاز الجزائري (2010-2024) (مليار متر مكعب)	77
الشكل رقم (9): الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري في 2024	78
الشكل رقم (10): صادرات الجزائر من الغاز المسال شهريا (2022 -2025)	79
الشكل رقم (11): أسعار الغاز الطبيعي منذ 2019	93
الشكل رقم (12): واردات إسبانيا من الغاز الطبيعي حسب المورد (2004- نوفمبر2024) (%من الإجمالي بالجيجاواط ساعة) رقم (12): واردات إسبانيا من الغاز الطبيعي حسب المورد (2004- نوفمبر2024) (%من الإجمالي بالجيجاواط ساعة)	124

الجداول

الجدول أو الرسم البياني	الصفحة
الجدول رقم (1): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر من 2019 إلى 2023 (مليار متر مكعب)	59
الجدول رقم (2): حصة الجزائر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، عام 2023 (التقرير السنوي لأوبك)	59
الجدول رقم (03): إنتاج الجزائر من الغاز في 2024:	68
الجدول رقم (4): التطور التاريخي لاستهلاك الغاز	70
الجدول رقم (5): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي/2020 2021	75
الجدول رقم (6): أكثر الدول استيرادًا للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في 2022	125

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان..... 3
الإهداء..... 4
الملخص..... 5
المقدمة..... 1
1.أهمية الدراسة: 2
2.دوافع اختيار الموضوع: 2
3.أهداف الدراسة: 3
4.حدود الدراسة :..... 3
5.إشكالية الدراسة :..... 4
6.الفرضيات: 4
7.الدراسات السابقة: 5
8.السياق النظري والمفاهيمي: 7
9.المناهج والأدوات المستخدمة: 10
10.هيكلة الدراسة: 12
الفصل الأول: ديناميات الجيوطاقة في غرب المتوسط: بين التحولات الجيوسياسية ومعادلات الطاقة الإقليمية..... 14
المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لمنطقة غرب المتوسط 15
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط 16
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط..... 17
المطلب الثالث: منطقة غرب المتوسط كمركب أمني..... 18
المبحث الثاني: هندسة أمن الطاقة في غرب المتوسط..... 22
المطلب الأول: واقع أمن الطاقة في منطقة غرب المتوسط 23
أولا: مفهوم أمن الطاقة/الأمن الطاقوي 23
ثانيا: محددات الأمن الطاقوي..... 27

ثالثا: استراتيجيات تعزيز الأمن الطاقوي 30
رابعا: موقع أمن الطاقة في خارطة التحولات الجيوسياسية: 31
المطلب الثاني: ديناميات أمن الطاقة في غرب المتوسط 33
المطلب الثالث: جدلية الهشاشة/التبعية في أمن الطاقة 37
المبحث الثالث: وضعية الغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط 40
المطلب الأول: مدخل عام لخريطة الغاز في غرب المتوسط 40
المطلب الثاني: رهانات الغاز الطبيعي في منطقة غرب المتوسط 47
أولا: الرهانات الاقتصادية 47
ثانيا: الرهانات السياسية 49
ثالثا: الرهانات الأمنية 51
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول: 53
الفصل الثاني: منظومة الغاز الطبيعي في الجزائر: الإمكانيات والتّموقع الدولي 55
المبحث الأول: الخريطة الغازية الجزائرية 56
المطلب الأول: واقع قطاع الغاز في الجزائر 56
أولا: حقول الغاز الجزائري 57
ثانيا: السياسة الطاقوية الجزائرية 58
المطلب الثاني: احتياطات الغاز الجزائري 59
المطلب الثالث: البنية التحتية وشبكات نقل الغاز الجزائري 62
المبحث الثاني: ديناميكيات الإنتاج، الاستهلاك والتصدير 66
المطلب الأول: تطور إنتاج واستهلاك الغاز الجزائري 67
المطلب الثاني: القدرات التصديرية للغاز الجزائري 74
المطلب الثالث: السياسة الغازية للجزائر 82
المبحث الثالث: مكانة الغاز الجزائري في سوق الغاز العالمية 85
المطلب الأول: الجزائر كفاعل طاقوي في المعادلات الجيوسياسية للغاز 85

المطلب الثاني: التطورات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على الغاز الجزائري 92
أولا: انعكاس التحولات الجيوسياسية الدولية على الغاز الجزائري 92
ثانيا: انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على سوق الغاز الجزائري 92
ثالثا: التوترات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على سوق الغاز الجزائري 96
رابعا: الوضع في مالي والنيجر وتأثيره على قطاع الغاز الجزائري 97
خامسا: السياسات الأمريكية وانعكاساتها على سوق الغاز الجزائري 98
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني: 99
الفصل الثالث: الغاز الجزائري في غرب المتوسط: بين الفرص الاستراتيجية والتحديات الهيكلية 101
المبحث الأول: الفرص المرتبطة بالغاز الجزائري في منطقة غرب المتوسط 102
المطلب الأول: تصاعد وتيرة اكتشافات الغاز الطبيعي 102
أولا: زيادة الاكتشافات الغازية الجديدة 102
ثانيا: القرب الجغرافي من الأسواق الاستهلاكية الاوربية 104
ثالثا: الغاز المسال (GNL)فرصة تكرير لمسافات أبعد ومزايا وأرباح أكبر 104
رابعا: الشراكات طويلة الأمد ومذكرات التفاهم 105
المطلب الثاني: إعادة إحياء المشاريع المجمدة والمتعثرة وتبني المشاريع الجديدة 112
المطلب الثالث: تحديث وتوسيع البنية التحتية لنقل للطاقة 114
المطلب الرابع: الاستثمار في الطاقات المتجددة 116
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الغاز الجزائري 124
المطلب الأول: التنافسية الدولية 125
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: 125
ثانيا: قطر: 127
ثالثا: روسيا: 128
رابعا: النرويج: 130

خامسا: نيجيريا:.....131
سادسا: المغرب:.....132
المطلب الثاني: تحدي تزايد وارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي.....134
المطلب الثالث: تحديات وعقبات تسويق الغاز الجزائري.....137
أولا: التحديات التكنولوجية.....137
ثانيا: التحديات المالية والاستثمارية.....138
ثالثا: التحديات الخارجية: تحديات تخص السياسات الطاقوية الوطنية لدول غرب متوسط (الدول الأوروبية):.....139
رابعا: التحديات الإيكولوجية والبيئية:.....142
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للغاز الجزائري.....144
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:.....146
خاتمة.....148
قائمة الملاحق.....153
قائمة المراجع.....157
قائمة الأشكال والجداول.....169
الأشكال.....169
الجداول.....170